مقرر موضوع خا ص
النظريات السكانية
طالبات
1439-1440

د عبد الحليم البشير الفاروق

مقدمة:

تحوي أوراق هذه المطبوعة جزء هام من المقرر الدراسي الخاص بمقياس الديموغرافيا، وفقا لما تقتضيه متطلبات التكوين القاعدي الخاص بالسنة أولى جذع مشترك علوم الاجتماعية، المنصوص عليها في مضامين عرض التكوين المعتمد في هذا الإطار. والتي نسعى من خلالها لأن نضع بين أيدي الطلبة مجموعة من المحاضرات، المكيفة والممنهجة لمقضيات وخصوصية التكوين السداسي المسطر لهم، وذلك باعتبارها حجر أساسي في مسار تكوينهم العلمي والبيداغوجي من جهة، ومن جهة أخرى تأهيلهم لخوض غمار هذا التخصص في المستقبل بوصفه حقل معرفي مستقل بذاته. وذلك في سياق تفصيلي متدرج ومتوزع على 11 محاضرة، متفرعة بدورها عن أربعة محاور كبرى، يستهدف أولها تزويد الطلبة بمجموعة من المعارف الأولية الخاصة، بمفهوم وكيفية نشأة وتطور الاهتمام بالدراسات السكانية، وعمق ارتباطها بشتى الحقول المعرفية الأخرى من شاكلة: الاقتصاد، العلوم السياسية، علم الاجتماع، البيولوجيا... وذلك كمدخل رئيسي يقفون فيه على الماهية الحقيقية لهذا الحقل المعرفي، معرجين بعد ذلك على تناول كل من مصادر البيانات السكانية المعتمدة في هذا الإطار، وكيفية إسقاطها على أرض الواقع، إلى جانب حدود انتشارها الجغرافي ومزايا ومساوئ كل واحدة منها، ومن بعدها أهم الملامح النظرية للفكر السكاني بشقيه القديم منه والمعاصر، وبأطيافه الثلاث الطبيعية منها والاقتصادية والاجتماعية، لنتوقف في الأخير عند محاولة التعرف عن كثب على بعض الظواهر أو العمليات السكانية كالهجرة، الخصوبة، والوفيات، انطلاقا من دلالتها اللغوية والاصطلاحية المتعارف عليها، وصولا إلى مختلف المعادلات الرياضية والطرق المستخدمة في دراستها، معتمدين في تقديم هذا الكم على الاستشهاد بالكثير من النماذج والأمثلة الحية التي تم توثيقها من قبل العديد من الدارسين لهذا الحقل.

فهرس المحتويات

رقم المحاضرة	عناوين المحاور والمحاضرات	الصفحة
	المحور الأولى: ماهية علم السكان	17-01
المحاضرة 01	مفهوم علم السكان وعوامل النشوء والتطور	10-02
	1. مفهوم الديموغرافيا	02
	2. عوامل تطور علم السكان	04
	3. السياق التاريخي لتطور الديموغرافيا	06
	4. أهمية الديموغرافيا	10
المحاضرة 02	علاقة علم السكان بالعلوم الأخرى	17-11
	1. علاقة الديموغرافيا بالعلوم الاجتماعية	11
	2. علاقة الديموغرافيا بالعلوم السياسية والاقتصادية والإحصاء	13
	3. علاقة الديموغرافيا بالإيكولوجيا والجغرافيا	15
	4. علاقة الديموغرافيا بالطب وعلوم الأحياء والتغذية	17
	المحور الثاني: مصادر البيانات السكانية	33-18
المحاضرة 03	مصادر البيانات الثابتة	28-19
	1. أنواع المصادر السكانية	19
	2. التعداد السكاني	19
	3. المسح بالعينة	27
المحاضرة 04	مصادر البيانات المتغيرة	33-29
	1. السجلات الحيوية	29
	2. سجلات السكان	30
	3. المصادر الثانوية	31
	4. الإسقاطات السكانية	31
	المحور الثالث: النظريات السكانية	55-34
المحاضرة 05	الفكر السكاني عند مالتوس	39-35
	1. من هو توماس روبرت مالتوس	35
	2. ظروف تبلور الفكر المالتوسي	35
	3. مضمون نظرية مالتوس	36
	4. تقييم عام لنظرية مالتوس	37
المحاضرة 06	النظريات الطبيعية	43-40
	1. نظرية دبلداي	40
	2. نظرية سادلر	40
	3. هربرت سبنسر	41
	4. نظرية كوراد جيني	42
المحاضرة 07	النظريات الاجتماعية	49-44
	1. نظرية كارل ماركس	44
	2. نظرية إميل دوركايم	46
	3. نظرية أرسين ديمون	47
	4. نظرية كنجزلي ديفز	48
المحاضرة 08	النظريات الاقتصادية	55-50
	1. المسألة السكانية في المذهبين التجاري والطبيعي	50
	2. النظرية الاقتصادية الكلاسيكية	50
	3. النظريات الاقتصادية الحديثة	52
	4. تقييم عام للنظريات السكانية	

		55
	المحور الرابع: عوامل النمو السكاني	80-56
المحاضرة 09	الخصوبة	63-57
	1. نظرة حول حجم نمو لسكان العالم	57
	2. تعريف الخصوبة	57
	3. مقايس حساب الخصوبة	58
	4. العوامل المؤثرة في الخصوبة	61
المحاضرة 10	الوفيات	69-64
	1. تعريف الوفيات	64
	2. مقاييس احتساب الوفيات	65
	3. الأسباب المفضية إلى الوفاة	67
المحاضرة 11	الهجرة	80 -70
	1. تعريف الهجرة	70
	2. العوامل المؤثرة في الهجرة	71
	3. أصناف الهجرة	73
	4. مقاييس احتساب الهجرة الداخلية	75
	5. الآثار الناجمة عن الهجرة	77

المحور الأولى

ماهية علم السكان

1. المحاضرة الأولى: المفهوم وعوامل النشأة والتطور
2. المحاضرة الثانية: علاقة الديموغرافيا بالتخصصات الأخرى

المحاضرة الأولى: مفهوم علم السكان وعوامل النشوء والتطور

تمهيـــد: سمح التزايد السكاني التسارع الذي يشهده العالم المعاصر من تعاظم أهمية الدراسات السكانية، وتوسع نطاق البحث فيها في أشتى أقطار المعمورة، وذلك لما لها من أثر مباشر في الكثير من المتغيرات الدولية منها والمحلية، كما سيتضح لنا بعض ذلك في المضامين المعتمدة ضمن محاور هذه المقياس، مستبقين في تحصيل ذلك الإحاطة بكل الجوانب التي تمكن من تعميق فهمنا بهذا الحقل المعرفي، وذلك ضمن سياق تفصيلي متدرج توزعت نقاطه على محاضرتين، ركزت الأولى منهما والتي هي محور حديثنا في هذه المحاضرة، على إيضاح مفهومه وأهميته إلى جانب عوامل النشوء ومراحل التطور التي عرفتها مسيرته حتى الآن.

1. **مفهوم الديموغرافيا:** يقتضي الحديث عن علم السكان وإدراك مدى أهميته في ميادين الحياة المختلفة، التوقف مليا عند الاشتقاق اللغوي لهذا المصطلح وظروف تبلوره، وصولا إلى الدلالة الاصطلاحية له، بما تنطوي عليه من تفاوت بين معنيين يتنازعانه، أحدهما ذو معنى ضيق، والأخر يتسع بنطاقه إلى فضاءات أوسع سنقف عليها في التناول اللاحق.

1.1. **الاشتقاق اللفظي:** حظي علم السكان في مسيرة نشأته وتطوره بعدد من المسميات، فأطلق عليه البعض مسمى الإحصاء الحيوي، في الوقت الذي سماه **إميل دوركايم** تحت تأثير المد التصاعدي للفلسفة الاجتماعية بالموروفولوجيا الاجتماعية، وذلك للدلالة على دراسة السكان وأحوالهم من منظور اجتماعي، قبل أن يستقر به المطاف في الأخير عند مصطلح الديموغرافيا، والذي تم استخدامه لأول مرة من قبل العالم البلجيكي **GUILLARD ASIL** "**أسيل غيار**"، وذلك في الكتاب الذي أصدره سنة 1855 تحت عنوان "**مبادئ الإحصاء البشري أو الديموغرافيا المقارنة**"، وهو المصطلح الذي جرى اشتقاقه من لفظتين يونانيتين، وهما: **DEMOS** وتعني الناس أو السكان، و**GRAPHY** والتي تشير إلى معنى العلم أو الدراسة الوصفية، لتصبح العبارة في دلالتها الإجمالية تعني العلم المهتم بوصف السكان ودراساتهم دراسة إحصائية[1].

1.2. **تعريف الديموغرافيا:** أقدم الكثير من المهتمين بهذا الحقل المعرفي، على إيراد عدد من التصورات الاصطلاحية الخاصة به، والتي كان القصد منها التوصل إلى صياغة مضبوطة لمعانيه الحقيقية، والتي كان أولها ما عبر عنها **أسيل غيار** في قوله أنها: "تمثل التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري، وهو بالمعنى الضيق الدراسة الرياضية للسكان من حيث تحركاتهم العامة وأحوالهم الفيزيقية والحضارية والفكرية والأخلاقية"[2]. وهو التعريف الذي أتسم بقدر من العمومية والغموض، الذي يكتنف عادة مجموع المساعي الأولى الهادفة لضبط معنى دقيق لأي حقل معرفي ناشئ. وهي المحاولات التي توالت بعد ذلك، من ذلك ما أقدم عليه الباحث الأمريكي

---

1. فراس البياتي، **مورفولوجيا السكان: موضوعات في الديموغرافيا**، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009، ص 25-26
2. فراس البياتي، المرجع السابق، ص 25-26.

ويلكوكس Wellcox، والذي استعرض في كتابه المكنى ب: "**دراسات في الديموغرافيا الأمريكية**" الصادر في سنة 1940، عددا من التعريف التي ظهرت لهذا المصطلح، والتي أظهرت حجم التباين بين المعاني المختلفة لها، وانتهى من خلالها إلى أن هذه الكلمة تستخدم اليوم عموما لتدل على دراسة الظواهر ذات الصلة بالسكان، مثل المواليد والوفيات والهجرة وكذلك دراسة العوامل التي تؤثر في هذه الظواهر. وهو المعنى الذي يكاد يتفق مع ما ذهب إليه **دنيس رونج** D. WRONG في قوله بأن: "الديموغرافيا تتناول أعداد السكان وتوزيعهم في منطقة ما، والتغيرات التي تطرأ على أعدادهم على مر الأيام، والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى هذه التغييرات، وما دام الناس يولدون ويموتون ويغيرون من أماكن إقامتهم باستمرار، فإنه تظهر هناك عوامل ثلاثة وهي: المواليد، الوفيات، الهجرة، والتي تسهم أكثر من غيرها في تحديد حجم السكان ونموهم، وهي تمثل الموضوعات الأساسية في الديموغرافيا"[3].

هذه المجموعة من التعاريف، تسمح لنا من التمييز بين نوعين من المعاني المقاربة لمصطلح الديموغرافيا، يتسم النوع الأول منها بالضيق ويمكن في إطاره تعريفها بأنها "**تدرس حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم والتغيرات التي تطرأ عليهم**" حيث يقصد ب:

- **حجم السكان:** عدد الوحدات أو الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع...
- **التوزيع:** يشير إلى ترتيب السكان من حيث المكان والزمان، ويندرج ضمن هذا التوزيع مثلا سكان الأرياف والمدن خلال فترة زمنية محددة.
- **التركيب:** ويعني بعض الخصائص الديموغرافية كالسن، الجنس، الحالة الزواجية...
- **التغير:** ويدل سواء على الزيادة أو النقصان الحاصل في مجموع السكان، أو أحد العناصر المكونة له، وذلك عن طريق الولادات، الوفيات، الهجرة... وهو المعنى الذي يؤكده أيضا **لين سميث** في قوله: "أن الديموغرافيا في تناولها لظواهر الحجم والتوزيع والتكوين والتغير، تهتم بالحقائق التي يمكن التعبير عنها في صورة كمية لأن مادتها تقوم على الأرقام، فهي بذلك تتوقف عند حد التحليل الإحصائي للسكان، الأمر الذي يجعل البعض يطلق عليها اسم التحليل الديموغرافي أو الديموغرافيا الشكلية، حيث أنها تجري معالجات للعلاقات الكمية بين الظواهر الديموغرافية وتحررها من ارتباطها بغيرها من الظواهر"[4].

أما المعنى الأوسع لها فإنه يستهدف دراسة خصائص إضافية عن الوحدات التي يتم دراستها كالسمات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تتعلق السمات الاجتماعية بالانتماء، والإثنية، القومية، الدين، اللغة، الحالة الزواجية، المكانة الأسرية، مكان الولادة، التعليم، التحصيل الدراسي... في حين تضم السمات الاقتصادية النشاط الاقتصادي، الحالة العملية، المهنة، الصناعة، الدخل، مستوى المعيشة... وذلك إلى جانب سمات وخصائص أخرى مثل الميراث الجيني، الذكاء،

---

3. أ.د. علي عبد الرزاق جلبي، **علم اجتماع السكان**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 73.
4. أ.د. علي عبد الرزاق جلبي، المرجع السابق، ص 74.

الصحة... كما قد يمتد اهتمام الديموغرافيا بمعناها الواسع إلى تطبيق بياناتها ونتائجها على عدد من الحقول الأخرى، من خلال دراسة المشكلات المتعلقة بالعمليات الديموغرافية، والتي تتعلق عادة بضغط السكان على الموارد، التلوث البيئي، التحضر الشديد، التنظيم الأسري، تحسين النسل، المشكلات الحضرية، القوى العاملة، سوء توزيع الدخل، البطالة والفقر وما إلى ذلك، وهي السمات التي نادرا ما يتم معالجتها من قبل المصادر الاعتيادية للبيانات الديموغرافية، حيث يتم غالبا التغاضي عنها وإهمالها. وهو المعنى الذي يؤكده كل من: **هوسر Hauser ودنكن Duncan**، واللذان أجمعا على أن الديموغرافيا في إطارها الواسع، تتضمن إلى جانب التحليل الديموغرافي الدراسات السكانية، أي أنها لا تقتصر على دراسة المتغيرات السكانية فقط، بل تشمل إلى جانبها أيضا دراسة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات السكانية ومتغيرات أخرى (الاجتماعية، الاقتصادية، البيولوجية، وراثية، جغرافية...)[5]، وذلك ليس في وضعها الراهن فحسب، بل تتناول بالوصف والتحليل وضعها في الماضي والمستقبل، وتستقصي التغيرات التي طرأت عليها في الماضي وتلك المتوقعة في المستقبل.

2. عوامل تطور علم السكان: نشأ علم السكان كمحصلة لتضافر مجموعة من العوامل والظروف، والتي عملت على إيجاد الحاجة الماسة لوجوده وخلق البيئة المناسبة لذلك، وهي التي يمكن إيجازها في:

2.1. ***الانفجار السكاني:*** ظل النمو السكاني طيلة العهود الماضية يتسم بطابع دوري، يمر فيه معدل النمو بدورات ارتفاع وانخفاض على مستوى العالم كله، وهو ما جعل خط النمو السكاني ثابتا عند نفس المستوى تقريبا، مع بعض الارتفاعات والانخفاضات الضئيلة والمؤقتة، غير أن الذي حدث منذ منتصف القرن السابع عشر ناقض المألوف عليه، وسمح بتحقيق قفزة نوعية في عدد السكان منذ ذلك الحين، حيث أصبحوا يقدرون ب 2.5 مليار/ن في ظرف 03 قرون، بعدما لم يكن يتجاوز عددهم 1.5 مليار/ن في سنة 1650، حيث أن متوسط الزيادة في عدد السكان كل 10 سنوات اعتبارا من القرن 17 كان يقدر ب 2.7%، وقد أصبح هذا المتوسط في النصف الأول من القرن 18 يقدر ب 3.2%، قبل أن يرتفع في النصف الثاني من ذلك القرن إلى 45%، في حين قدرت في النصف الأول من القرن 19 ب 5.3%، وفي النصف الثاني منه ب 6.5%، أما في مطلع القرن 20 فكان عدد سكان العالم يتزايد بما معدله 8.3% في كل 10 سنوات، وهي الفترة التي لا تضاهي في الحقيقة أكثر من مجرد دقائق، بالنسبة لمئات الألوف من السنون التي مرت من تاريخ الإنسان على سطح الأرض. فلا غرو إذن أن يرتفع عدد العاكفون على دراسة النمو السكاني، عندما يتطلعون للمستقبل على ضوء أوضاع الماضي القريب، متسائلين عن سر ذلك، وتداعياته، وإمكانية تدارك ما وقع منه[6]...إلخ.

---

[5]. أ.د. مصطفى خلف عبد الجواد، **علم اجتماع السكان**، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 15.
[6]. فراس عباس فاضل البياتي، **الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 22-32.

2.2. ***تقدم البحث في علم الإحصاء:*** سمح التوسع المسجل في مجال استخدام المسوح الميدانية سواء في مجال تحديد العوامل المؤثرة في معدلات المواليد وتوقيت الولادة... أو غيرها من الجوانب الأخرى، وكذا التطور الحاصل في مناهج وتقنيات البحث والتحليل المنتهجة، كما هو الحال بالنسبة لتحليل اتجاهات الخصوبة، بفعل عمليات الاقتباس والاستعارة والتكامل الناشئ بين العديد من الحقول المعرفية، على نمو وتقدم البحث بها نحو مستويات أكثر دقة ومصداقية، في مجال مقاربة الحقيقة العلمية، وتشجيع تزايد الاعتماد عليها من قبل الكثير من دوائر الحكومية والهيئات الرسمية، لا سيما في مجال القدرة على التنبؤ وفعالية اتخاذ القرار[7]....

2.3. *التطور العلمي والتكنولوجي:* أتاح التطور الهائل الذي حدث في مجال العلوم الطبية منذ مطلع القرن السابع عشر، وما صاحب ذلك من تطور مماثل في مجال العلوم الصيدلانية، من القضاء على الكثير من الأمراض والأوبئة، والتي ظلت متوطنة في الكثير من مناطق العالم منذ عقود طويلة، كأمراض الكوليرا، الطاعون، الملاريا، السل، كساح الأطفال، الحمى القرمزية... والتي ما فتئت تفتك سنويا بأرواح الآلاف من الناس من مختلف الفئات العمرية، الأمر الذي نتج عنه انخفاض محسوس في معدلات الوفيات، في مقابل تزيد تدريجي في مستويات الرعاية الصحية المقدمة، وانسحاب أثر ذلك سريعا على معدلات المواليد، مما تسبب في إحداث تغيرات سكانية عميقة في عدة مجتمعات. وهو ما كان مدعاة لإثارة اهتمام الكثير من المفكرين آنذاك، والذين سارعوا إلى محاولة فهم وتلمس عوامل هذا التغير وإفرازاته اللاحقة...[8]

2.4. نشأت هيئات دولية متخصصة: لعب العامل الدولي (الخارجي) دور جد فعال في تعزيز مكانة الديموغرافيا، وتوسيع نطاق انتشارها في الكثير من مناطق العالم لا سيما النامي منه، وذلك من خلال حجم الجهود التي كانت تبذل من قبل الكثير من المؤسسات الدولية المختصة، سواء تلك التي كانت ترعاها منظمة الأمم المتحدة كالمكتب الإحصائي للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للسكان... والتي نجحت في إنشاء مراكز إقليمية للدراسات السكانية في كل من القاهرة، بومباي، سان سلفادور بالشيلي... أو من كانت خاضعة منها لوصاية بعض الدول صاحبت الباع في هذا المجال، كفرنسا، انجلترا، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان[9]... أين استهدفت جميعها من وراء ذلك تحقيق جملة من الأغراض، أبرزها الأتي:

- دعم وتعزيز قدرات البلدان من أجل استخدام سليم لبيانات السكانية.
- تبادل الخبرات في مختلف جوانب تنفيذ خطط العمل الخاصة بالسكان والتنمية.
- اقتراح خطط وبرامج عمل وآليات في مجال التصدي أو تشجيع النمو السكاني.

---

7. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 33.
8. د. محمد فاروق الشبول، **النمو السكاني والتنمية: من منظور الاقتصاد الإسلامي**، دار عماد الدين للنشر، عمان، 2008، ص 21.
9. د. طارق السيد، **علم اجتماع السكان**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 25.

- تقديم الدعم للجهود الخاصة بالتنفيذ جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة الخاص بالسكان[10].

3. **السياق التاريخي لتطور الديموغرافيا:** اتسم مسار نشأة علم السكان وتطوره، بتعدد وتنوع مراحله عبر الزمان والمكان، كما سنتلمس تفاصيله من خلال التناول التالي:

3.1. في التراث الإنساني القديم: تشير عديد المصادر التاريخية، إلى أن بدايات الأولى للفكر السكاني تعود إلى الحضارات الإنسانية القديمة، حيث تضم كتابات تلك الحقب بين ثناياها الكثير من الأفكار المتعلقة ب: وصف السكان، عاداتهم، أشكالهم، كما اهتموا أيضا بعمليات عدهم وتقسيمهم تبعا لمتغيري الجنس والعمر وغيرها من الجوانب الأخرى، وهو ما يمكن تبيانه من خلال التتبع التاريخي التالي:

3.1.1. لدى الصينيين: اتسم الفكر السكاني لدى قدماء الصينيين، بهيمنة العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية على حيز كبير من اهتمامهم، حيث تعد الفكرة القائلة بأن الزيادة السكانية السريعة، تؤدي لانخفاض ناتج العامل في المتوسط، وبتالي انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للسواد الأعظم من السكان، من الأفكار الهامة التي انطوت عليها كتابات **كونفوشيوس** وعدد أخر من الفلاسفة آنذاك، كما أن مفهوم الحد الأمثل للسكان له جذور عميقة في كتاباتهم، حيث أكدوا على أهمية تحقيق التوازن الأمثل بين الأرض والسكان. كما أبدى الكتاب الصينيون القدماء أيضا بعض الاهتمام بمعوقات نمو السكان، فلاحظوا بأن الوفيات تزداد نتيجة قلة الغذاء، وأن الزواج المبكر يقود إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وأن الحروب تحد من نمو السكان، وأن تكاليف مراسيم الزواج الباهظة تقلل معدلات الإقبال على الزواج... وغيرها من الأفكار الأخرى، إلا أن المواقف من العائلة والزواج كانت تشجع على زيادة السكان[11].

3.1.2. لدى اليونانيين: أبدى فلاسفة اليونان الأوائل اهتمام أكبر بوضع سياسات سكانية بدلا من صياغة نظريات حول موضوع السكان، حيث عالج كل من **أفلاطون** و**أرسطو** مشكلة حجم السكان من ناحية الدفاع والأمن والإرادة أكثر من اهتمامهم بعلاقة السكان بالنواحي الاقتصادية، حيث أجمع فلاسفة اليونان في الدعوة إلى ضرورة تحقيق حجم سكاني ثابت وساكن، وذلك لاعتقادهم بان ثبات السكان يعتبر شرطا أساسيا للمحافظة على الأمن والنظام في المدينة، حيث نجد أن **أفلاطون** مثلا قد كذهب في مؤلفه "**الجمهورية**" إلى الادعاء بأنه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان في مدينتهم عند حد أمثل، على أن يعوضوا ما فقد من أقرانهم من جراء الأمراض، أو الحروب، محذرا من مغبة الإفراط في الزيادة العددية عن الحد المقرر له، وذلك بغية بقاء الدولة بحجم المتوسط في عدد السكان، وذلك عن طريق تنظيم عقود الزواج[12]، خوفا من المخاطر المترتبة عن الفقر والمجاعة التي تؤدي إلى الموت، وتكون عائقا أمام حكم المدينة حكما

---

[10]. رافائيل سالاس، **المساعدات السكانية العالمية: العشر سنوات الأولى**، ترجمة عاكف أباذير النحال، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1981، ص 53.

[11]. د. يونس حمادي علي، **مبادئ علم الديموغرافيا**، دار وائل للنشر، 2010، عمان ، ص 44.

[12]. أ.د. علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 57.

عادلا. وفي إطار بحثه عن القوانين التي تؤلف برنامجا للجمهورية، أقترح أفلاطون أن يكون عدد سكان المدينة في حدود 5040 مواطنا، فإن زاد العدد عن هذا الحد فمن الضروري تحديد النسل من قبل الأسر الكبيرة، وتنظم الهجرة وتحديد النفوس، وإذا انخفض عن الحد الأمثل، فالواجب تشجيع الزواج بتقديم المعونات والمساعدات والمنح والهبات، وتأسيس دوائر تعمل على منح الجنسية للمهاجرين كأخر إجراء. أما **أرسطو** فقد كان يرى أن أفضل حجم مناسب للمدينة، هو أن تضم أكبر عدد ممكن من السكان، بحيث تستطيع توفير الحاجات الضرورية لهم، على أن لا تصبح مسألة الرقابة والضبط عسيرتين، ولذلك يجب أن يحدد عدد الأطفال باستمرار، ومن بين العوامل التي تسهم في منع زيادة السكان رمي الأطفال في العراء والإجهاض[13].

3.1.3. لدى الرومان: تبلور الفكر السكاني لدى الرومان، انطلاقا من تصورهم لإمبراطورية مترامية الأطراف بدلا من الدولة المدينة، لذلك فقد كانوا أكثر اهتماما بفوائده العسكرية والأغراض المرتبطة بذلك أكثر من أي شيء أخر، ولذلك فقد اظهر الكتاب وفلاسفة الرومان اهتمام بالغ بزيادة السكان، ورفضهم للعزوبية، ونظرتهم إلى الزواج باعتباره أساس الأنسال، لذا فقد كانت التشريعات الرومانية تحث على ذلك، كما هو الشأن بالنسبة لقوانين **أغسطس**، والتي أعطت امتيازات خاصة للمتزوجين وإنجاب الأطفال وحجبتها عن العزاب، وذلك من أجل تشجيع الإقبال على الزواج وزيادة معدلات التناسل[14].

3.1.4. في الحضارة العربية الإسلامية: أسهم علماء العرب المسلمون في إثراء هذا الحقل المعرفي، وذلك من خلال جهود أعلامهم وكتابات رحالتهم من شاكلة ما قدمه **ابن بطوطة**، من سرد ولصوف سكان المناطق التي زارها تواليا[15]، وكذا **عبد الحميد الغزالي** الذي اعتبر بأن: "**الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي**"، وأنه ليس هناك مانعا من زيادة الإنجاب طالما ذلك في صالح الاقتصاد. أما أبرز هؤلاء على الإطلاق فهو العلامة **عبد الرحمان بن خلدون**، والذي قام بجهود معتبرة في هذا السياق، كللت بصياغة اجتهاداته الخاصة في مجال تطور السكان والحضارات، من ذلك قوله: "**ولهذا نجد الصنائع في الأمصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها إلا البسيط، فإن تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع خرجت من القوة إلى الفعل**"، كما أعتبر أن الزيادة السكانية عامل مساعد على رفع مستوى المعيشة، وذلك لأنها تسمح بزيادة تقسيم العمل وتنوع أكبر للمهن، وشعور بالأمن عسكريا وسياسيا وبها يتطور العلم[16]. كما يذهب أيضا إلى القول بأن عهود ازدهار الدولة تعقبها فترات تدهور، وأن التغير الدوري في حجم السكان يواكب التقلبات الاقتصادية، فالرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي يؤديان إلى زيادة السكان، من خلال الارتفاع المسجل في المواليد وقلة الوفيات، وفي أعقاب

---

[13]. فراس البياتي، المرجع السابق، ص 50.
[14]. أ.د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 45.
[15]. د. عماد مطير الشمري، **الجغرافيا السكانية: أسس وتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 11.
[16]. طافر زهير، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع: دراسة مقارنة، **مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 10، جامعة بشار، سبتمبر 2، ص 72-73.

فترات التقدم الاقتصادي هذه يميل الناس إلى حياة البذخ، فيضطر الحكام إلى فرض الضرائب العالية على رعاياهم، فيكون ذلك بادرة التدهور السياسي والكساد الاقتصادي وقلة السكان، ويعود ذلك إلى هرم الدولة وضعفها[17].

هذه النظرة السريعة والموجزة، لبعض الاجتهادات التي راجت في الفكر الإنساني على مر الحضارات السالفة، وإن كانت تعكس أراء عامة وغير مؤسسة بشكل أكاديمي، فإنها تعكس وبشكل جلي مدى تجذر الاهتمام بالمسألة السكانية لديهم، وأن مجمل ما أثاروه من قضايا متنوعة أصبح بعد ذلك مواضيع بحث متعددة ومتنوعة تبناها رواد العصر الحديث.

3.2. <u>المرحلة الثانية</u>: وتشكل البداية الفعلية لعلم السكان، بعد أن أصبحت الأبحاث التطبيقية تشكل المرجعية الأساسية لكل المعارف المتداولة في هذا الشأن، من خلال الجهود المبذولة من قبل مجموعة معتبرة من الباحثين والمهتمين، من ذلك ما بادر به العالم الانجليزي **جون جرانت**، والذي يعتبر أول من حاول القيام بأبحاث منتظمة في مجال الديموغرافيا، وذلك في كتابه الصادر في سنة 1662، والمعنون ب: "**ملاحظات طبيعية وسياسية حول قوائم الوفيات**"، والذي حدد فيها أسباب الوفيات، وتوصل لصياغة مجموعة من التعميمات المتعلقة بالظواهر السكانية كالوفيات، الولادات... كون أن معدات الوفيات المسجلة لم تكن حادثا عفويا، بقدر ما تميزت بنوع من الانتظام، كما أدرك مدى تأثر الولادات ببعض العوامل الاجتماعية، وكذا الوضع الاقتصادي السائد إلى جانب أنها وقائع حيوية[18].

وقد جاء من بعده عدد من العلماء الذي أسهموا في تطوير الدراسات السكانية، نذكر منهم كل من الانجليزي الأخر "**ويليام بيتي**"، والذي كان لمؤلفه "**الحساب السياسي**" الصادر سنة 1690، أثر بالغ في تعزيز مكانة الديموغرافيا في الساحة العلمية، وذلك من خلال تأكيده على أهمية المقاييس الإحصائية في حلحلة مشاكل الاقتصاد الوطني، وتوجيه دفة السياسات الحكومية المنتهجة. وهو الذي أهتم فيه بدراسة التنبؤ السكاني، واقتصاديات التحضر، تركيب السكان، القوى العاملة... مبرز من وراء ذلك، أهمية الفوائد المالية والإدارية... للمجتمع الذي يتميز بكثرة عدد سكانه، معتبرا أن قلة السكان هي الفقر الحقيقي.

كما يعتبر **جوهان سوسملش** (1707-1767) من أبرز الباحثين الديموغرافيين الذين ظهروا في منتصف القرن 18، وهو الذي يعتبر المؤسس الثاني الحقيقي للديموغرافيا بعد "جون جرانت" حيث يعد صاحب أول بحث شامل عن السكان في مؤلفه "**النظام الإلهي**" والذي لجأ فيه لاستعمال الإحصاءات على نطاق واسع، فجاءت دراسته تطبيقية في تحليلها، ودرس نمط تغير الاتركيب الجنسي مع تقدم العمر، وقام بحسابات متعددة لمعدلات الولادة والوفاة والزواج... ثم أعقبه الباحث البلجيكي **أدلف كتليه** (1796-1874) والذي كان يعد من أكثر المتحمسين للدراسات

---

[17]. د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 46.

[18]. طارق السيد، مرجع سابق، ص 58..

الإحصائية السكانية، فقام بدراسة الظواهر الاجتماعية الإدارية القابلة للإحصاء سواء كانت سوية كالولادات والوفيات والزواج والهجرة ام غير سوية كالإجرام والانتحار في مختلف الظروف والأحوال، والغاية منها الوصول إلى الكشف عن القوانين الخاضعة لها في زيادتها أو نقصها وفي تأثرها بمختلف العوامل الاجتماعية[19].

3.3. مطلع القرن العشرين: وتمثل المرحلة الثالثة في مسيرة تطور علم السكان، وفيها شهد التحليل السكاني مسيرة متعثرة وصعبة في الكثير من البلاد الأوربية، والتي لم توليه بعضها الأهمية الكافية على الصعيد الرسمي، كما هو الحال بالنسبة **لفرنسا** والتي كان محكوما عليه فيها بالركود، حيث صاحب إعراض السلطات العامة عنه وقلة اهتمام المجتمع بالسكان، موقف سلبي أخر مشابه من الجامعة والتي كان مبعدا عن أسوارها، في حين ظل دوره في الإدارة عاما ومصغرا إلى أبعد الحدود، ولم يكن ممكنا أن يكون للبحث الفردي الصدى الكافي الذي تجده أعمال تخصصات أخرى، وذلك بسبب نقص العدد الكافي من المهتمين بالاكتشافات الجديدة التي يحققها هذا العلم، حيث نجد مثلا بأن أعمال **Boeckh** المنشورة في حوالي 1880 والمتعلقة بحساب معدل التكاثر، بقيت في الظل لما يقرب من النصف قرن، حتى أماط اللثام عنه ظهور **Kuczunski**، ولم يكن حاله في بقيت الدول الأوربية الأخرى بوضع أفضل مما تقدم، ففي **إنجلترا** مثلا توقف أشغال المجلس الملكي للسكان، من تلقاء نفسه تقريبا بعد أن كانت قد بدأت غداة الحرب فقط، أما في السويد فقد أعلن خلال نفس الفترة أيضا، أن معهد الدراسات السكانية المقترح إنشائه لن يرى النور، وذلك طالما لم يهبط معدل المواليد إلى ما دون حد معين، وهو موقف مشابه لبلد يلغي الطب طالما أن معدل المرض يبقى في مستوى مطمئن، وهو ما يسري أيضا على **دول الكتلة الشرقية** سابقا، حيث بقي لمدة طويلة مهملا كليا. في حين كان وضعه في بلاد أخرى **كألمانيا** و**ايطاليا** أكثر ترديا، وذلك بفعل سوء التوظيف والاستغلال الذي خصص له من قبل النازيين والفاشيين[20].

إن نتائج إعراض كهذا، ليست بحاجة لإبراز أثرها في عرقلة تطور علم السكان، والعجز عن استقطاب الانتباه المشتت الذي كان متوجها نحو أسعار وقيم البورصة... إلخ، ورغم ذلك استمرت الأحوال المدنية تعد سنويا الإحصائيات الخاصة بحركة السكان، وذلك وسط ترسانة هائلة من الأرقام والجداول والحسابات الأكثر أهمية والأكثر دقة، لكن من دون أن تستعمل حقا وعلى الوجه الأمثل.

غير أنه منذ مطلع القرن العشرين، بدأت تتشكل في فرنسا على الأقل معالم مدرسة في علم السكان، من خلال أعمال مجموعة من الباحثين على غرار **L.March** في بداية الأمر، متبوعا بكل من **Michel Haber**، و**Henri Bunle** ثم **Adolphe Landry**... إلخ. وقد ازداد هذا الوضع

---

[19]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 28.

[20]. رولان بريسا، **التحليل السكاني: المفاهيم والطرق والنتائج**، ترجمة محمد رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 5-8.

تحسنا أكثر بعد أحداث الحرب العالمية الثانية، بعد أن صحا الضمير الوطني على الصعيد السياسي، تحت تأثير ظاهرتين متعارضتين عملتا في نفس الاتجاه، وهما الإقفار السكاني في فرنسا وتقدم المجتمع نحو الشيخوخة والانقراض منذ 1939، والتزايد السكاني المفرط في الدول النامية، حيث ترجم ذلك عمليا بإنشاء المعهد الوطني للدراسات السكانية، ومن بعده المعاهد الجامعية الخاصة بتدريس علم السكان، والتي يأتي على رأسها معهد جامعة باريس في سنة 1957، حيث سمحت هذه الأخيرة بسد نقص كبير في مجال المختصين في الدراسات السكانية، بعد أن نجحت فرنسا في تكوين كوكبة من علماء السكان، والذين باتوا يعدون حجة في العالم بأسره، وسمحوا بإبراز ميادين أخرى لتنقيب والبحث السكاني المعاصر، كما هو الحال بالنسبة ل: **ألفريد سوفي**، رولان بريسا **Rolana Pressat**... وتوجيه البعض منهم للإسهام في تكوين مختصين في دول أخرى لا سيما النامية منها[21].

4. <u>أهمية الديموغرافيا</u>: وتتجسد فيما يلي:

أ. تسمح بتسليط مزيد من الضوء على المجتمع البشري كالعمر، الجنس، المهنة، الدين، التعليم، الحالة الزواجية، اللغة، محل الولادة.... باعتبار أن وصف السكان هو في الوقت ذاته وصف للنظام الاجتماعي.

ب. التنبؤ والتوقع بمعدلات النمو السكاني في المديين القصير والمتوسط، وهو في ذلك قطع شوطا كبيرا، حيث ظهرت الكثير من التعميمات والمبادئ على هيئة فرضيات ونظريات، على أمل تحقيق رؤيا ديناميكية عن السكان الحاليين وما سيطرأ عليهم من تغيرات محتملة في المستقبل.

ت. تعتبر مؤشر رئيسي لمعرفة وتقدير حاجيات المجتمع المادية كالصحة، التعليم، قوة العمل... وغيرها من الحاجيات التي لا يمكن الاستغناء عنها، بالنظر إلى دورها المركزي في حياة السكان اليومية.

ث. تعد مؤشر دال على مستوى الرفاه الاجتماعي، أو الفقر المدقع الذي يكابد ويلاته قطاع واسع من السكان، وذلك في ضوء الكثير من المشاكل الاقتصادية المثارة على مستوى كل دولة.

ج. تلعب دور كبير على الصعيد الاقتصادي، حيث تمكن من معرفة عدد السكان النشطين وغير النشطين، وتوزيع القوى العاملة على مختلف الأنشطة الاقتصادية كالزراعة، الصناعة، التجارة... من أجل معرفة وتقدير التوازن من عدمه على مستوى هذه الأنشطة[22].

---

[21]. رولان بريسا، المرجع السابق، ص 5-8.
[22]. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 10.

المحاضرة الثانية: علاقة علم السكان بالحقول المعرفية الأخرى

تمهيـــد: تسمح لنا دراسة السكان بمعرفة الكثير على المجتمع، في نموه وتقهقره، وفياته، معدلات الزواج، الهجرة منه وإليه... غير أن الحاجة لتفسير تلك الحقائق، تجعل الديموغرافي بحاجة للاستعانة بالعديد من الحقول المعرفية ك: الاقتصاد، الجغرافيا، البيولوجيا، العلوم السياسية، علم الاجتماع... كما يساعد هو الأخر كذلك، في تفسير المعلومات الواردة إليه من التخصصات الأخرى، الأمر الذي يتيح إمكانية الارتقاء بالقدرة على إدراك جوانب التغير الحاصل في المجتمع، كما سنقف على بعض ملامحه في الاستعراض الأتي.

1. علاقة الديموغرافيا بالعلوم الاجتماعية: يتمتع علم السكان بروابط وشيجة مع جل العلوم الاجتماعية، والتي تتقاطع جميعها عند محاولة فهم مقدار التغير الطارئ على الظاهرة السكانية (وفاة، هجرة، خصوبة، التركيب السكاني...) واتجاهاته... وذلك تحت ضغط مجموعة الظروف والمتغيرات التي تحيط به في حياته اليومية، ك: الجماعة، المكان، الإنسان، العادات، التقاليد، الدين....

1.1. بعلم الاجتماع: تتميز العلاقة بين علم الاجتماع ودراسة السكان بطبيعة خاصة، وذلك رغم كون الدراسات السكانية تعد أقدم من علم الاجتماع، وأنها ظهرت ونمت من أصول متنوعة، إلا أنها أصبحت اليوم أكثر ارتباطا بعلم الاجتماع دون سواه من العلوم.

- موضوع دراسة علم الاجتماع هو المجتمع من حيث بنائه وتغيره، وحيث أن السكان يشكلون العنصر الأساسي في المجتمع، فإنهم بالتالي يدخلون في دائرة اهتمام علم الاجتماع.
- يعتمد علم الاجتماع في تحليله للظواهر الاجتماعية على المعطيات الديموغرافية والمتغيرات السكانية، ويستفيد بها على المستويات المتباينة وخاصة الأسرة والمدينة، وجماعات الأقليات والطبقات الاجتماعية، والتدرج الاجتماعي والنسق السياسي والنظام القيمي والمكانة الاقتصادية والاجتماعية، وما إلى ذلك من مواضيع تقع في بؤرة اهتمام علم الاجتماع.
- تحليل ودراسة العلاقة بين الظواهر السكانية والظواهر الاجتماعية، يثري علم الاجتماع ويساعده على الوصول إلى قدر عالي من التعميم وتجريد المعطيات والوقائع، مما يؤدي إلى تطوير نظرية علم الاجتماع. كما استفاد علم السكان كثير من علم الاجتماع، حيث حرص هذا الأخير على توفير الشروط النظرية والمنهجية لعلم اجتماع السكان، وتثبيت دعائم استقلاله وتميزه عن مجموعة النظم الفكرية الأخرى، وذلك من خلال توفير القضايا الامبريقية والاستقرائية عن المتغيرات السكانية والاجتماعية، وتمكينه من الاستعانة بمناهج وأدوات البحث الاجتماعي في دراسته للظواهر السكانية[1].

1. د. مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص 16-17.

1.2. <u>علاقة الديموغرافيا بعلم النفس</u>: ترجع علاقة الديموغرافيا بعلم النفس إلى عقود طويلة مضت، وذلك حينما لجأ **كينز** للإعتماد في تفسيره للعوامل المتحكمة في تحديد شقي الطلب الكلي الفعال (أي الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار) إلى التحليل النفسي لسلوك المستهلكين والرأسماليين، ولم يلجأ إلى القوانين الاقتصادية التي تظهر في مجال الانتاج والتوزيع، حيث أدعى "**أن الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما تزايد دخلهم، ولكن ليس بنفس الكمية التي يتزايد بها الدخل**"، وهو القانون الذي رأى أنه ذو صلاحية مطلقة باعتباره متصل بالطبيعة الانسانية[2]. ولم يتوقف هامش التعاون عند هذا الحد، حيث أبدى العديد من علماء النفس في السنوات الأخيرة، اهتمام متزايد بمعالجة عدد من المواضيع ذات الارتباط الوثيق بالسلوك الديموغرافي، والتي من بين أكثرها تناولا نذكر عمليات تحديد النسل، وذلك رغم كونها مسألة ديموغرافية بحتة، حيث حاول الكثير من المهتمين والدارسين لهذا التخصص، معرفة الدوافع التي تصنع الفوارق في استجابات الأفراد، فتدفع البعض إلى كثرة الإنجاب وبعضهم الأخر إلى قلته[3].

1.3. <u>علاقة الديموغرافيا بالأنثروبولوجيا</u>: يتسم مجال الأنثروبولوجيا بالشساعة، جراء تناوله ظواهر كثيرة ومتنوعة تتصلب الإنسان، مما أدى إلى تشعبه إلى عدة فروع معرفية، أبرزها **الأنثروبولوجيا الطبيعية** والتي تدرس المواصفات الطبيعية للإنسان، وكذا **الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية** والتي تهتم بالإنسان بوصفه ظاهرة اجتماعية، لها نمط معين في المعيشة والسلوك والعقائد والتقاليد[4]. وهي المعطيات التي بات يستفيد منها علماء السكان في بعض دراساتهم، ولا سيما ما تعلق منها بالبحث في الأصول السلالية والثقافية لسكان مجتمعات معينة، ولقد تمخض عن ذلك ما بات يعرف بتمييز العنصر والتفاوت في الخصائص النوعية لبعض السكان دون غيرهم. ومن أمثلة ذلك الجهود التي بذلها نفر من العلماء لدراسة التغيرات النوعية والسلالية التي تطرأ على السكان تحت تأثير الهجرة والانعزال، والذين يأتي على رأسهم: **وانجر** wagner، **راتزل** Ratzel، **ليو فروبينوس** Leo Frobenius، **بينا ردي لا بولاي**، **فوي** Foy، **انكرمان** Ankermann ... والذين قسم بعضهم سكان العالم على أساس دوائر ومناطق ثقافية وأثنولوجية، على نحو ما فعل **راتزل** و**ليو فروبينوس** و**بينا ردي لا بولاي**، والذين حاولوا إيضاح العلاقات المكانية والإقليمية بين مختلف الأجناس البشرية، كما حاولوا إثبات وجود علاقات أساسية بين هذه الأجناس، تساعد على معرفة الثقافة الأصلية والحياة الفكرية الأولى لأقدم السلالات، كما توضح العلاقات الزمانية بين الثقافات المتعددة المنتشرة بين السكان في مختلف القارات[5].

---

[2]. د. رمزي زكي، **<u>المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة</u>**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984، الكويت، ص 123.

[3]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص22.

[4]. د. منير إسماعيل أبو شاور، د. أمجد عبد المهدي مساعدة، **<u>دراسات في الجغرافيا الديمغرافية</u>**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ص 125.

[5]. د. مصطفى عمر حمادة، **<u>الأنثروبولوجيا والتنمية السكانية</u>**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2012. ص 60.

2. **علاقتها بالعلوم السياسية والاقتصادية والإحصاء:** كما امتد مجال اهتمام الديموغرافيا إلى ثلاثة ميادين معرفية أخرى، لا تقل أهمية عن سابقتها وهي: العلوم السياسية والاقتصادية والإحصاء، كما سنقف عليه في العرض التالي:

2.1. علاقتها بالعوم السياسة: تلعب المتغيرات السياسية دور بالغ الأهمية في تشكيل الأحداث الديموغرافية، وعلى سبيل المثال نجد أنه صدر في اليابان عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، قانون يبيح بل ويشجع على عمليات العقم والإجهاض، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى انخفاض المواليد بهذه الدولة، والأمر ذاته ينسحب على الصين كذلك اليوم، أين أثرت سياسة تحديد النسل المنتهجة من قبل السلطة السياسية، والتي تقضي بمنح كل أسرة الحق في إنجاب طفل واحد، مع إمكانية تمديد هذا الحق إلى طفل ثاني في حالة ما إذا كان الطفل الأول بنت، إلى تغير جذري في التركيب السكاني للمجتمع الصيني. كما أن قوانين المتعلقة بعملية الهجرة (منع/ ترخيص) والمتبعة في الكثير من الدول، تؤثر على عدد السكان وتوزعهم بطريقة ملحوظة سواء كانت هذه الهجرة داخل البلد فقط أو إلى خارجها[6].

2.2. علاقة الديموغرافيا بالعلوم الاقتصادية: تعتبر العلاقة بين الاقتصاد والديموغرافيا حسب الكثير من الدارسين ذات طابع أزلي، سواء من حيث الارتباط المفاهيمي أو الفكري، كما أنها ذات تأثير متبادل، ففي حين يحدد تطور الاقتصاد من نواحي كثيرة طبيعة السمات الأساسية للنمو السكاني وتركيبته، فإن حجم السكان وتركيبتهم يؤثران أيضا بشكل لا يستهان به في وتيرة النمو الاقتصادي ومستوياته، بل وحتى نوعية الخيارات الواجب اعتمادها...

وقد أصبغت التطورات العالمية المعاصرة على هذا الموضوع أهمية أكبر، جعلته محط اهتمام الحكومات، في إطار مساعيها الرامية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وذلك عن طريق دراسة العلاقة القائمة بين حجم السكان والموارد الطبيعية والإنتاج القومي ومدى كفايته، حتى بات في حكم المؤكد ندرة وجود ظاهرة اقتصادية لا تتأثر بحجم السكان والعكس صحيح أيضا[7]، ومن شواهد ذلك نذكر:

- تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدل الحراك السكاني (الهجرة)، إذ انه في أوقات الكساد تقل الهجرة إلى داخل البلاد، وفي أوقات الانتعاش الاقتصادي فإنها تزيد.
- كما أن الأحوال الاقتصادية تؤثر في الخصوبة، والدليل على ذلك ما حدث في الثلاثينات من القرن الماضي من كساد في **الولايات المتحدة**، وقد لوحظ بأن نسبة المواليد قد قلت في تلك الفترة، وأرجع العلماء ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة قد دفعت الشباب للإحجام عن الزواج.

---

[6]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 21.

[7]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 30.

➢ كما يستوجب لمعرفة المتطلبات المالية لسياسة التأمين الاجتماعي في المستقبل، أن نعرف التركيب العمري للسكان في المستقبل[8].

وقد أثمر هذا الارتباط اليوم، عن قيام حقلين معرفيين مشتقين منهما، الأول ويطلق عليه مسمى **اقتصاد السكان**، والذي يعرف بأنه علم فرعي شامل لجميع الأسس والمبادئ المنهجية، الخاصة ببحث العلاقة بين تطور السكان وتطور المجتمع في جوانبه الاقتصادية، في إطار تشكيلة سوسيو-اقتصادية معينة. معتمدا بشكل كبير على المبادئ والقواعد المنهجية للاقتصاد السياسي. أما الثاني فيعرف باسم **الديموغرافيا الاقتصادية**، ويشكل فرعا معرفيا أخر في منظومة العلوم الديموغرافية، ويتناول تأثير الجوانب الاقتصادية في عملية إعادة الإنتاج، معتمد في تحاليلها على المبادئ المنهجية والمقولات المحددة في علم اقتصاد السكان[9].

2.3. علاقة الديموغرافيا بالإحصاء: يشكل الإحصاء أحد الروافد المعرفية الهامة التي يتغذى منها علم السكان، فالبيانات الخام التي يبحث رجل الديموغرافيا عن معرفتها سواء كانت في صورة تعدادات أو تسجيل للوقائع الحيوية ... إلخ تنتج في أحيان كثيرة من عمليات تجميع تبادر بها مصالح إحصائية مختلفة، ولا يكون هدفها غالبا علم السكان ولا تمت له بصلة مباشرة، كما هو عليه الحال بالنسبة لنتائج التحقيقات الميدانية المعدة بشكل خاص لدراسة موضوع ما، كمعطيات هيئات التأمين والضمان الاجتماعي، والمعلومات الحصرية المستقاة من الدوائر الوطنية للإحصاء، ولكنها تشكل في النهاية المادة الأساسية التي يشتغل بها المختصين بها في علم السكان، أي أنها هي التي تقدم مادته الرئيسية عن أعداد السكان وخصائصهم، وكيفية توزيعهم عبر المكان وتطورهم عبر الزمان[10]... كما أن أحد الأدوار الرئيسية لعلم السكان، هي تحويل معطيات الرصد الخام التي يحصل عليها بطريقة إلى نتائج معدة، وذلك من خلال ما يصطلح على تسميته بعملية التحليل السكاني، وفي كل ذلك فإن المقاييس الإحصائية تكون قاعدة ثابتة في أغلب الأبحاث السكانية، وهذا لا يفاجئ أحدا طالما ان موضوع الدراسة يتقبل العمليات الحسابية بشكل جيد، وكمثال على ذلك فإن الطلاق والموت تنتجان عادة عن استطراد مجموعة معقدة من الوقائع، فمن الملائم لتوضيحهما أن لا نبحث فقط عن معرفة أعدادهما، بل أيضا معرفتها حسب مجموعة متعددة من المعايير، يمثل بعضها أثار الظواهر السكانية على المجتمع ك: الجنس، العمر، الحالة المدنية، مقر الإقامة، المستوى التعليمي، فئات الأسر، النشاط الاقتصادي... أين يمكن حسابها بشكل مشترك أو منعزل، وبهذا الشكل فإننا سوف ندرس مختلف مظاهر حالة السكان[11].

---

[8] د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 20-23.

[9] حنان عبد الخضر هاشم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: رؤى نظرية وجدل قائم، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 08، ص 83-84.

[10] د. مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص 58.

[11] رولان بريسا، مرجع سابق، ص 14-15.

3. <u>علاقة الديموغرافيا بالإيكولوجيا والجغرافيا</u>: كما يرتبط علم السكان بعلاقات متميزة بكل من الايكولوجيا والجغرافيا، من خلال حاجته الماسة إلى إدراك طبيعة المكونيين البيئي والبشري، والذي يوضحه الشرح التالي

3.1. علاقتها بالإيكولوجيا: ترتبط الايكولوجيا الاجتماعية ارتباطا قويا بقضية السكان، وذلك لأن الزيادة السكانية المتسارعة لها دور كبير في فهم الكثير من المشاكل الايكولوجية المطروحة، إذ أن تلك الزيادة ترفع من سرعة استنزاف الموارد، وتزيد من حدة الصراع على مساحات الأراضي المزروعة[12]، كما تتسبب في ارتفاع معدلات التلوث، جراء التضخم المسجل في حجم النفايات المنزلية، وتزايد استخدام وسائل النقل مما يؤدي لتصاعد حجم التلوث الهوائي.

3.2. علاقتها بالجغرافيا: تنقسم الجغرافيا اصطلاحا إلى حقلين معرفيين، وهما **الجغرافيا الطبيعية** والتي تركز جل اهتماماتها على دراسة مظاهر سطح الأرض الطبيعية ك: السلاسل الجبلية، الأنهار.. والجغرافيا البشرية أو **جغرافيا السكان** كما يسميها البعض، والتي ظهرت مع حلول القرن العشرين، مع توسع اهتمام الجغرافيا إلى العنصر البشري ونشاطاته ومظاهر ذلك على سطح الأرض[13]، حيث باتت تهتم بحسب الجغرافي الإنجليزي **كلارك**، بتحليل التباين والاختلافات المكانية لتوزيع وتركيب وهجرة، ونمو السكان وعلاقتها بالبيئة الطبيعية، في حين ترى الجغرافية الفرنسية **Beaujeu Garnier** بأنها تعني بدراسة الحقائق والخصائص الديموغرافية في بيئتها.

هذا المعنى يجعل منها تهتم أكثر بالجانب التحليلي للظاهرة السكانية، وذلك بهدف تحديد أثر الإطار المكاني على عملية النمو السكاني، وتوضيح مختلف العوامل التي تحكم علاقات السكان داخل هذا الإطار، وذلك من خلال تحديد مراحل هذا النمو وإيضاح مدى ارتباطها بالظروف الجغرافية السائدة، وكيفية تأثيرها في توزيع السكان تركزا وتشتتا، معتمدا في ذلك على التحليل الرقمي الذي توفره الديموغرافيا كأساس وقاعدة لتحليلاته. كما تعد دراسة **الهجرة السكانية** من أبرز ملامح الارتباط بين العلمين، وذلك لأن الهجرة ظاهرة ديموغرافية تتحكم فيها مجموعة متنوعة من العوامل، والتي تتطلب في قراءتها واستشعار أهميتها أساسا إحصائيا توفره الديموغرافيا، وفي تحليلها أساسا جغرافيا تفسر من خلاله أسباب الوفود ودوافع النزوح. كما تعني العلاقة القائمة بين العلمين بدراسة **مستقبل السكان وتخطيط مواردهم**، حيث تعد في هذا الإطار الجغرافيا من أقدر التخصصات في مجال التخطيط، وذلك عن طريق تحديد اتجاه النمو السكاني داخل رقعة إقليم ما، معتمدة في ذلك على دراسة الظروف التي تؤدي إلى توفر عوامل الجذب والطرد به[14].

---

[12]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 24.
[13]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 29.
[14]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 12-13.

4. **علاقة الديموغرافيا بالطب وعلوم الأحياء والتغذية:** مكن التقدم الحاصل في مجال العلوم الطبية والصيدلانية والأحياء، من إعطاء نفس قوي للدراسات السكانية، من خلال تزويدها بالكثير من المعارف العلمية الدقيقة، والتي أجابت بها على الكثير من التساؤلات التي ظلت مطروحة، لا سيما ما تعلق منها بمجالي الخصوبة والوفيات، وهي العلاقة التي سنقف على بعض مضامينها فيما هو أتي.

4.1. علاقته بالطب: حرص فريق من العلماء على دراسة السكان من النواحي الصحية، فعمدوا إلى بحث نسبة الأمراض المتوطنة، ونسبة الوفيات والمواليد ومتوسط العمر والقوة والحيوية، وربط هذه الأمور وما إليها بالظروف والأحوال البيئية الطبيعية وبالنظام التغذية، ومدى كفايتها للتعويض عن الجهود المبذولة أو صلاحيتها للنمو الصحي، كما يفسرها في ضوء الحالة الثقافية الاقتصادية بالنسبة للمستويات الاجتماعية المتباينة، وغيرها من العوامل التي لها صلة مباشرة بالحالة الصحية.

فمن الناحية البيئة مثلا، قد يلاحظ الدارس أن بعض البيئات الجغرافية، لا تسمح أجوائها ودرجة حرارتها ورطوبتها بوجه عام بالنمو الصحي للسكان، فتزداد نسبة الأمراض المتوطنة وتكثر نسبة الوفيات بين المواليد. وقد يكون للكثافة الجغرافية للسكان أثرها كذلك، ففي بعض البيئات الريفية حيث تتوزع التكتلات البشرية، لا تكون فرص العدوى الوبائية بمثل الحال في البيئات الصناعية، التي يشتد فيها تركز السكان على نحو يزيد من احتمالات انتقال العدوى بنسبة أكبر، اللهم إذ كانت الأمراض المنبثقة تعد من طبيعة الأعمال ذاتها، أو من أثار ما تحويه البيئة الطبيعية من مصادر الأوبئة كالبرك والمستنقعات والمياه الملوثة[15]...

4.2. علاقة الديموغرافيا بعلوم الأحياء: كثيرا ما يهتم الديموغرافي بالتغيرات البيولوجية التي تطرأ على جسم الإنسان، وبكل ما يتعلق بالنواحي الفسيولوجية والتشريحية له، حيث تعتبر المعطيات المتعلقة بالخصوبة والوفاة من أهم المتغيرات التي يهتم بها رجل الديموغرافيا عادة. فبالنسبة للأولى مثلا، نجد أن الكثير من العلماء أبدوا اهتمام بالغ بتتبع مستويات الخصوبة (الممكنة منها أو الفعلية)، وعوامل اختلاف نسبتها من مجتمع إلى أخر، وكذا اختلافها بين مكونات المجتمع الواحد. ويظهر ذلك بوضوح في عديد الدراسات التي تم القيام بها، والتي بمقتضاها تم التمييز بين المجتمعات على أساس الخصائص المميزة للقدرة على الإنجاب، حيث يعتقد **هوكور** في هذا الإطار بأن كثافة السكان مسألة ترجع إلى مقدرة كل جنس على الإنجاب وإلى خصوبته التناسلية. ومن أبرز تلك الدراسات ما قام به العالم الأمريكي **نوتشتاين Notsiein** من تحقيقات على الخصوبة في الطبقات الاجتماعية ببعض مناطق ومدن الولايات المتحدة الأمريكية. وينتمي إلى هذه الشعبة الحيوية في الدراسات السكانية العلماء والمشتغلون بتحسين النسل سواء من الناحية البيولوجية أو الاجتماعية، حيث اعتمدت هذه الطائفة من العلماء على

[15]. د. مصطفى عمر حمادة مرجع سابق، ص 63.

الانتفاع بالنواحي العلمية التي أظهرتها دراسات **فرانسيس جالتون** **F. Galton** من ترقية مختلف أنواع الكائنات الحية، ومحاولة الانتفاع بها وتطبيقها لترقية النوع البشري وتحسين الصفات الإنسانية عن طريق دراسة مستفيضة لنظريات الوراثة وأثر الوراثة البيولوجية على الوراثة الاجتماعية، وهي البحوث التي تقدمت على يد كارك بيرسون وازدهرت بعد أن تأسس في انجلترا مركز قومي للبحوث الايوجينية (بحوث تحسين النسل) في سنة 1907، وأصبح لهذه الدراسات هيئات وجمعيات تربوية، تتولى نشر أرائها بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وكذلك مجلات تقدم فيها أبحاثها ودراساتها المتخصصة، لمناقشة الوسائل العلمية لتحسين النسل، ومتابعة التشريعات الاجتماعية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف الإنساني[16].

أما بالنسبة للوفاة، فقد حظيت هي الأخرى بقسط وافر من اهتمام علماء البيولوجيا، ومن الشواهد العلمية الدالة على ارتباط الوفاة بالمتغيرات البيولوجية، نذكر ما ذهبت إليه بعض الدراسات المختصة في هذا الإطار، والتي أوضحت أن النساء في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يعشن فترة أطول من الرجال، وذلك لأن الخلية الأنثوية تحتوي على اثنين من الكرومزوم (X)، بينما الخلية الذكرية تحتوي على كروموزم (X) واحد. كما تخضع سياسة تحديد النسل كثيرا لاختبارات بيولوجية هامة والتي تتعلق أساسا باستئصال الرحم، الإجهاض، شيوع كثرة استعمال أدوات منع الحمل[17].

4.3. علاقتها بعلم التغذية: تتصل الدراسات السكانية أيضا ببحوث التغذية اتصالا وثيقا، إذ نجد من علماء السكان من يتخذ من سوء التغذية أو قوتها ووفرتها مقياسا للكثافة السكانية، فحيث تسوء التغذية يكون ذلك في الغالب عاملا من عوامل الزيادة السكانية، إلى جانب ما يحتمل أن يكون من تنظيم اجتماعي تدريجي، يرتكز على سوء التغذية وعدم تحقق العدالة الاجتماعية، الأمر الذي يترتب عليه أن يكون الاستهلاك الغذائي لبعض الطبقات، دون ما يحتاج إليه الفرد للاحتفاظ بمستوى صحي ملائم.

وهذا هو السر وراء انتشار أمراض مثل **البلاجرا** الناجمة عن سوء التغذية، والعكس كذلك إذا ما كانت التغذية ملائمة، فإنه في هذه الحالة سوف يتخذ مظهرا من مظاهر اقتراب حجم السكان من حده الأمثل، والذي يسمح بتحقيق الرفاهية لسكانه، وما يقال عن التغذية ينجر أيضا عن الخدمات الصحية والثقافية والرعاية الاجتماعية[18].

---

[16]. د. مصطفى عمر حمادة مرجع سابق، ص 61-62.
[17]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 20.
[18]. د. مصطفى عمر حمادة مرجع سابق، ص 64.

المحور الثاني

مصادر البيانات السكانية

1. المحاضرة الثالثة: مصادر البيانات الثابتة
2. المحاضرة الرابعة: مصادر البيانات المتغيرة

المحاضرة الثالثة: مصادر البيانات الثابتة

تمهيد: تتسم الدراسات السكانية بحاجتها الماسة لتوفر تدفق دائم ودوري للبيانات الخاصة بالسكان، بشكل يتماشى مع حجم التغيرات التي تشهدها المجموعات السكانية، سواء ما تعلق منها بالمواطن الأصلي للأفراد، مستواهم السوسيواقتصادي، والثقافي، مكان الإقامة، حالتهم الزواجية، عدد أفراد أسرهم... إلخ، حيث تتوقف نجاعة وصدقية كل التحاليل والقراءة التشخيصية وعملية التنبؤ بعد ذلك، على مدى صدقية ما هو متاح لديها من بيانات، هذه الأخيرة التي تتباين مصادر الحصول عليها بتباين المجتمعات، حيث يسجل التاريخ في هذا الصدد عديد المحاولات التي أجريت من أجل الحصول على البيانات السكانية، الأمر الذي يجرنا إلى طرح السؤال التالي: **من أين يأتي عالم السكان ببياناته ومعلوماته عن سكان المجتمع؟**، وهو التساؤل الذي سوف تشكل الإجابة عليه محور اهتمامنا في هذه المحاضرة.

1. أنواع المصادر السكانية: سمح تطور الحاصل في مجال الدراسات الديموغرافية، والتعدد الحاصل في مصادر البيانات التي تستند إليها في توثيق نتائجها، للباحثين في هذا المضمار من التوصل إلى صياغة عدد من التصنيفات لها، وذلك تبعا لنوع المعيار المتبع في ذلك، حيث يمكن في هذا الإطار التمييز بين عدد من التصنيفات، وذلك تبعا لنوع المعيار المستخدم في كل مرة، والتي من أبرزها نذكر ما يلي:

1.1. مصادر البيانات الثابتة/ المتغيرة: تهتم مصادر البيانات الثابتة بدراسة التركيب السكاني وتوزعه عبر إقليم ما ضمن أجال زمنية محددة، مستخدمة في تحقيق ذلك التعداد السكاني وطريقة المسح بالعينة. في حين تدرس مصادر البيانات غير الثابتة حركة السكان في المجتمع، عن طريق سجلات المواليد، والوفيات وحالات الزواج، والطلاق وسجلات الهجرة، وتضم هي كذلك نوعين من المصادر وهما السجلات الحيوية، وسجلات السكان[1].

1.2. مصادر أساسية/ ثانوية: تتضمن المصادر الأساسية للمعطيات السكانية الأصناف الأربعة السابقة: التعداد السكاني، طريقة المسح بالعينة، السجلات الحيوية، وسجلات السكان، أما المصادر الثانوية فهي تتضمن بعض المراجع ذات الأصول المتعددة، والتي سنأتي على بيان تفاصيلها لاحقا.

2. التعداد السكاني: يعتبر من أهم مصادر الحصول على البيانات السكانية، نظير ما يتميز من سمات وأهمية كبيرة، والتي جعلته المصدر الأكثر استخداما بين باقي المصادر الأخرى.

2.1. مفهوم وسمات التعداد السكاني: يعرف التعداد السكاني بأنه مجموع العمليات الخاصة بجمع وتصنيف ونشر البيانات الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية الخاصة في وقت معين بجميع الأفراد في إقليم معين[2]. في حين يعرفه المكتب الإحصائي للأمم المتحدة بأنه "العملية الكلية لجمع

---

[1]. د. فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص 15.
[2]. د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 77.

وتجهيز وتقويم وتحليل البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في قطر أو جزء محدد المعالم من قطر وفي زمن معين"[3].

وتبقر مصداقية التعداد السكاني حسب الكثير من المختصين بهذا الشأن، رهينة بمدى توفره على مجموعة من الاشتراطات الموضوعية، والتي تخدم الغايات الأساسية التي يرمي إليها، والتي تتلخص في السمات الخمسة التالية:

أ. **الشمول**: ويعني وجوب اشتمال كل شخص في الإقليم دون تجاوز أو تكرار، كما يجب أن يغطي التعداد جميع البلاد التابعة لدولة ما، وعند تعذر تحقيق مثل هذه الحالة المثالية لبعض الأسباب القاهرة، فإنه يتعين عندئذ وصف نوع التغطية بصورة مفصلة في مطبوعات التعداد.

ب. **التعداد الانفرادي**: وذلك عبر تسجيل البيانات المتعلقة بكل فرد في الأسرة على حدا، إلى جانب خصائصهم المميزة سواء الاجتماعية منها أو الديموغرافية أو الاقتصادية...

ت. **التزامن**: ويقصد به ضرورة أن تنسب جميع حقائق التعداد إلى فترة زمنية محددة كاليوم الواحد والأسبوع... الخ. وكلما طالت الفترة الزمنية للتعداد زاد احتمال وقوع الحذف أو التكرار في تدوين البيانات.

ث. **التجميع**: أي تجميع وتبويب ونشر البيانات للأقاليم الجغرافية، والمتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، دون إحداث تغير جوهري في تصنيف الأقاليم الجغرافية بين تعداد وأخر، لأن ذلك يشوه صورة المشهد ويجعلها غير قابلة للمقارنة حسب المكان والزمان

ج. **الدورية المحددة**: يجب إجراء التعدادات السكانية خلال فترات زمنية منتظمة بين تعداد وأخر، بمعنى أن يكون التعاقب زمني بين كل تعداد وأخر ثابت (في الغالب يتراوح مابين 05-10 سنوات)، وذلك من أجل توفير بيانات قابلة للمقارنة. حيث إن سلسلة زمنية من التعدادات تجعل من السهل تقويم الماضي، ووصف الحاضر وتقدير المستقبل[4]. وتختلف الدول في هذا الصدد في كيفية تنظيم تعداداتها السكانية، فالبعض منها تجري تعدادها كل خمس سنوات مثل كندا واليابان والدانمارك والسويد، والبعض الأخر تجريه كل 10 سنوات مثلما هو الحال بالنسبة لكل من: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، النمسا، المكسيك، مصر، الجزائر... وفريق ثالث ليست الفترات التعدادية محددة عنده بدقة، فقد تكون أحيانا 10 سنوات أو حتى 20 سنة مثل البرازيل، أو ست أو سبع سنوات كفرنسا وبعض البلاد الأخرى[5].

2.2. السياق التاريخي لنشأة وتطور التعداد السكاني: سجل التعداد كطريقة لجمع وحصر المعطيات السكانية، حضوره في التاريخ الإنساني منذ ألآلاف السنين، حيث تشير العديد من الشواهد إلى ذلك، والتي من بينها ما ورد في **الإنجيل** من دعوة إلى ضرورة معرفة أعداد السكان، من أجل الضرائب وتحديد إمكانية توفير الموارد العسكرية للدولة، في حين تشير مصادر أخرى إلى أن عملية

---

[3]. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 16.
[4]. د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 78.
[5]. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 17.

حصر وعد السكان تعود إلى حوالي 3000 سنة قبل الميلاد، حيث عرف البابليون والصينيون وقدماء المصريين والرومان والكثير من الحضارات القديمة الأخرى، أهمية التعداد وضرورته لتسيير شؤون حياتهم، حتى وإن كانت الطبيعة العامة لهذه التعدادات وكيفية إجرائها، تبقى غير معروفة لنا بالشكل الكافي إلى غاية يومنا هذا[6].

أما في العصر الحديث، فيعتبر الكثيرون بأن مدينة نورمبرنج الألمانية، تعد موطن أول عملية تعداد سكاني حقيقي أجري في هذه المرحلة، وذلك عندما تمكنت من القيام بإحصاء كامل سكانها في عام 1449، تلاها بعد ذلك للإقليم الشرقي من كندا في سنة 1565، لتتسارع بعدها عمليات التعداد السكاني ويتسع نطاقها ابتداء من النصف الأول من القرن 18، حيث بادرت الكثير من الدول بإجراء تعدادات لسكانها كما هو الحال بالنسبة لكل من أيسلندا في سنة1703، والسويد في 1749، وسكسونيا وهانوفر في سنة 1744، والنرويج في سنة 1760، والدانمارك في سنة 1769، وإسبانيا في سنة 1787، في حين تأخر إجراء أول تعداد سكاني بأكبر قوتين سياسيتين واقتصاديتين في هذه الحقبة (فرنسا وانجلترا) إلى غاية 1801. أما خارج الجغرافيا الأوربية، فنجد أنه باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والتي أخذ أول تعداد بها في سنة 1790[7]، فإن قلة من دول العالم النامي التي تسنى لها القيام بذلك، كما هو الحال بالنسبة الجزائر والتي أجري أول تعداد سكاني إبان العهد التركي، وكان ذلك في سنة 1800 تحديدا.

وقد مكن انعقاد المؤتمر الدولي للإحصاء في سنة 1872، من إدراج الأسس الحديثة للتعدادات السكانية، والمساهمة في الدفع بالكثير من الدول الأوربية والنامية، التي لم يسبق لها المبادرة بإجراء أي تعداد في الأخذ به، كما هو الأمر بالنسبة للهند ومصر فيما بين سنتي (1881-1882)، وذلك إلى غاية اندلاع أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية، واللتان عجلتا بإرغام الكثير من الدول للتخلي عن إجراء تعداداتها[8]، قبل أن يعاد استئنافها مرة أخرى، بعد عودة الأمور إلى نصابها على المسرح السياسي الدولي. وتشير البيانات الدولية اليوم إلى أنه منذ سنة 1960، أخذت حوالي 80% من بلاد العالم بنظام التعداد، وهو ما يمثل أعلى نسبة سجلت لسكان العالم خلال هذا التاريخ، بالرغم من أنه قد ثبت عدم دقة عمليات العد في بعض هذه التعدادات، كما كشف عنه البرنامج العالمي للتعداد التابع للأمم المتحدة في سنة 1960. وذلك راجع إلى كون أن معظم عمليات العد تتم على أساس تقديرات لأعداد السكان أكثر منه عد فعليا، كما أن توفر فرص التعداد تختلف من مكان لأخر بدرجة كبيرة، إذ يقر **ليندر** Linder أن ثلثي سكان إفريقيا قد توفرت لهم فرص التعداد خلال عام 1950، بينما تم عد 100% من سكان أوربا خلال نفس الفترة[9].

---

[6]. د. علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 121.
[7]. د.مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص 84.
[8]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 18.
[9]. د. علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 121.

2.3. أهمية التعداد السكاني: يفيد التعداد السكاني في تعيين الالتزامات العسكرية والضريبية والعملية للأفراد في المجتمع، ثم التعرف على عوامل كالهجرة، الخصوبة، والخصائص الاقتصادية، ومحددات الأمن الاجتماعي التي تصاحب عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، لاسيما توفير المعطيات حول الخصائص الهامة للسكان التي تحتاجها الحكومات والمصالح والتعليم والهيئات البحث وجمهور المواطنين لرسم الخطط العلمية ومواجهة المشاكل الحياتية[10].

2.4. أنواع التعداد السكاني وطرق تنفيذه: تتمايز أنواع التعداد السكاني إلى صنفين رئيسيين وهما التعداد الفعلي والتعداد الحقيقي، كما تتمايز طرق تنفيذه إلى صنفين آخرين كذلك، وهما طريقة المقابلة المباشرة، وطريقة الحصر الذاتي، واللذين سنأتي على تبيان تفاصيل كل منهما فيما هو أتي.

2.4.1. أنواع التعداد السكاني: يتبع مجمل المشتغلين في مجال الدراسات السكانية عند إجراء أي عملية تعداد إحدى الطرق الثلاثة التالية:

أ. التعداد الفعلي: ويقوم على تدوين جميع الأشخاص الحاضرين في مساكنهم او أماكن المعيشة الأخرى يوم إجراء التعداد. وفي هذا النوع من الحصر تطرح إشكالية عد الأشخاص المسافرين، أو ممن يعملون في الليل في يوم التعداد، وتبعا لذلك سوف لا يكونون موجدين في أي من الأماكن التي يعيش فيها الناس اعتياديا، الأمر الذي يستدعي عد الأشخاص في القطارات أو البواخر أو الفنادق، أو مطالبة أرباب الأسر بإدخال هؤلاء الأشخاص في استمارة التعداد، إلى جانب الأشخاص الحاضرين فعلا[11]. ولذلك لجأت العديد من الدول التي تنتهج هذا الخيار إلى سن إجراءات خاصة، تقوم على منع التنقل والطلب من السكان البقاء في بيوتهم في يوم التعداد حتى الإعلان عن نهايته، بغرض حصر السكان في أماكن تواجدهم لتسهيل عملية التعداد[12].

ب. التعداد الحقيقي: ويقوم على أساس ضرورة رجوع كل شخص أحصي في غير موطنه الأصلي إلى المكان الذي يسكنه عادة، وذلك بتسجيل جميع الأفراد الذين يعيشون اعتياديا في نفس الدار في استمارات التعداد، بضمهم الحاضرين والغائبين مؤقتا عن الدار أو الأسرة، مع استبعاد الزائرين اللذين لديهم مكان إقامة اعتيادي في مكان أخر من التسجيل، مع حصرهم في مكان إقامتهم الاعتيادي. ولذلك يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحتياطية في هذا الصدد، وذلك لحصر الأشخاص البعيدين عن دورهم إذا كانوا يظنون انه من المحتمل أن لا أحد في موطنهم الاعتيادي سيخبر عنهم. وذلك بتسجيل الأفراد الغائبين في استمارات خاصة معدة لهذا الغرض، ومن ثمة تسليمها إلى دائرة التعداد التابعة لمحل إقامتهم[13].

وهذا النوع من الإجراءات معقد ويبقى احتمال الخطأ وارد فيه، من خلال عدم تسجيل بعض الأشخاص وتسجيل آخرين مرتين.

---

[10]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 37.
[11]. د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 84.
[12]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 22.
[13]. د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 79.

ت. التعداد النظري والفعلي: ويتم فيه تسجيل السكان المقيمين بشكل دائم والمتواجدين بشكل مؤقت وقت العد في أن واحد، بحيث تكون الاستمارة مقسمة إلى ثلاثة أقسام، وهي:

- القسم الأول: ويتضمن العد الفعلي.
- القسم الثاني: ويتضمن الأشخاص الغائبون تماما.
- القسم الثالث: ويضم الأشخاص الموجودون مؤقتا[14].

2.4.2. الطرق المتبعة في إجراء التعدادات السكانية: تخضع عملية إجراء أي تعداد سكاني لأحد الطريقتين التاليتين، وهما:

أ. طريقة المقابلة المباشرة: ويقوم فيه العون المكلف بجمع المعلومات، بزيارة الأسرة ومقابلة كل عضو على إنفراد، وتسجيل الإفادات التي يدلي بها في استمارة التعداد. ويمكن لرب الأسرة أن يدلي بالمعلومات نيابة عن بعض أفرادها، الذين قد يتعذر عليهم إعطاء معلومات دقيقة بسبب جهلهم أو لصغر سنهم[15]. وتستوجب هذه الطريقة أن يتمتع العداد بخبرة جيدة، حول الكيفية المثلى لصياغة الأسئلة وشرحها، والقدرة على التقاط المعلومات وتدوينها بالطريقة الصحيحة.

ب. طريقة الحصر الذاتي أو الأسري: وتتمثل في تولي كل رب الأسرة أو أحد أعضائها، مهمة تدوين المعلومات الخاصة بأسرته على استمارة واحدة، يتم توزيعها عليهم من قبل الأعوان المكلفين بالعد ثم عودتهم لاحقا لجمعها، فهي بذلك تعطي المبحوثين وقتا أطول للإدلاء بمعلوماتهم، مع إمكانية الرجوع إلى السجلات عند الاقتضاء، وبتالي انحصار مهمة هؤلاء الأعوان في هذه الحالة على تدقيق البيانات بعد استلام الاستمارات، وبتالي إمكانية طلب معلومات إضافية عند الحاجة[16].

وتعد هذه الطريقة اليوم، أكثر شيوعا في كل من: استراليا، نيوزلندا الجديدة، الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الدول الأوربية*، وتمتاز بأنه يمكن فيها استخدام البريد لتوزيع الاستمارات أو لجمعها أو الاثنين معا، كما أنها تستوجب حاجة أقل إلى العدادين المدربين جيدا[17].

2.4.3. كيفية حصر ومقابلة الجماعات الخاصة: تقتضي عملية إحصاء بعض الجماعات السكانية كالبدو الرحل، وسكان القبائل الذين يعيشون بعيدا عن المراكز الحضرية، وجماعات أخرى من سكان البلاد الأصليين، ممن تربطهم علاقات حقيقية مع بقية السكان في البلاد، حيث يكون المستوى التعليمي عادة منخفضا، أو لا يدركون الأهمية الحقيقية للتعداد السكاني ضرورة إتباع إجراءات خاصة عند تعداد هذه الجماعات، ولذلك يتم الحرص على إتباع ما يلي:

أ. الطلب من جميع أعضاء هذه الجماعات التجمع في مكان معين وفي يوم محدد، لأن حصرهم في أماكن إقامتهم الاعتيادية قد يتطلب ما بين 4 إلى 05 أشهر.

---

[14]. د.عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 22.
[15]. د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 79
[16]. د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 79
* بينما تشيع الطريقة الأولى في الدول الموجودة خارج هذه الدائرة.
[17]. د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 85.

ب. كما يتم استخدام طريقة الحصر أو العد الجماعي وذلك من خلال رئيس الجماعة، بدلا من اللجوء للحصول على المعلومات عن كل شخص.

2.5. التحضيرات اللازمة لتنفيذ التعداد السكاني: يتطلب أي تعداد سكاني رئيسي مقدرا كبيرا من العمل التمهيدي، والذي يتضمن مجموعة متنوعة من الأنشطة التحضيرية ذات الطابع الإداري والتقني... بغرض الوصول بالتعداد إلى أكمل صوره الممكنة، وتحقيق الأهداف المتوخاة من ورائه.

2.5.1. من يشرف على تأطير التعداد السكاني: تتبنى كل الدول في العالم اليوم أساليب ونظم خاصة بها في مجال إجراء التعداد السكاني، والتي قد تكون محصورة في جهاز إحصاء وطني واحد ذو طابع مركزي، كما هو الحال بالنسبة للجهاز المركزي للإحصاء في العراق، وللديوان الوطني للإحصاء **O.N.S** في الجزائر... والتي تتولى عملية إجراء التعدادات السكانية والمسوحات العينية الرئيسية، كما قد تكون موزعة على عدد من الدوائر الحكومية، والتي تكون لكل منها اهتماماتها ومسئولياتها الخاصة كمديرية التجارة، مديرية السياحة، مديرية السكن...

2.5.2. التحضير التقني: يستهدف مجموعة متعددة من الجوانب، بعضها ذو طابع جغرافي كإعداد الخرائط وقوائم بالأماكن (الأحياء، المساكن...)، وبعضها توثيقي كتحديد مقدار الحاجة إلى البيانات الحكومية سواء المركزية منها أو المحلية، المشاريع، والعمل وبعضها الأخر ذو طابع دعائي تحسيسي من أجل نجاح التعداد، خاصة في الحالات التي يتم فيها إجرائه لأول مرة، بغرض تفادي سوء الفهم الذي قد ينتاب السكان منه، ومن ثمة طمأنتهم بسرية نتائج التعداد، وعدم استخدامها سوى للأغراض الإحصائية، إلى جانب تصميم استمارة الاستبيان واختبار أسئلته، مع تحديد طريقة العمل المنتهجة والإجراءات الواجب إتباعها، وتخطيط كيفية إجراء المعالجة للبيانات المجمعة، وتحضير المعدات التي سوف تستخدم في هذا الغرض، وتخصيص الاعتماد المالي المناسب لذلك، وسن تشريع لتوفير إطار قانوني لذلك، كما يجب وضع جدول زمني محدد لإجراء التعداد، واختيار العاملين فيه وتدريبهم جيدا، مع الحرص على تطوير إجراءات لتقويم التعداد، لضمان أنها ستدخل في المراحل المناسبة للعمل الميداني[18].

2.5.3. المحتوى والجدولة: تخضع قائمة المواضيع التي يتوجب مراعاتها عند الاستعداد لإجراء أي تعداد سكاني، إلى عملية الموازنة بين مقدار الحاجة إلى بيانات معينة، والموارد اللازمة لتنفيذ برامج التعداد، مع إعطاء الحاجات الوطنية والمحلية الأهمية الأولى، دون إغفال للاعتبارات التي من شأنها التمكين من عقد المقارنة الدولية في المواضيع المختارة. وفي العادة فإنه يتم توفير قائمة بالمواضيع المتضمنة في التعدادات السابقة كنقطة انطلاق، والتي منها يبدأ التخطيط الإضافي للمضمون العام، ومن المرغوب فيه الاحتفاظ بمعظم الأسئلة من تعداد لأخر بنفس الشكل، لتوفير سلسلة زمنية يمكن أن تصلح لتحليل التقدم والحاجات المتعلقة في بلد معين، ومع ذلك من الضروري إجراء بعض التغيرات في المضمون لتلبية الحاجات المتغيرة في البلد، وتطلب الاستشارة عادة من

[18]. د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 79- 80

بعض الهيئات والمصالح الحكومية المختلفة، إلى جانب الجماعات الاستشارية التي تضم خبراء من مختلف الاختصاصات، والتي يمكن أن تدعى للمشاركة في صياغة محتويات الاستبيان.

وتعد قائمة البنود الموصى بها من قبل الأمم المتحدة بالنسبة للتعدادات السكان، ذات أهمية كبيرة في هذا الصدد، حيث تعتبر مؤشر للبنود الأساسية التي حققت فائدتها في الكثير من البلدان، ودليل للقدرة على المقارنات الدولية في المواضيع المغطاة، وهي التي تضم قائمة من المواضيع المقترحة لإدخالها في استبيان التعداد السكاني، لأبرزها ما يلي:

أ. **الخصائص الجغرافية:** وتشتمل على المكان الموجود وقت التعداد و/أو مكان الإقامة الاعتيادي، مكان الميلاد، فترة الإقامة، مكان الإقامة السابق، محل العمل...

ب.الخصائص الشخصية والأسرية: كالجنس، العمر، العلاقة برئيس الأسرة، الحالة الزواجية، العمر عند الزواج، أمد الزواج، الأطفال المولودون احياء، الأطفال الباقون على قيد الحياة، الجنسية، معرفة القراءة والكتابة، الحضور المدرسي، المؤهلات التعليمية، الجماعة الوطنية أو الجماعة الاثنية، اللغة، الدين...

ت. الخصائص الاقتصادية: نوع النشاط الاقتصادي، المهنة، الوضع في العمل (صاحب العمل، عامل...)، مصدر المعيشة الرئيسي، الدخل الشهري...

ث.الخصائص الجغرافية: مجموع السكان، موقع السكن (حضر/ ريف)[19]...

2.5.4. المعالجة الإحصائية للبيانات: وتتضمن مجموعة من المحطات الهامة، أبرزها القيام بالمراجعة الميدانية للبيانات المجمعة، لتدقيق ما هو موجود فيها، ثم الشروع في عملية المعالجة الآلية للبيانات، وتحديد طرق المعالجة التي ينبغي اعتمادها، يتبعها بعدها ذلك الشروع في جدولة البيانات المعالجة ثم تقويم النتائج المحصل عليها من خلال هذا التعداد

2.6. عيوب التعداد السكاني: رغم الأهمية التي يحظى بها التعداد السكاني في مجال توفير البيانات بشتى أشكالها، وأثر كل ذلك في مجال إعداد السياسات التنموية المختلفة، إلا أنه لا يخلو من جملة من العيوب التي تحيط به وتحد من صدقية بياناته، وهي العيوب التي يمكن تقسيمها إلى نوعين:

2.6.1. عيوب محلية: والتي من جملتها نذكر ما يلي:

أ. استمارات التعداد بعد ملئها كثيرا ما يكون فيها إجابات متناقضة، لا سيما فيما يتعلق أعمار الأشخاص وخاصة النساء وكبار السن، حيث ثبت من التجارب السابقة في الكثير من البلاد، كيف أن كبار السن يبالغون في تقدير أعمارهم حتى يظهروا في ثوب المعمرين... ويترتب عن ذلك مشكلات كثيرة[20]...

---

[19]. د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 81-82.
[20]. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 20.

ب. الكثير من الأقطار لا تنشر نتائج التعداد السكاني بها إلا بعد مرور مدة طويلة، وذلك بسبب التكاليف المالية المعتبرة التي تتكبدها في كل مرة، حيث يمكن أن نذكر في هذا الصدد أن الإحصاء العام للسكان في فرنسا سنة 1990 فاقت تكلفته 0.5 مليار دولار، أما تكلفة التعداد السكاني في و.م.أ في نفس الفترة، فقد قدرت ب 2.6 مليار دولار وذلك رغم أنه تم عن طريق المراسلة عبر البريد، وقد دفعت ضخامة التكاليف المترتبة في هذا الإطار، بالكثير من الدول إلى التخلي عن فكرة التعداد السكاني واستبداله بطرق أخرى، كما حدث في هولندا والتي كانت السباقة إلى ذلك في سنة 1971، وتبعتها كل من الدانمارك سنة 1976، وألمانيا سنة 1982.

ت. تلعب الأحداث السياسية سواء ذات الطابع المحلي أو الدولي، دورا سلبيا أيضا في إخفاق التعدادات السكانية وابتعادها عن أغراضها الحقيقية، حيث قد لا تمس التعدادات جميع الأفراد المعنيين بها بنفس الطريقة وبنفس الدقة، وذلك إما بفعل الاضطرابات الداخلية الناشبة في بعض الأقاليم، أو التدخلات السياسية الفوقية، والتي كثيرا ما تؤثر في إجرائه ودقة معلوماته، من خلال الحذف أو العد أكثر من مرة لأغراض حكومية أو انتخابية، كما حدث في **الغابون** مثلا في سنة 1970، حيث اضطرت اللجنة المكلفة بالتعداد إلى رفع عدد سكان البلاد إلى 960 ألف نسمة بدلا من 517 ألف التي أفرزها التعداد المجرى، بعدما لم تنل النتائج المعلنة رضا رئيس البلاد آنذاك، أو كما حدث فيما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي سابقا، والذي عرف إلغاء نتائج تعدادي سنتي 1937 و1939، وذلك لا لشيء إلا لأن نتائج التعداد كانت أقل من الرقم المعتمد من قبل السلطات السياسية لهذا البلد[21]. ومثلما كان يحدث أيضا في دولة **جنوب إفريقيا** إبان سيادة نظام التمييز العنصري بها، حيث كان يتم تعداد الأوربيون كل 05 سنوات والأفارقة كل 10 سنوات، وفي بعض دول أمريكا اللاتينية لا يشمل تعداد السكاني بها إلى غاية يومنا هذا سكان الغابات المدارية من الهنود الحمر إطلاقا[22].

2.6.2. *عيوب على المستوى الخارجي*: وتتعلق بدقة نتائج النمو السكاني فوق سطح الكرة الأرضية، حيث تقدر نسبة الأخطاء المسجلة في هذا الصدد بعشرات الملايين، وذلك بسبب:

أ. الاختلاف الواضح في إجراء التعدادات السكانية بين مختلف دول العالم، فكل دولة تختار لنفسها يوما خاصا بها ودورة معينة، وهذا يؤدي في النهاية إلى عدم إمكانية معرفة عدد السكان وأحوالهم خلال نفس الفترة في عدد كبير من الدول.

ب. كما أن طريقة أخذ التعداد تختلف أحيانا من دولة إلى أخرى، فبعض الدول ك: **بريطانيا** أو **مصر** تنتهج طريقة العد الفعلي، والبعض الأخر ك: **الجزائر، سويسرا، هولندا، و.م.أ** تأخذ بطريقة العد الحقيقي، كما أن هناك دول أخرى تأخذ بالطريقتين معا كما هو الحال بالنسبة **للبرازيل**.

---

[21]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 20-24.
[22]. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 18.

ت. ولا تختلف دول العالم في دورية التعداد بها، ولا في طريقة أخذها فحسب، بل أنها تختلف حتى في تقسيم السكان حسب التركيب العمري أيضا، فالفئة العمرية الخمسية هي الغالبة في معظم التعدادات في العالم، ولكن هناك من الدول من تتبع الفئات العمرية العشرية وخاصة في الأعمار الوسطى والكبرى[23].

3. المسح بالعينة: ويعتبر الطريقة الثانية في مصادر البيانات الثابتة، وهو الذي يستمد جزء هام من مقوماته وخصائصه من طريقة المسح الشامل، مع احتفاظه ببعض الفوارق التي تصنع تميزه عنها، كما سنراه في التفصيل اللاحق.

3.1. *مفهوم المسح بالعينة*: وهي طريقة استنتاجيه، يجري العمل بها على نطاق واسع في مجال البحوث السكانية، سواء من قبل الدوائر الرسمية أو غير الرسمية. وتقوم على التعميم الذي يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل، وذلك انطلاقا من مبدأ عملها والذي يقوم على استخدام العينات المعبرة عن التمثيل السكاني الحقيقي، من أجل الحصول على بيانات قد تشمل سكان منطقة معينة أو دولة ككل، وتبيان بعض أو كل الخصائص السكانية فيها. فهي تستهدف إذن الوصول إلى أقصى درجات الدقة، في كل ما يتعلق بأحوال السكان، وطبائعهم وطرائق معيشتهم وأوضاعهم... مع الاقتصاد في الموارد البشرية والمادية والبدنية، والتي يتم بذلها عادة في عمليات الحصر الشامل[24]، وهو ما مكانها من الانتشار على.

3.2. مجالات استخدام المسح بالعينة: يتم استخدام المسوح بالعينة إما بطريقة مستقلة، وذلك من أجل الوقوف على بعض الأحوال السكانية لمجتمع منعزل، لم يتعرض لعمليات التسجيل الدورية بشكل منتظم. كما يمكن استخدامه كأداة مكملة للتعدادات السكانية، حيث أصبحت اليوم العديد من الدول تمزج ما بين إجراء التعداد والمسح بالعينة، وذلك في سبيل الحصول على بيانات توضح كل أو بعض خصائص السكان، سواء على المستوى القومي أو المحلي، والتي يصعب أحيانا تحصيلها من التعداد مباشرة خشية عدم دقتها، مما يلزم اختيار عينة من السكان وتوجيه مجموعة من الأسئلة الإضافية إلى أفرادها، كما هو الحال في التعدادات الانجليزية أو الأمريكية[25].

3.3. طريقة العمل بالعينة: تقتضي طريقة العمل بالعينة ضرورة الحرص على التقيد بمجموعة الخطوات الإجرائية، والتي من شأنها أن تضمن سلامة الوصول:

أ. تصميم استمارة استبيان.

ب. تصميم العينة: وذلك من أجل ضمان الوصول إلى نتائج يمكن تطبيقها على المجتمع السكاني بأكمله، وذلك من خلال الحرص على ضرورة مراعاة سحب العينة وفقا لقواعد محددة ومضبوطة بدقة، يتفادى من خلالها القائمون على إعداد هذه المسوح الوقوع في أخطاء التحيز، وهو ما من شأنه أن يتيح الحصول على عينة ممثلة لإجمالي سكان المجتمع، تكون بدايتها ب:

---

[23]. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 19.
[24]. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 17.
[25]. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 21.

- تقسيم كل إقليم إلى أقاليم فرعية.
- اختيار مناطق من تلك الأقاليم الفرعية.
- اختيار مناطق من تلك الأقاليم الفرعية.
- حصر جميع المساكن الموجودة في تلك المناطق المذكورة
- اختيار عينة من بين تلك المساكن ليجري على سكانها البحث.
- تعميم النتائج المحصل عليها لتشمل الإقليم والدولة بأكملها[26].

[26]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 17.

المحاضرة الرابعة: مصادر البيانات المتغيرة

تمهيد: تستهدف تفاصيل هذه المحاضرة تبيان مختلف مصادر البيانات المتغيرة، ممثلة في كل من السجلات الحيوية، سجلات السكان، وأهم أنواع المصادر الثانوية، متبوعة في ذلك بأبرز أشكل الإسقاط السكاني المتعارف عليها، في تراتبية كما هي واردة في هذا التقديم.

1. السجلات الحيوية: وتعد ثالث الوسائل المتبعة في عمليات جمع البيانات السكانية، وتتباين عن سابقتها في آلية العمل المنتهجة في توفير البيانات المرغوب فيها، كما سيأتي بيانه معنا الآن.

1.1. المفهوم والنشأة: وهي عبارة عن إحصائيات سنوية، تهتم بعد وتسجيل كل من: المواليد والوفيات، الهجرة، الزواج، الطلاق، وغير ذلك من الوقائع الحيوية فور حدوثها تسجيلا قانونيا. فهي بذلك إذن عملية إجبارية، تتم عن طريق مشروعات التسجيل المصممة لقيد جميع الأحداث، التي تخص دخول الفرد إلى الحياة وخروجه منها، بالإضافة إلى التغيرات الطارئة على حالته المدنية.

وتعود البداية الأولى لهذا النوع من التسجيلات إلى القرن السادس عشر في أوربا، حيث كانت الكنيسة تقوم بجمع الإحصائيات الحيوية عن الطبقات السكانية، وفي النصف الثاني من القرن 18 بادرت بعض الدول الأوربية بالقيام بهذه التسجيلات وفي مقدمتها السويد، وذلك من خلال إنشاء إدارة مدنية تحل محل الكنيسة في تسجيل هذه الإحصاءات بطريقة منظمة[1]. أما في العصر الحالي، فقد أصبح التسجيل الحيوي نظام عالمي تلتزم به كافة الدول، وذلك رغم أن قلة من الدول من توصلت حقيقة لإقامة نظام كامل للتسجيل، حيث لا زالت العملية تتقدم بوتيرة جد بطيئة في الكثير من مناطق العالم[2].

1.2. أهمية الإحصاءات الحيوية: تتمثل القيمة النفعية المتأتية من وراء استخدام الإحصاء الحيوي، في كون أنه ليس من الممكن القيام بدراسة العوامل المؤثرة في حجم السكان، وذلك باستخدام بيانات التعداد السكاني فقط، باعتبار أن هذا الأخير يعد عملية دورية (كل 05 أو 10 سنوات) وليست سنوية، كما أن البيانات التي يوفرها التعداد السكاني لا تتضمن الكثير من العناصر والتفاصيل الحيوية الخاصة بالسكان[3]. وهو ما من شأنه أن يسمح لنا بقياس التغيرات السكانية بين فترات مختلفة، سواء من حيث الحجم أو التركيب أو التوزيع، والكشف عن الاتجاهات التطور في التوليفة السكانية للمجتمع حاليا ومستقبلا لتمهيد خطط التنمية.

1.3. عوائق تحد من فعالية السجلات الحيوية: يرجع التأخر المسجل في اعتماد السجلات الحيوية بالكثير من دول العالم، إلى كون أن عدم الدقة في الأرقام المتداولة حتى على المستويات الرسمية هو الواقع الساري المفعول، حيث لا زالت معدلات الوفيات الخام والمواليد الخام غير متوفرة

---

[1]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 15.
[2]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 28.
[3]. د. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص22.

لما يقارب نصف سكان العالم، مع تفاوت في هذه النسبة من إقليم جغرافي إلى أخر، فمثال في إفريقيا لا تتوفر أرقام الوفيات إلا بنسبة قدرها 23% مقارنة مع مجموع سكان هذه القارة، و44% بالنسبة لسكان أسيا، و50% بالنسبة لسكان أمريكا الجنوبية، و85% بالنسبة لأوربا، و98% بالنسبة لسكان أمريكا الشمالية، حيث يتوفر النموذجان الأخيران ثروة إحصائية يمكن تحليلها واستخلاص منها الكثير من الحقائق، في مقابل النماذج الثلاثة الأولى والتي بالكاد تغطي الحد الأدنى من البيانات المطلوبة، كديانة الوالدين، أعمارهم، حالتهم التعليمية، موطنهم الأصلي... أما البيانات الخاصة بالزواج والطلاق فليست بأحسن من سابقتها، حيث لا تتوفر بالنسبة لثلثي سكان العالم[4]. وتعد الصين أكبر دول العالم سكانا، ولكنها مع ذلك لا تتوفر عنها بيانات دقيقة، كما أن هناك دولا أخرى منخفضة الحجم السكاني تشاركها في ذلك، مثل الفيتنام، لبنان أفغانستان، وكوريا في أسيا، والتشاد، وأثيوبيا، ومالاوي، وسيراليون... في إفريقيا[5]. وتتلخص العوامل الكامنة وراء عدم دقة في البيانات التي بإمكان السجلات الحيوية أن توفرها لنا، في:

أ. عدم تسجيل المواليد، كما هو عليه الحال بالنسبة للمناطق النائية.

ب. إغفال تسجيل المواليد الإناث بحكم العادات والتقاليد في الكثير من دول العالم الثالث.

ت. الكثير من الرضع يموتون قبل تسجيلهم في السجلات الحيوية كمواليد أو وفيات[6].

ث. عدم تسجيل الولادات فور حدوثها وذلك حتى بالنسبة للدول الغربية، حيث تتفاوت من يوم واحد مثلما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إلى 26 يوما في نيوزلندا، ثم إلى 90 يوما في بعض المناطق الوعرة في البرازيل.

ج. تسجيل الوفيات لا سيما بالنسبة للأطفال الرضع، من دون الإشارة إلى نوعية الجنس أو السن أو حتى الأسباب المفضية للوفاة[7].

ح. الخلط بين الزواج الرسمي والغير رسمي خاصة بالنسبة للأقطار الأوربية، حيث أن الانفصال لا تترتب عنه تسجيل قانوني، وبتالي لا يدخل ضمنيا في السجلات الحيوية. وهو ما يدفع في النهاية إلى التعامل مع هذا النوع من المعطيات السكانية بحذر مستمر، وذلك خشية الوقوع في أخطاء في التقدير والتي تنبنا عليها تحاليل غير صحيحة.

2. سجلات السكان: وتعد من الوسائل الأحدث والأقل انتشارا، مقارنة بغيرها من المصادر الأخرى المستخدمة في هذا الإطار، حيث أخذت به حتى الآن بعض الدول الأوربية والتي تأتي في مقدمتها الدول الاسكندينافية الستة (السويد،...)، وهو عبارة عن ملف خاص بكل فرد يفتح عند ولادته ويغلق بوفاته. وهذا السجل يرافق الفرد في حله وترحله، وتدون فيه كافة المعلومات المتعلقة

---

[4]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 16.
[5]. د. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص23 .
[6]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 16.
[7]. د. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص25.

به، إلا أن تحقيق مثل هذا السجل يقتضي ضرورة توفر جهازا إداريا كفء ووعيا كبيرا لدى الأفراد والعائلات، وهذا السجل لم يجر العمل بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو بتاتا[8].

3. المصادر الثانوية: بالإضافة إلى المصادر الأساسية المشار إليها سلفا،هناك بعض المراجع الثانوية ذات الأصول المتعددة، والتي بات بفضلها اليوم من اليسير أن يحصل الإنسان على حقائق أساسية عن الظاهرة السكانية بأي دولة في العالم، والتي من بينها نذكر ما يلي:

أ. الكتاب الديموغرافي السنوي: والذي شرعت هيئة الأمم المتحدة في إصداره سنويا وذلك منذ 1948–1949، وكل مجلد في هذا الكتاب مخصص لعرض الأرقام التفصيلية المتعلقة بقسم واحد من أقسام الديموغرافيا، مثل الوفاة أو الخصوبة أو نمو السكان... حيث تتحصل لجنة السكان التابعة لهيئة الأمم المتحدة على البيانات المتعلقة بالتعداد السكاني مباشرة من الدول الأعضاء في المنظمة، وتقوم بتبويبها ونشرها.

ب. الكتاب الإحصائي السنوي: وصدر في سنة 1948، ويتضمن بيانات ديموغرافية أقل من سابقه، يحتوي على أربعة جداول عن إحصاء القوة البشرية في العالم.

ت. المجلة الشهرية لإحصاء: وصدرت يف سنة 1947، وتنشر أربعة جداول يتضمن كل واحد منها مواضيع ديموغرافية تتعلق ببلدان العالم.

ث. دليل السكان: وبدأ صدوره منذ سنة 1937، ويتم إعداده من قبل الجمعية الأمريكية للسكان ودوائر البحث السكاني **بجامعة برنستون،** والذي يتضمن قسم لتبويب البيانات السكانية المتعلقة بدول العالم أكثر من اهتمامها بالإحصاءات الديموغرافية المحلية.

4. الإسقاطات السكانية: ويقصد بها التنبؤات، وهي التقديرات المستقبلية للبيانات السكانية، إذن فهي ليست بيانات أولية ولكنها مستقاة من مصادر أخرى، حيث يمكن إجراء تلك التقديرات باستخدام العمر، الجنس، أو الحالة الزواجية... كما يمكن أن تجرى بالنسبة لفئات ديموغرافية أخرى، كالأسر، القوى العاملة، القيد الدراسي[9]...

4.1. طرق الإسقاط السكاني: تعد الطريقتين الرياضية والتركيبية من أبرز الطرق المنتهجة في مجال إجراء الإسقاطات السكانية، والتوصل إلى تقدير عدد السكان في المستقبل، كما سيأتي بيانه في التفصيل اللاحق.

4.1.1. الطريقة الرياضية: وتعد أبسط الطرق المتاحة لتقدير مستقبل النمو السكاني، وهي التي تقوم على تطبيق معدل زيادة مفروض كدالة في الزمن، وذلك على عدد السكان في الماضي في تاريخ حديث نوعا ما. معتمدين في اشتقاق هذا المعدل على مشاهدات لنمو السكان في الماضي، أو بالقياس بمعدلات سكان آخرين لهم نفس الظروف، أين يمكن إجراء الحساب مباشرة مستخدمين في ذلك معدلات المواليد والوفيات والهجرة، بعد حساب كل منها على حدة ثم جمعها

[8]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 16.
[9]. د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 100-102.

للحصول على معدل نمو لكل فترة زمنية في المستقبل. وتسمى الطرق من هذا النوع طرقا رياضية إذا كان التوكيد منصبا على الوصول إلى معدلات تعبر عن المعدلات كدوال في الزمن، بدلا من أن تنصب على عوامل خاصة، يحتمل أن تؤثر في الاتجاه في أي فترة زمنية خاصة.

وتتناول الإسقاطات الرياضية هنا، جملة عدد السكان فقط ولا تتناول قطاعاتهم، مستخدمة في ذلك معادلات رياضية بسيطة لوصف مستقبل تغير السكان منها، من شاكلة:

$P_T=P_0\ (1+R)^T$	و	$P_T=P_0\ e^{rT}$

حيث تشير:

R= معدل النمو

T= عدد السنوات بين التعدادين

P_T= عدد السنوات في التعداد اللاحق (الثاني)

P_0= عدد السنوات في التعداد السابق (الأول)

غير أن استخدام هذه الطريقة تراجع في الآونة الأخيرة عما كان عليه الحال من قبل، بعد أن أخذت الطريقة التركيبية تحل محلها[10].

4.1.2. **الطريقة التركيبية:** تستخدم لكلا الجنسين في كل جماعة عمرية للسكان، ويمكن تطبيقها على سكان الحضر والريف وكذا على الطوائف العنصرية أو اللغوية أو لأي فئات أخرى. حيث يتم أخذ عدد السكان في أخر تعداد سكاني كأساس لهذه الإسقاطات، مع مراعاة عند استخدامها أن تكون الفترات الزمنية مساوية لطول الفئات العمرية، فإذا قسم السكان إلى فئات أعمار خمسية، فمن الأيسر أن يعمل الإسقاط لفترات زمنية مساوية لها، وفي نهاية فترة ال 05 سنوات والتي تعتبر هي الاختيار الغالب، فإن جميع الباقين على قيد الحياة في مجموعة عمرية ما، سوف ينتقلون إلى مجموعة السن التي تليها.

ويتحقق ذلك، من خلال القيام بضرب الأعداد الأصلية في كل فئة عمرية نوعية، في نسب البقاء على قيد الحياة، لفترات 05 سنوات لكل واحدة من هذه الفئات، لينتج عندنا الأعداد المقدرة للأشخاص الأكبر سنا بخمس سنوات في تاريخ بعد هذا التاريخ بخمس سنوات. وتكرار هذا الإجراء يؤدي إلى تقدير الأعداد المقدرة للسكان الأكبر سنا بعشر سنوات، عن تاريخ الأساس الذي يجب أن نتوقعه بعد مرور 10 سنوات ابتداء من ذلك التاريخ، وهكذا.

وبهذا المعنى، فإن الحسابات فيها تجري بصورة منفصلة لكل مجموعة عمرية نوعية، بالاعتماد على فروض مختلفة لكل حادثة (الوفاة، الخصوبة، الهجرة).

4.2. <u>فترة الإسقاط والبيانات اللازمة لإجرائه</u>: عند اختيار طول الفترة الزمنية التي نقدر خلالها عدد السكان حسب النوع والعمر، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الأهداف أو الأغراض أو

[10]. أ.د خالد زهدي خواجة، **<u>إسقاطات السكان حسب العمر والنوع</u>**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الكويت، 2001، ص 2.

الاستخدامات أو الإسقاطات الديموغرافية الأخرى التي ستعتمد على هذا الإسقاط. أي يجب الحرص على مراعاة أغراض التخطيط، ويجب أن لا تقل فترة الإسقاط عن أقصى فترة إسقاطات أخرى ستعتمد على هذا الإسقاط، سواء أكانت إسقاطات تعليمية أو اقتصادية أو قوى عاملة... أو غيرها.

والشيء الأساسي المطلوب لحساب الإسقاطات التركيبية، إلى جانب عدد السكان الذكور والإناث في كل فئة عمرية في تاريخ الأساس، هو:

- نسب البقاء التفصيلية حسب النوع والعمر للسنوات القادمة أو معدلات الوفاة.
- المعدلات المقدرة للخصوبة التفصيلية للسنوات القادمة، أو معدلات المواليد النوعية العمرية المرجحة.
- تقديرات الهجرة الصافية[11].

[11]. أ.د خالد زهدي خواجة، مرجع سابق، ص 2-3.

المحور الثالث

النظريات السكانية

1. المحاضرة الخامسة: الفكر السكاني عند مالتوس
2. المحاضرة السادسة: النظريات الطبيعية
3. المحاضرة السابعة: النظريات الاجتماعية
4. المحاضرة الثامنة: النظريات الاقتصادية

المحاضرة الخامسة: الفكر السكاني عند مالتوس

تمهيد: مكن التوسع الناشئ في الاهتمام بمجال وقضايا علم السكان، من توسع دوائر البحث والاجتهاد فيه، وبروز العديد من الإسهامات النظرية التي سعت إلى صياغة تفاسير مضبوطة ودقيقة للسياق العام للتغير الحاصل الظاهرة السكانية، والتي من جملتها سنذكر البعض الأتي منها.

1. من هو توماس روبرت مالتوس؟: ولد **مالتوس** بانجلترا في سنة 1766 وتوفي فيها سنة 1834، كان كاتبا متفوقا في جامعة كمبريدج، وألتحق كاهنا بكنيسة انجلترا عام 1797، كما عمل أستاذا للتاريخ وعلم الاقتصاد من عام 1806 إلى غاية 1834، في زمن كان فيه التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في أوربا يشهد تغيرات هامة، أدت لحدوث ارتفاع نسبي بطيء في معدلات السكان، من خلال التحسن المسجل في إنتاجية الإنسان في قطاعي (الزراعة، والصناعة)، والتي نجم عنها تحسن بطيء في الأحوال المعيشية لقطاع واسع من السكان. يعتبر مالتوس لدى الكثير من المهتمين بالمسألة السكانية المؤسس الحقيقي لهذا الحقل من الدراسات، وذلك بفعل التجائه لاستخدم الأسلوب العلمي والإحصاء لدعم أفكاره حول حركة السكان، ونموهم وتقصي الحقائق والتغير... فضلا على نجاحه في إدخال الدراسات السكانية إلى ميدان علم الاجتماع. وتعد نظريته في هذا المجال حجر الزاوية بين جميع النظريات السكانية القديمة منها والحديثة، وذلك بسبب امتداد ظلها على الفكر السكاني، وتأثيرها في الجوانب الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى غاية يومنا الآن.

2. ظروف تبلور الفكر المالتوسي: تضافرت مجموعة مختلفة من العوامل في بلورة الفكر المالتوسي، وإسهامه في الارتقاء بالفكر السكاني من خلال الأفكار التي طرحها، والتي مثلت تحولا بارزا في ميدان الدارسات السكانية، وهي التي يمكن حصرها في:

أ. الزيادة في أعداد السكان في بقاع العالم إبان القرن 19، وما ترتب عليها من بروز مجموعة من المشاكل السكانية الخطيرة ك: البطالة، السكن، الفقر، الانحراف...

ب. الأزمة السياسية والسوسيواقتصادية التي خلفتها الثورة الفرنسية، بفعل الأفكار التي حفلت بها والتي لم تلقى الترحيب عند مالتوس وأمثاله من المدافعين بشدة عن النظام السياسي في انجلترا.

ت. تقدم البحث في ميادين الإحصاء، ما سمح باكتشاف مناهج جديدة تفيد في تحليل اتجاهات الخصوبة، وتزايد استخدام المسوح الميدانية، لتحديد العوامل المؤثرة في توقيت المواليد ومعدلاتها.

ث. التقدم المسجل في العلوم البيولوجية، والتي أعدت معلومات حول صفات السكان (النوعية، الفيزيقية، والنفسية)، فضلا عن دراسة السلالات البشرية.

3. مضمون نظرية مالتوس: قدم **مالتوس** أفكاره الأولى في ميدان الديموغرافيا، في كتابه **أصل المشكلة السكانية An Essay on the principle of population** والذي نشره سنة 1789 بدون توقيع، وذلك نظرا لما أنطوى عليه من أفكار متناقضة مع نشاط مؤلفه، باعتباره كان قسا

ومدرسا في جامعة دينية **بكامبريدج**، قبل أن يعيد نشره مرة أخرى منقحا ومذيلا[1]، وهو العمل الذي أكسبه شهرة واسعة وصيت ذائع بعدها، وذلك إلى جانب عدد أخر من الأعمال أبرزها: "**رسالة في الاقتصاد السياسي**" في سنة 1803، و"**ملاحظات عن أثار القوانين الغلال**" في عام 1814، ومن بعدهما "**بحوث في طبيعة وتطور الريع**" الصادر في سنة 1815، وهي الأعمال التي لم يركز فيها جهده فقط على وصف الزيادة السكانية أو نقصانها، بل ضمن إياها أيضا رد ودحض لأراء بعض كتاب اليوتوبيا في ذلك العصر، من أمثال: **جودوين، ديفيد ريكاردو، ساي، كوندرسيه**[2]**...** والذين كانوا يرون أن جميع مشاكل المجتمع سوف تنتهي، بمجرد ما يتم القضاء على النظام الاجتماعي القائم، وهو ما كان يرفضه **مالتوس** جملة وتفصيلا، معتبرا أن مبدأ السكان يلعب دور هاما في هذه القضية، مخضعا تطور السكان وتزايدهم لقانون عام، قام فيه بالمقارنة ما بين الزيادة الطبيعية والموارد المعيشية، محذرا من مغبة المخاطر الناجمة عن كثرة النسل، وذلك في قوله "**إني أؤمن بمسلمتين أساسيتين، الأولى أن الطعام الضروري لوجود الإنسان، والثانية أن الهوى والعاطفة بين الجنسين أمر ضروري وسيبقى على حالته الراهنة**". وكان الغرض الأساسي من إجراء هذه الدراسة، هو الإجابة على سؤالين حددهما مالتوس وهما:

- ما هي النتيجة الناجمة عن زيادة السكان إذا تركت تعمل بلا مانع؟.
- ما هي الزيادة في غلة الأرض في أحسن ظروف الكفاح الإنساني لزيادتها؟. وقد خلصت هذه الدراسة إلى اعتماد مجموعة من النتائج، أهمها:

أ. هناك تناسب طردي بين حجم السكان والموارد الغذائية، وإن الزيادة في عدد السكان لا بد أن تكون مصاحبة للزيادة في الموارد الطبيعية.

ب. سبب الفقر في المجتمع هو أن عدد السكان أكثر من العدد الكافي لإشباع حاجات السكان.

ت. إن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على الإنتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء، حيث تبين أن الزيادة السكانية تتضاعف في كل 25 سنة ما لم تواجه صعوبات، وأن سكان العالم يزدادون عامة على أساس متتالية هندسية (1-2-4-8-16-32...)، بينما تطرد الزيادة في الموارد الغذائية على أساس متتالية عددية وحسابية (1-2-3-4-5...)، وهو ما يعنى أن سكان العالم سيواجهون أجلا أم عاجلا مشكلة نقص الغذاء. حيث لا حظ مالتوس أن القمح كان مطلوبا بشدة في تلك الأيام، وذلك نظرا لكثرة عدد السكان ببريطانيا، لذلك تنبأ أن كل زيادة في عدد السكان سوف تصاحبها زيادة في الطلب على القمح بالذات، لذلك ذهب إلى أقول بان الزيادة في عنصر رأس المال وعنصر العمل تؤدي إلى الزيادة في إنتاج المحصول، ولكنها تصل بعد فترة إلى العجز لأن مساحة الأرض المزروعة تظل كما هي، لذلك فمهما زاد عنصر رأس المال أو عنصر العمل، فإن الأرض لن تنتج المزيد لأنه ليس هناك زيادة في مساحة الأرض المستغلة.

---

[1]. طافر زهير، مرجع سابق، ص69.
[2]. د. محمد فاروق الشبول، مرجع سابق، ص 41.

ث. من أجل التهوين من الآثار المخيفة لزيادة السكان، حدد مالتوس نوعين من الموانع والتي من شأنها أن تساعد على الحد من الزيادة السكانية، أولاها وسميت **بالموانع الوقائية**، وهي التي تعرقل نمو السكان بأسلوب غير مباشر، من خلال إسهامها في خفض نسبة المواليد، وهي تعتمد على إرادة الإنسان في منع الشر قبل وقوعه، فإذا كان قادرا ماديا على الزواج فعليه أن يتزوج، أما إذا كان غير قادر على إطعام الأسرة التي يزمع تكوينها، فعليه تأخير سن الزواج، أو اللجوء لإهمال العلاقات الجنسية، كما تتضمن كذلك الرذيلة، العلاقات الجنسية غير الطبيعية... أما الثانية فتسمى **بالموانع الايجابية**، وهي تشمل كافة العوامل التي تؤدي إلى قصر فترة الحياة وزيادة نسبة الوفيات، من شاكلة الأمراض والأوبئة، العمل بالمهن غير الصحية، الفقر، الحروب والمجاعات، اكتظاظ المدن بسكانها، التربية السيئة للأطفال...[3].

وقد انتقد **مالتوس** كثيرا في هذا الإطار، الفقراء الذين يتزوجون كي ينجبوا أطفالا ليس لهم مكان شاغر على مائدة الطبيعة، وليس لهم الحق في طلب المعونة من المؤسسات الخيرية وغيرها، مادام قد اقترفوا ذنبا بحق أنفسهم، بمعارضتهم قوانين الطبيعة وعدم الإصغاء لصوت العقل، حيث يقول في هذا الصدد: "**إن الفقير يتهم رعايا قريته وجمعياته الخيرية لعدم إغاثته، ويتهم الأغنياء الذين لا يمدون له يد المساعدة، ويتهم المؤسسات الاجتماعية بعدم إعالته، وحتى قوانين السماء يتهمها، لأنها وضعته في أدنى السلم الاجتماعي محاطا بالفقر والبؤس، وهو في محاولاته للبحث عن مصدر بؤسه وشقائه ليوجه إليه الاتهام، فإنه ينسى أن يوجه اتهامه إلى المصدر الوحيد لما يعانيه من فقر وتعاسة، وهذا المصدر هو نفسه وهو وحده الذي يستحق اللوم والعتاب**"[4].

4. <u>تقييم عام لنظرية مالتوس</u>: تسبب التضخم السكاني الذي سجلته أوربا خلال فترة وجيزة من القرن 19، وإسهامه بشكل بارز في النهضة الاقتصادية التي أحرزتها، في دحض مصداقية هذه النظرية وتوجيه سهام النقد لها، إزاء عديد المسائل التي انطوت عليها، والتي من أبرزها ما يلي:

أ. استندت أفكاره إلى بعض الافتراضات المنافية للعلم والمخالفة للواقع، فمثلا قانون التكاثر الهندسي للسكان لا يصح إلا في حالة لم يعترضه فيها أي عارض، الأمر الذي يعني أن إطلاق صفة القانون عليه يظل موضع شك، إذ أن التعدادات المختلفة للسكان أثبتت خطأ ذلك. فقد كان عدد سكان العالم في عصره حوالي 01 مليار/ن، وبعد قرنين أصبح يقدر ب 06 ملايير/ن، بينما حسب مالتوس وبناءا على متتاليته الهندسية السكانية، فمن المفترض أن يضاهي هذا العدد حاليا 256 مليار/ن[5]. كما ارتكب خطأ علميا فادحا، حين أراد جعل أفكاره قانونا عاما يسري في كل زمان ومكان، وقد تناسى بأن هناك فواصل زمنية عديدة، شهدت تراجعا في النمو بسبب الظروف المحيطة بها.

---

[3]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 75-76.
[4]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 56.
[5]. طافر زهير، مرجع سابق، ص 71.

ب. استند **مالتوس** لإثبات صحة قانونه بشأن الزيادة في إنتاج الغذاء، حسب المتتالية الحسابية على مجموعة من الأفكار غير الدقيقة، والتي من بينها نذكر ما يلي:

- هذا القانون لكي يتحقق، يتعين التسليم بأن وسائل الإنتاج لا تتطور، كما هو الشأن بالنسبة لقانون تجانس وحدات عناصر الإنتاج المتغير، وثبات عناصر الإنتاج الأخرى، وهي افتراضات غير واقعية. إذ أثبت الواقع أن الإنتاج الغذائي يمكن أن يستمر في الزيادة على نحو تدريجي، وبشكل قد يفوق حتى نمو السكان، بفضل التوسع العمودي والأفقي للإنتاج. أي أن طرحه قد مال للأخذ بالتحليل الاستاتيكي، وذلك خلافا لما أدعاه بشأن وجود علاقة طردية بين الإنتاج الغذائي والسكان، وأن هناك الكثير من الدراسات والوقائع التاريخية، التي أثبتت أن مثل هذه العلاقة كثيرا ما تكون عكسية، كما حصل في سهول أمريكا أين أدت الزراعة لزيادة الثروة، في حين ظل ازدياد السكان بمعدلات أقل[6].
- اعتبر النشاط الزراعي هو المصدر الوحيد للغذاء، مهملا كافة المصادر الأخرى التي تسهم في زيادة الموارد الغذائية، سواء بشكل مباشر مثل قطاع الصناعة الغذائية، أو بشكل غير مباشر من خلال قطاع الصناعات التحويلية، الذي يدعم النشاط الزراعي ويمده بكافة المستلزمات الضرورية لزيادة الإنتاج، كما يسهم هذا القطاع في خلق فرص عمل إضافية.
- وجهة نظره للإنسان أحادية، إذ يعد مستهلكا فقط بينما الحقيقة أنه منتج ومستهلك معا.
- استند في تفسيره ظاهرة الفائض السكاني إلى مفهوم الكثافة العضوية*، ويقود اعتماد هذا المفهوم للكثافة، إلى إهمال أهمية الطاقات الإنتاجية الاحتمالية لأنواع الأراضي الأقل خصوبة، وما يمكن أن تسهم به في الإنتاج وخلق فرص العمل.

ت. ينبثق تصوره للمتغير السكاني على أنه متغير مستقل، وأن عملية التكاثر البشري تعد عملية بيولوجية بحتة منعزلة كلية عن المحيط السوسيوثقافي والسياسي الذي يعيش فيه الإنسان، كما أن قانون "**الغلة المتناقصة**" الذي تحدث عنه، أهمل أثر التطور التكنولوجي في زيادة الإنتاج، وهو ما يبطل من الناحيتين النظرية والتاريخية الأساس الذي ارتكزت عليه هذه النظرية.

ث. أعيب عليه اعتماده المطلق على أفكار غيره من المفكرين، حيث أتضح للكثير من الباحثين سيادة تشابه طاغي بين الأفكار التي كان يروج لها، وبين تلك التي طرحها من قبله كل من **ريتشارد كانتيلون** في كتابه "**بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة**" المنشور في سنة 1755، وكذا "**جيمس ستيوارت**" في كتابه "**مبادئ الاقتصاد السياسي**" الصادر سنة 1767، ولكنها لم تحظى بالشهرة نفسها التي اكتسبتها على يد **مالتوس** فيما بعد، بفعل عدم توافر الظروف السوسيواقتصادية الملائمة[7]، الأمر الذي جعل البعض يذهب إلى التأكيد على أن مالتوس لم ينتحل هذه النظرية فقط بل اتهم بسرقتها.

---

[6]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 78.

* يقصد بها العلاقة بين حجم السكان ومساحة الأرض الصالحة للاستغلال.

[7]. د. محمد فاروق شبول، مرجع سابق، ص 43.

ج. صياغة النظرية يشوبها الغموض، حيث لا يمكن التعرف على مدى زيادة السكان في وجود الموانع أو عدم وجودها[8].

غير أن كل ذلك، لا يمكنه أن يشكل مبعث إنكار بالمطلق لبعض مزاياها على الأقل، وهي التي كان لها دور رئيسي في إصدار ما يعرف ب Census Act of في سنة 1800، والذي بموجبه باتت السلطات البريطانية تقوم وإلى غاية يومنا هذا، بإحصاء دوري للسكان في كل من انجلترا، اسكتلندا وبلاد الغال[9]. كما كان لها أثر بالغ في تغذية الكثير من الاجتهادات النظرية، فهي تعد بمثابة القاعدة الفكرية التي قامت عليها التفسيرات اللاحقة، حول طبيعة العلاقة الأزلية القائمة بين الزيادة السكانية والتنمية، حيث تأثر بها الكثير من رواد العديد من الحقوق المعرفية لا سيما الاقتصادية منها، فمنهم من قبلها كما هي ومنهم من ارتضى بقبول جزء منها أو بعض الأجزاء، لتكوين نظرياتهم الاقتصادية التي عالجوا بها مستقبل النمو الرأسمالي[10].

---

[8]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 78.
[9]. طافر زهير، مرجع سابق، ص 72.
[10]. د. حنان عبد الخضر هاشم، مرجع سابق، ص 93.

المحاضرة السادسة: النظريات الطبيعية في علم السكان

تمهيد: شكل الإخفاق الذي صاحب النظرية المالتوسية، وعجزها عن إدراك وتفسير النمو السكاني الحاصل بشكل صحيح وكامل، دافعا قويا لظهور نظريات جديدة تسعى لتفسير الواقع الجديد للمشكلة السكانية، تشابهت مع سابقتها في إتباعها لنفس الأسلوب الذي وضعه مالتوس، واتسمت عنها في كونها أكثر تفاؤلا منها، مستمدة ذلك من الواقع الذي نشأت فيه والذي كان يشهد تقدما كبيرا في مجالي الزراعة والصناعة، واللتان تسبب فيهما اتساع نطاق الثورة الصناعية، وهي النظريات التي يمكن تشطيرها عموما لثلاثة اتجاهات كبرى، أولها وتسمى بالنظريات الطبيعية أو بالبيولوجية، وتقوم أساسا على الاعتقاد بأن ما يتحكم في وتيرة النمو السكاني، هو طبيعة الإنسان بوجه عام وطبيعة العالم الذي يعيش فيه. وطبقا لهذا التصور، فإن سيطرة الإنسان على نموه يعتبر أمرا سطحيا للغاية، وهو الاتجاه الذي ساد في كتابات كل من: **هربرت سبنسر، كوراد جيني، سادلر وآخرون غيرهم.**

1. *نظرية دبلداي (1790–1870):* يذهب دبلداي **Doubleday** في كتابه (القانون الحقيقي للسكان) المنشور في سنة 1837، إلى أن زيادة التغذية تؤدي إلى تناقص القدرة الإنجابية للسكان، ما يعني أن هناك علاقة عكسية تربط ما بين الموارد الغذائية والزيادة السكانية، وأنه كلما تحسنت موارد الغذاء أبطأت الزيادة السكانية. كما أن تكاثر السكان يكون أكبر لدى الطبقات الاجتماعية الفقيرة، ويتناقص بين الأثرياء في حين يحافظ على حجمه فيما يتعلق بالطبقات المتوسطة. وعلى الرغم من الرواج الذي لاقته هذه النظرية حتى عهد قريب، حتى أن واحدا مثل **(جوزيه دي كاسترو)** قد وجد أن قلة البروتين في الغذاء تؤدي إلى زيادة النسل، الأمر الذي يترتب عليه أنه إذا أردنا أن نقلل من زيادة السكان في بلد ما فيجب أن تزيد نسبة البروتينات في الغذاء سكان ذلك البلد، إلا أنها انطوت هي الأخر على مجموعة من نقاط الضعف، والتي منها نذكر:

أ. لم يفرق دبلداي بين القدرة على الإنجاب وبين النمو الفعلي للسكان.[1]

ب. قوله "**إن أشد الناس قدرة على التناسل أشدهم بؤسا، وأن قوة الإنجاب تميل إلى التناقص الذي ينجم عن كثرة الغذاء**"، أمران لا تسندهما أية حقائق علمية ولا يمكن الجزم بهما بالمطلق، وهو ما يجعلهما غير واقعيان.[2]

2. *نظرية سادلر (1780–1835):* يعتبر سادلر **Sadler** مصلحا اجتماعيا، كما كان من رجال الاقتصاد المعاصرين لمالتوس، والذي أبان عن اهتمام جلي بالمسألة السكانية ترجمه في كتابه الصادر في عام 1830 والمسمى **بقانون السكان**، والذي ذهب فيه إلى التسليم بأن القانون الطبيعي المتحكم في عملية التناسل، يختلف جذريا عن القانون الذي أخذ به مالتوس، وأن الميل البشري إلى

[1]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 83.
[2]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 61.

الزيادة يتناقص كلما زاد الحجم السكاني، وهو ما يعني أن التكاثر عملية تتحكم في نفسها بنفسها، وأن العوامل البيولوجية تتدخل في حماية المجتمع الإنساني من التضخم، وهي الفكرة التي يصدقه قوله: "**أن قدرة الإنسان على التناسل تتناسب عكسيا مع عدده**"[3].. كما يعتقد **سادلر** أن الزيادة في السكان لا تتأثر بالبؤس والرذيلة كما أعتقد مالتوس، وإنما تتأثر بالسعادة والغنى بين أفراد المجتمع، فالعمل على الحرمان من الترف يشجع على التناسل وذلك بتنمية القدرة عليه، وأنه في كل واحدة من مراحل الرقي الإنساني، وتحول المجتمعات من مراحل الصيد والزراعة، إلى الصناعة والتكنولوجيا الحديثة ينقص تدريجيا عدد السكان، إلى أن يقف عند نقطة محددة يبلغ فيها عدد كبير من السكان درجات عالية من الرفاهية[4]. ورغم التفاؤلية التي طبعت أفكاره، إلا أنها مع ذلك لم تخلو من العيوب مما عرضها لوابل من الانتقادات، أبرزها:

أ. إهمالها لدراسة كل الحقائق المعروفة عن نمو السكان، من ذلك مثلا أن الصينيين والهنود ... يعدون من أكبر الشعوب مقدرة على التناسل، ولكنهم يعانون في الوقت عينه كثرة السكان الخطيرة.

ب. لم يفرق بين القدرة على الإنجاب والنمو الفعلي للسكان، إذ أن القدرة على الإنجاب قد تكون كبيرة، ومع ذلك قد يكون النمو الفعلي للسكان قليلا، بسبب كثرة حالات الوفيات على سبيل المثال[5].

3. *هربرت سبنسر (1850-1903):* فيلسوف ومفكر انجليزي، اشتهر بفكره الاجتماعي المرتكز على التفسير البيولوجي، كما هو واضحا في مؤلفه الموسوم باسم **الأسس البيولوجية**، والذي ضمن إياه أرائه ضمن فلسفة التركيب واتجاهات السكان التي وضعها عام 1854، حيث يرى سبنسر **Spencer** أن هناك تعارض قائم بين الفردية والتكوين، أي بين اهتمام الإنسان بنفسه وقدرته على الانسلال، حيث أن تعقد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي، يتطلبان من الإنسان أن يبذل جهود إضافية للمحافظة على حياته الذاتية، وأن ذلك يستوجب استهلاك نسبة كبيرة من الطاقة الفسيولوجية المتيسرة للجنس، في الأنشطة المرتبطة بالتطور الشخصي والتعبير، ومن ثمة يتبقى له قدر ضئيل من هذه الطاقة من أجل مصالح وأنشطة التناسل، وذلك ما يؤدي أليا إلى خفض قدرته على التوالد، فكلما زاد الجهد الذي يبذله الإنسان لضمان تقدمه الشخصي في بعض الميادين: كالعمل، التعليم وغيرهما، تراجع اهتمامه بالتكاثر لا سيما لدى النساء، لأن ذلك يتطلب منهن وقتا وطاقة ويصيبهن بالضعف، وهذا يؤدي إلى التقليل من الزيادة السكانية، لأنه يصاحب التطور الاجتماعي الذي تظهر فيه النزعة الفردية بشكل واضح. كما يذهب سبنسر إلى أن الزيادة الغذائية تؤدي إلى زيادة الإقبال على الانسال، وأن زيادة السكان تمثل السبب الأساسي لرقي الشعوب وتطورها، فزيادة السكان تدفع

[3]. د.خليل عبد الهادي البدو، **علم الاجتماع السكاني**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 27.
[4]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 60.
[5]. د.خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص 27-28.

الإنسان إلى الأمام، وأن الضغط السكاني في رأيه يمثل عاملا ايجابيا، لأنه يحث أكثر على استغلال الموارد المتاحة[6]. لكن هذه الجهود لم تخلو هي الأخرى من العيوب، والتي كان أبرزها:

أ. سعيه الحثيث لصياغة نظرية سكانية، تنسجم مع نظريته العامة حول التطور البيولوجي، غير أن الحياة لا تنطوي على ذلك الترابط الجميل الذي كشفه في نظريته، وأنه إذا كان هناك تنافر بين التناسل والنضج الذاتي للأفراد فهو ذو أهمية قليلة بكل تأكيد.

ب. حرصه على تدعيم نظريته بشواهد واقعية، لم تكن كافية ولا ممثلة لجميع الاحتمالات أو شاملة للعوامل المختلفة المتداخلة التي تؤثر على السلوك الإنجابي، مغفلا في ذلك عددا أخر من الشواهد التي تدحض نظريته، ومن ذلك مثلا أن معدلات الخصوبة المتناقصة ليست نتاجا للتغيرات الفسيولوجية فقط، بقدر ما تكون أيضا نتيجة لتضافر مجموعة أخرى من العوامل، كالالتجاء لاستخدام وسائل حديثة لتحديد النسل، أو النظام القيمي والثقافي السائد في المجتمع...

ت. تأثير تعليم المرأة في قدرتها على التناسل وإن كان حقيقية أكدتها العديد من الدراسات، إلا أنه تبقى هناك عوامل اجتماعية عديدة غير التعليم تؤثر في قدرة على التناسل، ذلك أن المرأة التي نالت قسطا كبيرا من التعليم، لا بد أن تكون قد تجاوزت أهم فترات خصوبتها والتي تمتد عادة ما بين 20–30 سنة[7].

4. *نظرية كوراد جيني (1884–1965)*: يعد **كوراد جيني** Corrad Gini مفكر اجتماعي ايطالي، اهتم بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشرا على التغير الساري في المجتمع، في كتابه "**أثر السكان في تطور المجتمع**" الصادر سنة 1912، والذي أوضح فيه وجود علاقة بين تطور المجتمع، وبين ما يحدث فيه من متغيرات مرحلية في النمو السكاني، أي أنه **كان يرى أن العامل السكاني يعمل بصورة ما على تغير طبيعة السكان**، وهي التغيرات التي تختلف بصورة أو بأخرى باختلاف الطبقات الاجتماعية فيه.

وقد أنبنى تصوره هذا على أساس أن التطور الاجتماعي يشبه حياة الفرد، والذي يبتدئها بمرحلة النشأة ثم مرحلة التقدم ليدركها التدهور في الأخير، مفترضا أنه في كل مرحلة من مراحل تطور وتغير المجتمع، تتميز بخصائص محددة تميز نمو السكان ونتائج تترتب على هذا النمو، وتؤثر في مختلف جوانب المجتمع البيولوجية والمورفولوجية، والاقتصادية وغيرها، حيث تتميز المجتمعات في مرحلة تكوينها ونشأتها بزيادة الخصوبة، أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة التقدم فإن المجتمع يكون مكتظا بالسكان لذلك تبدأ الهجرة من هذا المجتمع[8]. غير أن هذا التصور الذي صاغه **كوراد جيني** لم يخلو هو الأخر من الانتقادات والتحفظات التي سيقت ضدها، والتي من بينها نذكر ما يلي:

---

[6]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 84

[7]. أ. د. علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 97.

[8]. د. منير عبد الله كرادشة، **علم السكان: الديموغرافيا الاجتماعية**، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2009، ص 44-47.

أ. يعتقد **جيني** بوجود قوة طبيعية تحدد عدد السكان بالزيادة أو النقصان، وتظهر هذه القوة في العمليات البيولوجية، ونقص القدرة على التناسل، وقد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة خطأ التفسير استناد إلى طبيعة غامضة لا يستطيع الإنسان التحكم فيها وضبطها.

ب. استمد **جيني** رؤيته فيما يتعلق باتجاه الزيادة السكانية أو نقصها، انطلاقا من دراسته لتاريخ بعض الأمم القديمة كاليونان والرومان، وهو ما لا يمكن اعتباره تعميما باعتبار أن بعض الشعوب الأخرى كالهند والصين كانت لها اتجاهات مغايرة لذلك.

ت. تتسم بعض المجتمعات بدرجات عالية من الخصوبة، لا يمكن التمييز فيها بين خصوبة طبقة اجتماعية عن طبقة أخرى، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعين الصيني والهندي.

ث. العوامل التي تؤدي إلى التقليل من النمو السكاني عديدة وليست هي فقط الحروب والهجرة، ومن بينها نجد الإجهاض، الأوبئة، المجاعات، ارتفاع نسبة الوفيات[9]... وهي عوامل لم يلتفت لها جيني، وقد يؤثر ظهورها في سير تطور المجتمع في اتجاه يختلف كليا عن الاتجاه الذي تصوره.

[9]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 63.

المحاضرة السابعة: النظريات الاجتماعية في مجال دراسة السكان

تمهيد: وتمثل الاتجاه الثالث في مجال دراسة وتفسير النمو السكاني، والذي تعتبر بأنه ليس خاضعا لأي قانون طبيعي ثابت، بقدر ما هو نتيجة لظروف ومتغيرات اجتماعية متعددة، ما يعني أنه يخضع لمتغيرات تختلف تبعا لاختلاف البيئات الزمكانية والسكانية. ومن أهم رواد هذا الاتجاه نذكر كل من: كارل ماركس، دوركهايم، ألكساندر كارسوندرز، أرسين ديمون وآخرون غيرهم، مع اكتفائنا في هذا المقام بما ورد على لسان الأسماء السالفة الذكر.

1. *نظرية كارل ماركس*: يعتبر كارل ماركس Karl Marx رجل اقتصاد وسياسة واجتماع في المقام الأول، اشتهر بكتاباته وأرائه المناهضة للنظام الرأسمالي، وهي النزعة التي طغت أيضا في نظريته عن السكان، كما سيتضح بيانه معنا في التفصيل الأتي:

1.1. ظروف تبلور الفكر السكاني عند ماركس: كان **كارل ماركس** وصديقه الوفي **فريدريك انجلز** لم يتعديا بعد سن المراهقة عندما توفي مالتوس في انجلترا، إلا أن أفكاره كانت قد أخذت في الذيوع في بلديهما، بل أن العديد من الولايات الألمانية والنمساوية أخذت حينها في الاستجابة لما يعتقدون أنه نمو سريع في أعداد السكان الفقراء، وذلك من خلال سن تشريعات ضد حالات الزواج التي لا يضمن المتقدم إليها أن أسرته سوف تعيش في مستوى معقول من الرفاهية. غير أن هذه التشريعات لم تؤت أثارها في الولايات الألمانية على الأقل، بسبب استمرار الأفراد في إنجاب الأطفال ولكن من خلال العلاقات غير الشرعية هذه المرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة قائمة الأطفال غير الشرعيين والذين تتولى السلطات الحكومية الإنفاق عليهم، الأمر الذي دعا سريعا إلى إيقاف العمل بها، إلا أنها كانت قد تركت أثرا بارزا على أفكارهما، واللذان رأيا أن أفكار مالتوس الخاصة بالسكان تعد اعتداء على الإنسانية[1].

1.2. *أسباب النمو السكاني حسب ماركس*: لم يتعرض ماركس بشكل مباشر لقضية أسباب زيادة السكان، وإنما قام بصياغة مجموعة من المبادئ الأساسية، التي اعتبر أنها تحدد المشكلة السكانية والعوامل السوسيواقتصادية المتعلقة به، وذلك ضمن الإطار الواسع للمادية التاريخية.

وقامت أراء **ماركس** في تناوله لهذا المسألة، على التشكيك في صحة القوانين التي صاغها **مالتوس**، والقائلة بأن الموارد لا يمكنها أن تنمو بنفس القدر الذي ينمو به السكان، وأن فقر وشقاء الإنسان يعود إلى ميله الطبيعي لإنجاب عدد من الأطفال، يزيدون على نطاق قدرته على إعالتهم. ولم يرى أي داعي للتشكيك في قدرة كل من العلم والتكنولوجيا، على زيادة الكمية المتاحة من الغذاء والسلع الأخرى، بل على العكس من ذلك تماما، فإن النتيجة الطبيعية للنمو السكاني هي الزيادة الجوهرية في الإنتاج، ذلك أن كل عامل ينتج كمية من الإنتاج أكبر مما يحتاجه، ومن ثمة فإنه في

[1]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 39.

المجتمع المنظم تنظيما جيدا تؤدي زيادة السكان إلى ثروة أكبر وليس فقرا. **فلماذا وكيف يحدث الفقر إذن؟**

يرجع **ماركس** حالة الفقر التي تعتري المجتمعات الرأسمالية إلى النظام السائد فيها، معتبرا أنه لا يوجد ما يساهم به هذا النظام من إتاحة الفرص لتشغيل كل أفراد المجتمع، طالما أن الآلات تتزايد بسرعة تفوق تزايد العمال، فيحدث فائض في السكان نتيجة لمعدل التشغيل المتناقص، واختصار النفقات وتراكم رأس المال في صورة سلع إنتاجية، مما يؤدي إلى نقص الحاجة إلى العمال، ويصبح وجودهم في الإنتاج زائدا عن الحاجة نسبيا، مما يسهم في تكوين جيش احتياطي من العمال، يكفل لهم الحفاظ على الأجور عند حد الكفاف، من خلال التنافس على الوظائف بين العمال، بل أكثر من ذلك فإن وجود هذا الفائض من العمال، سوف يدفع بالعمال إلى زيادة إنتاجياتهم حتى يحافظوا على وظائفهم. وهي الأوضاع التي تنبأ **ماركس** بأنها سوف تتحول تدريجيا إلى عامل مدمر للمجتمع الرأسمالي، وذلك من خلال إثارة حالة من السخط العام ثم الثورة ضد هذه الأوضاع، تنتهي بإقامة نظام إنتاج اشتراكي تتلاشى فيه مشكلة الزيادة السكانية، والتي سوف يتم استيعابها بواسطة الاقتصاد دون إحداث أثار جانبية، وذلك من خلال التشغيل الكامل والمتوازن بين رأس المال والعمال. كما يرى أنه لا يوجد قانون طبيعي عام للسكان، وأن لكل عصر ولكل أسلوب في الإنتاج على مر التاريخ قانون السكان الخاص به، والذي يتناسب مع الظروف الخاصة السائدة فيه[2].

1.3. *الانتقادات التي وجهت إلى أفكار ماركس*: تعرض الإسهام الماركسي في مجال النمو السكاني إلى جملة من التحفظات التي أحيطت به حتى من قبل أشد المتحمسين له، وذلك بفعل العيوب التي اعترت عملية الالتزام بإعماله على أرض الواقع، والتي من أبرزها نذكر ما يلي:

أ. أعاب ماركس على مناوئه في الرأي من شاكلة روبرت مالتوس وغيرهم، تحيزهم الفاضح ودفاعهم المستميت عن مصالح الطبقات الحاكمة، إلا أنه كرر الخطأ نفسه من خلال تحيزه العلني لطبقة العمال، وهو ما أثر في طريقة أبحاثه وفي النتائج التي خلص إليها.

ب.أعتقد ماركس أن الاشتراكية هي النظام الوحيد الذي يستطيع أن يجنب المجتمعات الإنسانية ويلات التزايد السكاني، مهملا في ذلك أثر العديد من العوامل الأخرى كالحرية الشخصية فيما يتعلق بالزوج والانسلال، وهو ما لا يتفق مع طبيعة البشر وطبيعة الحياة الاجتماعية للسكان[3].

ت. لم يتفق كافة الماركسيين مع الأفكار الأصلية لماركس حول السكان، حيث اصطدمت الدول التي أخذت بالفلسفة الماركسية كمشروع سياسي واقتصادي، مشكلات ناجمة من أن النظرية الأصلية لم تقدم شرحا وافيا، حول القسم الخاص بكون كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، تنتج علاقات مختلفة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية.

---

[2]. د مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص 24-25.
[3]. د. خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص 31.

ث. يرى ماركس أن قانون السكان الاشتراكي يقف على وجه النقيض من قانون السكان الرأسمالي، فإذا كان معدل المواليد منخفضا في ظل النظام الرأسمالي، فإنه سيكون مرتفعا في ظل النظام الاشتراكي، وإذا كان الإجهاض أمرا سيئا في الأول فإنه أمر جيد بالنسبة للمجتمع الاشتراكي... وهكذا، وهو ما يعني أن الاتجاهات الديموغرافية في الدول الاشتراكية سوف تختلف كلية عن غيرها في البلاد الرأسمالية، غير أن واقع الحال كان يقول عكس ذلك تماما، حيث لم تختلف هذه الاتجاهات في المجتمعات الاشتراكية عن نظيرتها في المجتمعات الرأسمالية، ومن شواهد ذلك أن **الحكومة الصينية** وأمام حتمية التعامل مع اكبر حجم سكاني في العالم، قد وجدت نفسها مجبرة على هجر الايدولوجيا الماركسية في مجال السكان، حيث قامت منذ سنوات السبعينات بإعادة تنظيم الجهود من أجل السيطرة على نمو السكان، من خلال تبني واحد من أكثر البرامج الحكومية شدة في التعامل مع مشكلة النمو السكاني، بهدف تقليل الخصوبة من خلال فرض قيود على الزواج (أي تبني الحل المالتوسي)، ومنع الحمل (الحل الذي قدمه المالتوسيون الجدد) والإجهاض، بل أكثر من ذلك فإن الاشتراكية السوفيتية مثلا لم تستطع القضاء على أسوء الأمور التي ألصقها ماركس بالرأسمالية، وهي ارتفاع معدلات الوفيات بين الطبقات العاملة مقارنة بمعدلات الوفيات بين الطبقات الأخرى، كما أن معدلات المواليد قبل 1990 انخفضت إلى مستوياتها الدنيا، لدرجة أنه لم يعد من الممكن الإدعاء بأن ذلك مرتبط بالبرجوازية مثلما ذهب إلى ذلك ماركس[4].

2. ***<u>نظرية إميل دوركايم</u>:*** هو أحد أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين، اشتهر بنظريته حول **تقسيم العمل**، والتي جرى إسقاطها في حقل الدراسات السكانية، أين يؤكد على الدور الايجابي لحجم السكان ونموه في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، من خلال ما يتيحه السكان من إمكانية التوسع في تقسيم العمل الاجتماعي، كما سيرد إيضاحه في التفصيل اللاحق.

2.1. <u>موقف دوركايم من النمو السكاني</u>: يذهب دوركايم إلى أن زيادة السكان في المدن تتم وفق آلية تختلف عن الآلية التي تتم بها زيادة لدى سكان القرى والأرياف، ففي هذه المناطق يزداد السكان بفعل النمو الطبيعي، بينما تتحقق زيادة السكان في المدن بفعل عامل أخر وهو الهجرة، ففي المدن يعيش السكان في شكل كتل متراصة بعضهم إلى جانب بعض، لا يحتاجون غلى مساحات كما في الأرياف لا سيما في إنتاج قوتهم.

- ليس من الضروري أن يكون سكان المدن كبيرا ومعدل نموهم عاليا دائما، بل أن طبيعة الحياة وما تفرضه عليهم تكفي لأن يدخل الأفراد في علاقات وروابط حميمة وقوية لتسهيل عملية تبادل الأعمال والأفعال بينهم.
- وأكد على أن عملية تقسيم العمل الاجتماعي تكون أكثر سهولة وأوسع نطاقا كلما أزداد عدد أفراد المجتمع، إذ تزداد حالات الاحتكاك والتماس والتفاعل بينهم، الأمر الذي يساعد على رفع قدرتهم في تبادل الأفعال والأعمال.

---

[4]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 40-43.

➢ كما أن سكان المجتمع يتجهون دوما نحو التكيف بعضهم مع البعض الأخر، من خلال مرورهم بمراحل اجتماعية واقتصادية حددها بمرحلة الصيد، ثم الرعي، فالزراعة، والصناعة، وهكذا تزداد الكثافة تبعا للانتقال من مرحلة لأخرى، ويزداد التركيز والاكتظاظ ويتولد من خلال ذلك تيار من تبادل الأفعال وردود الأفعال، وتبعا لزيادة حجم السكان وكثافته وجد دوركايم بأنهما يؤديان إلى تطور تقسيم العمل الاجتماعي، وهذا يؤدي بدوره إلى سلسلة من التطورات الأخرى في مختلف مجالات الحياة.

2.2. <u>أهم الاعتراضات التي صاحبت نظرية دوركايم</u>: لم يختلف عن سابقيه من المنظرين، أين وقع هو الأخر في بعض الهفوات، والتي يمكن حصرها إجمالا فيما يلي:

أ. اهتم بجانب واحد وهو (تقسيم العمل الاجتماعي) في تفسيره لقضايا السكان، مع طغيان المسحة النفسية والاجتماعية على نظريته.

ب. تميزت نظريته بطابع استاتيكي فقير، أغفل التغيرات التي تواجه المجتمع وسكانه، والناتجة عن التقدم التكنولوجي وانعكاساته على الأوضاع الخدماتية والثقافية. فضلا عن ذلك فليس من السهل تحديد طاقة أي مجتمع ما في قدرته على استيعابه لأفراد هذه الطاقة، كانت ولا زالت موضع شك لا سيما في المجتمعات الصناعية والتكنولوجية.

3. <u>*نظرية أرسين ديمون (1840-1902)*</u>: أستاذ بجامعة **ستراسبورغ**، أهتم بالقضايا الاجتماعية المؤثرة في السكان، وذلك انطلاقا من الدراسة التي قام بها عن نمو السكان في أواخر القرن 19 بفرنسا، والتي ضمنها في كتابه الصادر في سنة 1890 تحت عنوان **(تناقص سكان المدينة)**، والذي تضمن نظريته بشأن الارتقاء الاجتماعي والتي عرفت باسم **العزلة الاجتماعية**.

3.1. <u>مضمون نظرية ديمون</u>: يؤكد ديمون أن الفرد يميل إلى البحث عن الصعود إلى مستويات أعلى في بيئته الاجتماعية، وأنه في عملية الارتقاء هذه يصبح أقل قدرة من الناحية الاجتماعية على التناسل، وذلك لأنه يبتعد شيئا فشيئا عن وسطه الطبيعي وعن أسرته، ويفقد نتيجة ذلك اهتمامه بالأسرة إذ لا يجد الوقت الكافي لتكوينها، وهو ما دفعه إلى التسليم بأن **عدد السكان في المجتمع يتناسب عكسيا مع تكوين الفرد لنفسه**، كما يرى بأن للمدن الكبيرة في المجتمع الديموقراطي جاذبية هائلة، ذات تأثير على الذين يعيشون قريبا منها[5].

وقد بني ديمون نظريته هذه نتيجة دراسته للخصوبة في أقاليم فرنسا، وذهب إلى هناك تفاوت كبيرا بين المجتمعات المتقدمة مثل فرنسا والنامية مثل الهند، ففي فرنسا حيث استقرت الديمقراطية كان الانتقال من طبقة إلى طبقة أخرى سريعا، أي تكون ***<u>الشعيرية الاجتماعية</u>*** أشد مفعولا مما ترتب عليه خفض معدل المواليد إلى درجة كبيرة، بالإضافة إلى ذلك فإن المدن الكبرى في المجتمعات الديمقراطية تفرض جاذبية قوية على الذين يعيشون بالقرب منها، وبهذا تزيد من قوة الجاذبية الشعيرية على الناس وتسرع بالعمل على تخفيض معدل المواليد في المجتمع، أما الذين يبعدون عن

[5]. د. خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص 32.

مراكز الجاذبية ويعملون في حرف لا يجد الطموح الفردي فيها سوى فرص ضئيلة للنمو، لا يجتذبون بمثل هذه السرعة إلى الحركة الشعيرية، ومن هنا لا يحتمل أن يقللوا معدل المواليد بنفس الدرجة بل يواصلون التزايد[6].

3.2. <u>الانتقادات التي وجهت لأفكار ديمون</u>: المتتبع لأفكار نظرية **دومون**، يجد أنه حرر نظرية سبنسر من التنافر بين الفرد والجنس، وأن نظريته كان للطابع النفسي والاجتماعي الأثر الغالب فيها مقارنة بسبنسر. غير أن ما يعاب عليه هو أنه لم يعطي تفسيرا كاملا لأسباب هبوط نسبة المواليد في فرنسا، وغيرها من الدول التي تشهد انخفاضا في معدل المواليد، وذلك رغم الأهمية التي تحوزها في مجال توجيه الاهتمام إلى دور العوامل الاجتماعية في تزايد السكان أو تناقصه.

4. <u>نظرية كنجزلي ديفز</u>: يعد **K.davis** عالم اجتماع أمريكي، أعار موضوع السكان جانبا كبيرا من اهتماماته البحثية، والتي تجلت بشكل واضح في ما صدر له من مقالات ومؤلفات وعدد من الرؤى النظرية ذات الصلة بعلم السكان، والتي يبقى أهمها نظرية "**التغير الاجتماعي والاستجابة في التاريخ الديموغرافي الحديث**"[7].

4.1. *مضمون نظرية كنجزلي ديفز*: أنبنى الطرح الذي صاغه **ديفز** على رفض مطلق لكل النظريات التي سبقته، والتي ركنت إلى تفسير التغير الاجتماعي بالرجوع إلى عامل واحد فقط، سواء كان هذا العامل إقتصادي أو ثقافي أو غيرهما، لأنها تحاول تبسيط الامور والتهرب من التفسيرات المعقدة، معتقدا بأنه لفهم التغيرات التي يتعرض لها المجتمع، يجب النظر إليه على أنه يميل دائما نحو التوازن، وأن هذا الاخير يتعرض دائما لضغوط قد تنبع من داخل المجتمع أو خارجه، لتهدد توازنه أو تهدمه في أحيان أخرى، وبالمقابل فإن المجتمع يتضمن أيضا قوى اجتماعية تعمل على إعادة توازنه من الداخل. وهذا التوازن في نظر **ديفز** ليس توازنا بين عدد السكان والموارد المقامة كما أعتقده مالتوس من قبل، ولكنه توازنا بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي، والتي يقصد بها الموارد التي يجب تخصيصها للمحافظة على البناء الاجتماعي، أو بعبارة أخرى تحقيق الأهداف والمرامي التي يصبو إليها المجتمع، سواء كانت دينية أو تربوية أو سياسية أو ترفيهية... إلخ.

ويعتقد صاحب هذه النظرية، أنه في حالة ما إذا أختل هذا التوازن سواء لازدياد عدد السكان أو بسبب الاخلال بمتطلبات البناء الاجتماعي أو لكلاهما معا، فإن السكان يميلون إلى التكيف مع هذه الظروف، وذلك من خلال استجابات متنوعة يسميها <u>بالمتغيرات الوسيطة</u>، كتأخير سن الزواج، أو اللجوء للاجهاض أو إلى تنظيم الأسرة، وقد تحدث هذه الاستجابة على مراحل متعددة مثلما حدث في اليابان قبلا، حيث لجأ اليابانيون في بادئ الأمر إلى الإجهاض ثم إلى وسائل تنظيم الأسرة ثم إلى التعليم والهجرة الخارجية ومؤخرا إلى تأجيل سن الزواج[8].

---

[6]. د. مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص 114.
[7]. د منير عبد الله كرادشة، مرجع سابق، ص 48.
[8]. أ.د مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص 28-29.

4.2. *التحفظات التي أثيرت حولها*: تعرضت نظرية **كنجزلي ديفز** لبعض التحفظات، بشكل يعكس مواجهتها لنفس المشاكل التي صادفت الإطار النظري الذي صدرت منه، والتي من أبرزها نذكر التالي:

أ. تعد من أكثر نظريات المدخل المحافظ حرصا على التمسك بفكرة التوازن، الأمر الذي جعله يقترب بأفكاره النظرية وقضاياه من صورة النسق الاستنباطي، الذي بناه على قضايا مسلمة وتحديدات، ثم اشتق منها تفسيره الافتراضي لظاهرة نمو السكان، واجتهد في توفير الشواهد من واقع المجتمعات الغربية التي يعيشها، وذلك للبرهنة على صدق هذه الافتراضات، محاولا الوصول إلى قضايا عامة تساعد على التنبؤ بهذا النمو في المستقبل.

ب. تعتبر نظرية استاتيكية غير دينامية، لأنها إذا نجحت في استيعاب بعض جوانب الواقع، واستمدت منه الشواهد التي تؤكد افتراضاتها، إلا أنها قد أغفلت جانبا أخر من جوانب الواقع، له أهميته في الوصول بالنظرية إلى أعلى مستوى من التجريد، ونعني به جانب الواقع الذي تشهده المجتمعات النامية في العالم الثالث، والذي يختلف جوهريا عن ما شهدته المجتمعات المتقدمة من ظروف التنمية[9].

[9]. أ.د. علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 107.

المحاضرة الثامنة: النظريات الاقتصادية في علم السكان

تمهيد: وتمثل الاتجاه الثالث الذي ساد في مجال الدراسات السكانية، والذي تم التركيز عليها من طرف العديد من المفكرين لفترات طويلة نسبيا، من خلال أعمالهم التي قدمت منذ مطلع القرن 18، وحاولت الربط بين الاقتصاد والسكان، رغم عدم كفاية المعطيات الاقتصادية كالدخل أو الثروة والأجر والبطالة... إلخ.

1. المسألة السكانية في المذهبين التجاري والطبيعي: كان للمذهب التجاري الفضل الأول في ظهور مفاهيم ومقولات علم الاقتصاد السياسي، ولكن هذا المذهب الذي كان يمثل أولى مراحل تطور رأس المال التجاري، ويؤكد على دور الربح التجاري في تكوين الثروة الاجتماعية، لم يعطي أهمية تذكر للعنصر البشري، ومن ثمة لم يهتم بالمسألة السكانية، كما لم يتعرض أنصاره من أمثال: **توماس مان**، و**جون لوك**، و**جيمس ستيوارت** لهذا الموضوع. وفي منتصف القرن 18 ظهرت في فرنسا مدرسة الطبيعيين، والتي كان معظم منظريها من ملاك الأراضي الواسعة، والذين عملوا على إعلاء شأن الزراعة وبيان أهميتها في التقدم الاقتصادي، حيث كانت تمثل حسب وجهة نظرهم العمل الإنتاجي الوحيد، لأنها تدر ناتجا أكبر من المواد التي استخدمت في الإنتاج، ومن هنا اهتموا بعنصر العمل وعلى رأسه العنصر البشري، والذي أصبح يمارس دورا مؤكدا في الحياة الاقتصادية لا يمكن نكرانه، حيث أبدوا اهتما كبيرا به في عدد من كتاباتهم، من ذلك ما ذهب إليه مثلا **ريتشارد كانتيون** والذي فرق بين معدلي النمو السكاني لدى الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، أي طبقة ملاك الأراضي والطبقة المنتجة، في حين تطرق **فرانسوا كيناي** أحد مؤسسي هذه المدرسة، إلى العلاقة بين الإيراد الفردي ومستوى المعيشة من جهة والنمو السكاني من جهة أخرى[1].

2. النظرية الاقتصادية الكلاسيكية: شكلت المدرسة الكلاسيكية النظرية الاقتصادية الأبرز، وذلك على مدار الفترة الممتدة ما بين القرنين 18 ومطلع القرن العشرين، وهي التي تلخص فحواها في الدعوة إلى عدم تدخل الدولة في أي وجه من أوجه النشاط الاقتصادي، باعتبار أن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدول، نظرا لما يمتازون به من فعالية ومقدرة على استغلال الموارد، لذا جاء تعرضها للمسألة السكانية من حيث ارتباطها بالحالة الاقتصادية، وذلك من منطلق تركيزهم على دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة، وهو التعرض الذي سمح بطرح عدد كبير من الرؤى النظرية التي سنخوض في تفاصيل بعضها كما هو أتي.

2.1. *نظرية مستوى الكفاف*: وترى أن استمرار النمو السكاني، سيؤدي إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع، وبتالي سيؤدي ذلك بعد فترة طويلة قدرها 25 عاما، إلى هبوط الأجر الذي يحصل عليه العامل إلى دون مستوى الكفاف. ونتيجة لذلك سترتفع معدلات الوفيات بين العمال مما يسبب إنقاص المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع، فيرتفع مستوى الأجور مرة

[1]. د. حنان عبد الخضر هاشم، مرجع سابق، ص89.

أخرى إلى فوق مستوى الكفاف، وهو الذي تفترض فيه هذه النظرية انه سوف يؤدي تشجيع الزواج وتزيد بذلك معدلات الولادة، وعندئذ سيزداد المعروض من الأيدي العاملة على المدى البعيد مرة أخرى، وعندئذ سيتكرر ما حدث سابقا من هبوط مستوى الأجور ثم التوازن مرة أخرى وهكذا. وأهم المنتسبين إلى هذه النظرية نذكر **جون ستيورات ميل**، والذي سلم بأن مستوى الأجر الذي يحصل عليه العامل يعتمد على معدل السكان المتزايد مقسوما على رأس المال المتزايد والمستخدم في العملية الإنتاجية، فإن زاد هذا الأخير وأصبح أكثر كفاية أمكن عندئذ رفع مستوى الأجور، وعلى العكس من ذلك إذا زاد عدد السكان فقط، وبتالي زاد عرض الأيدي العاملة دون زيادة رأس المال المستخدم، فإن الأجور العمالية المدفوعة مالت نحو الانخفاض[2].

2.2. *نظرية الوضع الساكن:* وأهم روادها **ساي، فون، سبنيور**... وتنص على أن الزيادة المستمرة في رأس المال والعمال ستؤدي لهبوط عائد رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، مما يصبح فيه المخزون من رأس المال ثابتا، بينما تصل مستويات الأجور إلى نقطة تتعادل عندها مع مستوى المعيشة السائد في المجتمع، وهذا سيخلف أثار خطيرة على الأوضاع اقتصادية أهمها:

أ. توقف الثروة القومية ورأس المال المستخدم.

ب. انخفاض الطلب على العمال.

ت. انخفاض أجورهم.

2.3. *نظرية الغلة المتناقصة:* يعد العالم الاقتصادي **ديفيد ريكاردو**، أول من بحث في مشكلة الغلة المتناقصة وأثرها على التنمية الاقتصادية، مشيرا بأن هذه القانون يبرز إلى الوجود بسبب زيادة السكان، دون أن يقابل ذلك زيادة في الأراضي الصالحة للزراعة.

وقد شهدت السنوات العشر التي تلت وفاة ريكاردو (1823-1833)، هجوما ضاريا على أفكاره من قبل عدد من الاقتصاديين، والذين يأتي على رأسهم **هنري كاريه** (1739-1879) و**ريتشارد جونز** (1790-1855)، والذين طرحوا على بساط البحث قضية ما إذا كانت المبادئ التي أشار إليها ريكاردو صحيحة، أم أنها تحتاج إلى تصحيح؟. حيث يعتقد الأول أن السكان قاموا بزراعة الأراضي الأقل خصوبة وليست الخصبة كما افترض ريكاردو، وبهذا فإن التزايد السكاني لا يشكل أية مشكلة في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي. أما الثاني فلا يؤمن بالصفة الأبدية لقانون الغلة المتناقصة، فالإنسان حسبه من خلال زيادة معارفه وعلومه وتطوير التكنولوجيا، يستطيع ابتكار أدوات وأساليب إنتاجية تخفف من مفعول هذا القانون، ولا سيما أنه يتسم -أي الإنسان- ببعد النظر، والميل إلى تجديد حاجاته الضرورية والكمالية، مما يدفعه إلى الحد من تكاثره طواعية[3].

3. النظريات الاقتصادية الحديثة: أحدثت الثورة التكنولوجية التي شهدتها أوربا مطلع القرن 19، نموا هائلا في الفنون الإنتاجية والصناعات الثقيلة والتوزيع في زراعة الأراضي، وهو ما تجلى

---

[2]. أ.د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 56-57.

[3]. د. محمد فاروق الشبول، مرجع سابق، ص 56.

في ارتفاع مستوى الإنتاجية وزيادة المساحات المزروعة، وارتفع معدل الربح مسببا تزايدا في تراكم رأس المال والناتج المحلي وفرص التوظيف، الأمر الذي أنعكس سريعا على الفكر السكاني السائد آنذاك، حيث لم يعد ينظر إلى تأثير التزايد السكاني على حجم الإنتاج، من قبل رواد الفكر الكلاسيكي الجدد حينها نظرة مطلقة، بمعنى أن الزيادة السكانية يمكن تحت تأثير شروط معينة، أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، كما يمكن لها أن تؤدي إلى تدهورها في ظل سيادة شروط أخرى. حيث طرحت في هذا الإطار عدد من النظريات، اخترنا منهم العينة التالية لتناولها في هذا الشق من المحاضرة.

3.1. *نظرية الحد الأمثل*: طرح مفهوم الحجم الأمثل للسكان في كتابات علماء الاقتصاد لأول مرة على يد "**أدم سميث**"، ثم تجدد العهد معه مرة أخرى في سنة 1833 في كتاب "**مبادئ الاقتصاد السياسي**" ل: **سيد جويك**، ومن بعده جاء الدور على كل من **ادوين كانان** في سنة 1888 في كتابه "**أساسيات الاقتصاد السياسي**"، والاقتصادي السويدي **كنوت فيكسل وذلك** في عام 1901، في سلسلة محاضراته عن الاقتصاد القومي، قبل أن يستقر مفهومه كمصطلح شائع لدى الاقتصاديين الرأسماليين آنذاك، بعد أن أماط اللثام عنه بوضوح تام المفكر الاقتصادي الانجليزي **ألكسندر كارسوندر**، والذي تناوله في كتابيه "**المشكلة السكانية**" و"**سكان العالم**" والذي حاول من خلاله الربط ما بين الزيادة السكانية وموارد الثروة[4]، معتبرا أن الإنسان جاهد دائما للوصول إلى العدد الأمثل، والذي معناه العدد الذي يتيح الحصول على أعلى متوسط للعائد بالنسبة إلى الفرد الواحد، وذلك بمراعاة كل من طبيعة البيئة، درجة المهارة المستخدمة من قبل الأفراد، وكذا طبيعة وعادات الناس الذين يعنيهم الأمر وتقاليدهم، وجميع الحقائق الأخرى ذات الصلة بالمسألة، وعندئذ يتحكم الإنسان بشكل عام في عدد أفراده بقصد الوصول إلى الحد الأمثل[5]، والذي يتسم بكونه غير ثابت حيث يتباين بين زمان وأخر، وذلك تبعا لتغير الظروف السابق ذكرها، حيث أنه كلما كانت المهارة عند أفراد المجتمع كبيرة، كلما زاد احتمال أن يصبح هذا المجتمع كثير السكان، في حين أن هناك مجتمعات غنية بموارد الثروة (أراضي زراعية، ثروة معدنية أو غيرها من الموارد التي توفر الإنتاج) لكن عدد سكانها بقي قليل، كما هو الأمر بالنسبة لكل من: السودان، أستراليا، العراق[6]...

وأعتقد **كارسوندز** أن نمو السكان يخضع لسيطرة الإنسان نفسه، نظرا لأنه محكوم بتفاعله مع بيئته الفيزيقية والاجتماعية، وعدده على هذا الأساس يتغير من وقت لأخر تبعا لتغير هذا التفاعل، فكلما ازداد التفاعل اتجه الإنسان إلى زيادة العدد والعكس صحيح أيضا، وهو هنا يخالف **مالتوس** يزداد بمعدلات لا تتناسب مع موارده، مؤيدا بذلك الرأي القائل بأن الزيادة في أعداد السكان، تحددها إلى حد كبير أفكارهم عن الأعداد المرغوب فيها والمتناسبة مع ظروف الحياة، وأن الإنسان أضطر لابتداع أساليب كالإجهاض، ووأد البنات، وعزل النساء...) كي يسيطر ويتحكم بأعداد أفراده. مبتدعا

---

[4]. د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص 98-100.
[5]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 66.
[6]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 89

في ذلك مقياسا يحدد به ذلك الحجم وهو متوسط الدخل الفردي، فإذا كان هذا الدخل أخذ في الزيادة دل ذلك على أن هذا المجتمع بحاجة إلى المزيد من السكان، وأنه لم يصل إلى الحد الأمثل بعد.

غير أن ما يعاب على أفكار **كارسوندز** هو أنه:

أ. لم يتوخى الدقة في تحديد مفاهيمه، لا سيما وأنه حدد الحجم الأمثل للسكان في ضوء عامل أحادي وهو (موارد الثروة)، أي أنه ذو طابع اقتصادي بحت وهو أمر بعيد عن الموضوعية، كما أغفل ما انتهت إليه نتائج الدراسات السكانية الحديثة، وبيانها لدور العديد من العوامل الأخرى، مثل: التقدم التكنولوجي، التنظيم الاجتماعي، التقدم في مجال الصحة، المستوى الثقافي والفني... في تحديد هذا الحجم الأمثل.

ب. النظرية ذات طابع استاتيكي، لا تحسب حسابا للمتغيرات سواء في مجال الثروة كاكتشاف البترول أو في المجالات الأخرى كارتفاع مستوى المعيشة.

ت. تعتبر طاقات المجتمع الإنتاجية أمر صعب تقديره، وبتالي يصعب تحديد حجم السكان بين قليل وكثير وامثل، ويحدث هذا بصفة خاصة في الدول المتقدمة[7].

3.2. *نظرية الفجوة السكانية*: يرى **روبرت بولدوين** صاحب هذه النظرية، أنه إذا كان السكان يزيدون بمعدل أعلى من زيادة متوسط دخل الفرد، فإن الاقتصاد القومي كله سيقع في المصيدة، حيث تسوء الأوضاع الاقتصادية كلها ويتدهور الوضع المعيشي، ولا تسير عملية التنمية بالمعدل المرغوب فيه. وعلى العكس من ذلك، إذا زاد دخل الفرد في المتوسط بمعدل يفوق معدل نمو السكان، فإن الاقتصاد القومي سينتعش وعندئذ تتعزز عملية التنمية ويزداد التكوين الرأسمالي[8].

3.3. *نظرية عرض العمل غير المحدود*: ظهرت هذه النظرية في سنة 1954 في شكل مقالة هامة نشرها **آرثر لويس** في مجلة "الدراسات الاقتصادية والاجتماعية" لمدرسة مانشستر، معتمدا على بعض الحقائق التي تسود في البلاد المتخلفة مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني، بطالة حادة، ازدواجية اقتصادية بفعل وجود قطاع صناعي فتي، يتسم بارتفاع مستوى الإنتاجية عنصر العمل البشري، ارتفاع معدلات الأجور، تكنولوجيا متقدمة وقدرة محدودة على خلق فرص توظيف واستيعاب العمالة بسبب ضآلة حجم الفائض الاقتصادي، والذي يمكن أن يتحول إلى تراكم رأسمالي في مقابل قطاع زراعي تقليدي –قطاع الكفاف- يتسم بوجود بطالة مقنعة، وتكنولوجيا محدودة، وضعف الأجور... إلخ. حيث يرى في هذا الصدد **آرثر لويس**، أنه من الممكن الاستفادة من هذا الوضع السكاني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية حينها، إذا أمكن سحب عدد من العمال الزراعيين الزائدين عن حاجة هذا القطاع، لكي يعملوا في القطاع الصناعي، مشترطا لنجاح ذلك 03 ضوابط أساسية وهي:

أ. الاستثمار في القطاع الصناعي يتوقف على الفائض الذي يتحقق بداخله.

---

[7]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 90.
[8]. أ.د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص61.

ب. أجور العاملين في القطاع الصناعي، يجب أن تعلو مستوى الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بالقطاع الزراعي.

ت. تكلفة تدريب العمال الفائضين في القطاع الزراعي، للالتحاق بالقطاع الصناعي، يجب أن تكون ضئيلة وثابتة عبر الزمن.

وانطلاقا من هذه الشروط يمكن أن تبدأ عملية التنمية، بالسحب من عرض العمل غير المحدود في القطاع الزراعي وتغذية القطاع الصناعي بهؤلاء العمال، مع ضرورة المحافظة على انخفاض أجورهم، حتى يتحقق للرأسماليين فائض اقتصادي في نهاية العملية الإنتاجية يوجه للاستثمار، وحينما يزداد الاستثمار تزيد قدرة الرأسماليين على إلحاق المزيد من المزارعين بالقطاع الصناعي، وتستمر العملية هكذا، فتقل البطالة ويزداد تراكم رأس المال وتنمو الإنتاجية، ويرتفع الدخل ومعه معدل النمو الاقتصادي[9].

ومهما يكن من أمر هذه النظرية، فإنها لم تخلو من التحفظات التي وجهت لها من قبل الكثير من المتتبعين للشأن الاقتصادي، والتي من أبرزها نذكر:

3.4. *نظرية الطلب على العمل*: يعتقد **سدني كونتز** بأن الطلب على العمال على المدى البعيد يؤثر في نمو السكان. وفي محاولته تطبيق هذه النظرية على الدول النامية، لاحظ بأن دخول الصناعة إلى اقتصاديات الدول النامية لأول مرة، يعمل على زيادة الطلب من كافة الفئات، ونتيجة لذلك يميل عدد السكان إلى الزيادة بسبب عاملين، وهما هبوط معدلات الوفيات من جهة، وزيادة معدلات الخصوبة من جهة أخرى.

وأفترض **كونتز** أن الوفيات ترتبط مباشرة بالخصوبة، فبينما ترتبط الخصوبة ارتباطا عكسيا بالتنمية الاقتصادية أو الدخل، موضحا بان معدلات الولادة العالية بين الأغنياء تبدأ بالانخفاض في مرحلة مبكرة من التنمية، وذلك لأن عمل الأطفال والنساء أصبح قليل الأهمية نسبيا، وطالما استمر الطلب على العمل الأبناء بين العوائل الفقيرة، فإنهم يميلون إلى زيادة عدد الأطفال[10].

4. تقييم عام للنظريات السكانية: مجموع النظريات السابقة التي تسنى لنا عرضها، لا تشكل سوى عينة صغيرة لما يزخر به التراث الديموغرافي من اجتهادات نظرية حيال المسألة السكانية منذ عقود طويلة، وهي الكتابات تعكس في وجه ما التفاوت المسجل في وجهات نظر كل تيار أو منظور للمسألة السكانية، وفي وجه أخر المنطلق المبدئي الذي قامت عليه كل منها، فبعضها مال لاعتبار الزيادة السكانية عامل سلبي ومؤثر عكسي في مسيرة التنمية، في حين اعتبرها آخرون بالعامل الايجابي الذي من شأنه أن يعزز الديناميكية السوسيواقتصادية.

إلا أن هذه القراءات، من وبالرغم من أهميتها في تفسير الواقع السكاني للكثير من المجتمعات القديمة منها والحديثة، إلا أنها تبقى ذات طابع نسبي وغير محسوم بشكل كلي ومطلق،

---

[9]. د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص 168-169.
[10] أ.د. يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص61-62.

والسبب في ذلك بسيط ومثبتا تاريخيا بالشواهد التي تبزغ في كل مرة، والتي تنص في مجموعها بأن أراء كل جمع قد تصح في مجتمعات ما ولا تصح في أخرى، أي أنه ليس هناك مجال للتعميم المطلق، فأثر العامل الديموغرافي قد يكون بالإيجاب أو بالسلب تبعا لمتغيرات عدة، إحداها طريقة أو أسلوب التعامل معه، وذلك إلى جانب طبيعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي الراهن، وكذا ستوى الوعي لدى السكان... الأمر الذي يجعل من المدخل الأحادي في التفسير عاجزا عن إدراك الحقيقة على وجهها الأكمل، ليبقى بذلك الحديث عن نظرية سكانية متكاملة مؤجل إلى حين.

المحور الرابع

عوامل النمو السكاني

1. المحاضرة التاسعة: الخصوبة
2. المحاضرة العاشرة: الوفيات
3. المحاضرة الحادية عشر: الهجرة

المحاضرة التاسعة: الخصوبة

تمهيد: تعد الخصوبة من العناصر الرئيسية في مجال الدراسات السكانية، وهي التي يعزى إليها الأثر الفعال والمباشر في التغيرات السكانية التي تشهدها المجتمعات، وذلك ليس فقط لأنها غالبا ما تفوق معدلات الهجرة والوفيات، بل لكونها تتميز عن هذه الأخيرة في أنها ليست حتمية يفضي إليها الإنسان، ومن ثمة فهي أقل ثباتا منها كما سيأتي بيانه معنا في التفصيل الأتي.

1. نظرة حول حجم نمو لسكان العالم: تضاعف عدد سكان العالم عدة مرات منذ تاريخ 1850، حيث كان عددهم حينها يقدر ب 1100 مليون/نسمة، ومع نهاية القرن العشرين أصبح عدد سكان العالم يقدر ب 25 بليون نسمة، أي كثافة شخص واحد لكل ياردة مربعة، مع التمييز بين النمو الذي يرجع إلى الزيادة الطبيعية وذلك الذي يرجع إلى اشتداد تيار الهجرة الوافدة، حيث يمكن القول بأن النمو السكاني الذي سجل في العالم القديم (أوربا، لإفريقيا، أسيا) كان سببه المباشر الزيادة الطبيعية، في حين يرجع النمو السكاني الحديث (المسجل في بعض المناطق كاستراليا)، بالدرجة الأولى إلى حركة الهجرة الوافدة، حيث تشير البيانات الدولية في هذا الصدد إلى الزيادة في حجم السكان وارتفاع أعداد مختلف الفئات العمرية للسكان، وتبقى أكثرها زيادة هما الفئتان اللتان يتراوح سنهما ما بين (1-5 سنوات) و(20-35 سنة)، حيث تنجم الزيادة الأولى عن الارتفاع في أعداد المواليد، أما الفئة الثانية فهي متأتية من ظاهرة الهجرة[1].

2. تعريف الخصوبة: تعني الخصوبة **لغة** كثرة الكلأ والعشب في مكان ما، ومنه خصيبة وذهن خصيب. أما اصطلاحا فيقصد بالخصوبة في علم الأحياء القدرة على الحمل وتهيؤ البويضة للتلقيح بعكس العقم، أما في علم السكان فيراد بها العدد الواقعي لمن يولدون أحياء، فهي إذن خصوبة واقعية، وهي تختلف في ذلك عن الخصوبة الطبيعية، والتي تشير إلى القدرة على الانسال، فيقال زوج وزوجة مخصبان أي يقدران على الانسال وليس عقيمين، فخصوبة الزوجين هي عدد أطفالهما الذين يولدون أحياء، وهي خصوبة مقصودة أو مخططة، والأسرة المخصاب من ولدت ولو طفلا بعكس الأسرة العقيم، أما خصوبة السكان أو أي طبقة منهم فتعني العدد التكراري أو المعدل الإجمالي للمواليد بينهم[2]. كما تعرف بأنها المقدرة الفسيولوجية على الإنجاب أو القدرة على الحمل، والتي تبدأ مرحلتها في سنوات البلوغ مع بداية نزول الطمث، وظهور الميزات الأنثوية الثانوية وبدء المبيض بإفراز البويضات للإخصاب[3].

تختلف الخصوبة من مجتمع إلى أخر، كما أنها تختلف من مكان لأخر، ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد، وذلك نتيجة جملة من المعطيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ومن هنا تتلخص أهمية دراستها، حيث نجد بأن الاختلاف في مستويات الخصوبة

---
1. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 76.
2. د. خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص 175.
3. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 85.

من بيئة لأخرى، تتسبب في أثر عميق في تركيب السكان العمري، وذلك لأن ارتفاع مستواها يؤدي إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني، واتساعها وحدوث ما يعرف بظاهرة التجديد، وبتالي انخفاض مستوى كبار السن إلى مجموع السكان، الأمر الذي ينجم عنه نتائج اقتصادية واجتماعية متعددة تنعكس بعدها على معدلات النمو السكاني في المجتمع[4].

3. <u>مقاييس احتساب الخصوبة</u>: يحصي المختصين في حقل الدراسات السكانية، عدد كبير من المقاييس الحسابية المستخدمة في مجال قياس الخصوبة، والتي تتباين تبعا للعمليات الإحصائية المراد الحصول عليها، كما أن لكل منها مزاياه وعيوبه، سواء من حيث سهولة الحصول عليه أو من حيث الدلالة التي يبرزها، والتي من بينها نذكر ما يلي:

2.1. ***معدل الزيادة الطبيعية للسكان:*** ويستخرج هذا المعدل بأخذ صافي المواليد والوفيات ونسبتها إلى عدد السكان في منتصف السنة التي أخذ لها صافي المواليد والوفيات، والذي يترجم رياضيا بالقاعدة التالية:

م.ز.ط= عدد المواليد – عدد الوفيات(في سنة واحدة) x 1000/ عدد السكان في منتصف السنة[5]

2.2. ***معدل المواليد الخام:*** يعد أبسط المقاييس المستخدمة في هذا المجال، وأكثرها سهولة ويسر في عمليات احتسابه، والتي تتم عن طريق القاعدة التالية:

م.م.خ= عدد المواليد الأحياء في السنة x 1000/ عدد السكان في منتصف السنة[6]

ويبين هذا المقياس المستوى العام للخصوبة منسوبة إلى المجتمع ككل، دون النظر إلى التركيب السكاني المتباين من حيث العمر والنوع والنشاط والخصائص الديموغرافية الأخرى، وهو ما لا يسمح له بإدراك الفوارق والتباينات الموجودة في مستوى الخصوبة بين الطبقات المختلفة. وكمثال على ذلك نذكر بأن معدل المواليد الخام في مصر سنة 1994 قدر ب 29.7 في الألف، وذلك باعتبار أن عدد المواليد الأحياء في تلك السنة بلغ 1.719.971، في حين بلغ عدد السكان في منتصف سنة 1994 ب 57.911.000 نسمة[7].

2.3. ***معدل الخصوبة العام:*** ويعرف بأنه نسبة المواليد الأحياء إلى عدد الإناث فيما بين سن (15–49 سنة)، أو في بعض الأحيان من (15–44 سنة) حيث تكون الخصوبة ضعيفة جدا بعد تجاوز ال 45 سنة. والغرض منه تحديد معدل الإناث المحتمل أن يكن أمهات، وذلك عبر استبعاد جميع الذكور ومجموعات أخرى من الإناث خارج فترة الحمل الطبيعية، من دون اللواتي يقعن ما بين فئتي العمر (15–49) سنة، حيث يتم احتسابه عن طريق القاعدة التالية:

4. د. فتحي محمد أبو عيانة، ص 69.
5. د. خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص 190.
6. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 119.
7. د. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 69

م.خ.ع = عدد المواليد أحياء في السنةx 1000 ÷ عدد الإناث في سن (15-49) في منتصف السنة

غير أن حساب هذا المعدل لا يكون له داع فعلا، إلا في حال وجود مجتمعات سكانية ذات بنيات عمرية مختلفة جدا، وخاصة عندما لا يكون من الممكن بسبب نواقص إحصائية، أو كون عدد السكان قليل جدا حساب معدلات أكثر تعقيدا[8].

مثال: م.خ.ع في مصر سنة 1994= 13.078.000/1000x1.719.971= 131.5 في الألف[9].

2.4. ***معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة***: وهو أدق من المعدلين السابقين، والبيانات اللازمة لاحتسابه هي عدد المواليد المسجلين والمبوبين حسب عمر الأم، وعدد السكان الإناث في كل فئة عمرية (والتي تكون عادة فئة خمسية) في المدى العمري الممتد ما بين (15-49 سنة) مبوبة في نفس فئات عمر الأم، وهو بذلك يأخذ الصيغة التالية:

م.خ.ع.ن.خ=	***عدد المواليد خلال سنة للإناث (الوالدات) في فئة عمرية ما 1000 x***
	عدد الإناث في نفس الفئة العمرية في منتصف السنة[10]

جدول يوضح معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة في المجتمع المصري (في الألف)

الفئة العمرية بالسنة	1980	2005
أقل من 20	87	48
24-20	256	175
29-25	280	194
34-30	239	125
39-35	131	63
44 -40	53	19
45 فأكثر	12	02
المجموع	**10580**	**626**

المصدر: د. مصطفى عمر حمادة، **الأنثروبولوجيا والتنمية السكانية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص125

وتكمن أهمية احتساب هذا المعدل في كون أن المواليد ليسوا نتاجا لكل سكان المجتمع، ولكنهم نتاجا مجموعة سكانية لها خصائصها الديموغرافية المميزة، وخاصة في مجال التركيب العمري الذي تختلف فيه الكثير من المجتمعات. وليس تساوي معدلين للمواليد في مجتمعين قرينا

---

[8]. رولان بريسا، مرجع سابق، ص 248.

[9]. د. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 72.

[10]. د. مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص 124.

بتساوي نمط الخصوبة بينهما، ذلك لأن التركيب السكاني له تأثير كبير، فإذا كان أحدهما يتمتع بنسبة عالية من الإناث في سن الحمل مثلا، فإن احتمالات الزيادة في عدد سكانه مستقبلا تبدو أكبر من مثيلاتها في مجتمع أخر يتميز بقلة نسبة الإناث في سن الإنجاب، ولعل مرجع ذلك هو كون أن الأنثى هي المصدر الرئيسي للخصوبة والموضع الحقيقي لها. ويرجع اختلاف معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة من شعب لأخر، إلى مجموعة من العوامل: كمتوسط السن عند الزواج للأنثى، ونسبة الترمل للإناث اللائي هن في سن الخصوبة، ومعدل زواج الأرامل منهن، ثم مدى ممارسة وسائل تنظيم الإنجاب[11].

2.5.***معدل الخصوبة الكلية:*** ويرتبط بمعدل الخصوبة الخاصة مقياس أخر وهو معدل الخصوبة الكلية، والذي يعني متوسط عدد المواليد الذين يمكن أن تنجبهم المرأة الواحدة طوال سنوات قدرتها على الإنجاب، والذي يترجم بالعلاقة التالية:

م.خ.ك= معدل الخصوبة *العمرية النوعية* الخاصة x 1000/5

ومثال ذلك أن معدل الخصوبة الكلية **بجمهورية مصر** في سنة 1980 =**10580**x1000/5= 5.3 مولودا، أما في سنة 2005 فقدرت ب=626x1000/5 =3.1 مولودا.

وبالرغم من أن قدرات النساء الفسيولوجية على الإنجاب تصل إلى 35 عاما، باعتبار أن إمكانية الحمل تمتد ما بين 15-49 سنة، إلا أنه توجد هناك نسبة من الإناث عقيمات طبيعيا خلال هذه الفترة، وليس من المعروف تمام نسبة العقم الطبيعي للإناث حسب الفئات العمرية، ولكن بعض الدراسات استنتجت أن هناك نموذجا افتراضيا للقدرة على الإنجاب، يدل على أن نسبة الإناث القادرات على الإنجاب ترتفع من 01% عند سن 14، حيث تظل منخفضة بالنسبة للأعمار التي تقل عن 20 سنة، لتصل إلى الحد الأقصى وهو 93% عند سن 22، ثم تبدأ في الهبوط التدريجي بعد ذلك بالتقدم في العمر حتى سن 50 لتصل مرة أخرى إلى 01 فقط[12].

2.6.***معدل التكاثر الإجمالي:*** تمثل الخصوبة الكلية المحسوبة من الخصوبة العمرية النوعية الخاصة، تمثل عدد الأطفال الذين تنجبهم الأنثى التي تمر بفترة الحمل، وهو العدد الذي يشمل عدد المواليد الذكور والإناث معا، ولما كان موضوع الخصوبة يتركز حول الإناث تحديدا، باعتبار أنهن الموطن الحقيقي للخصوبة، فقد سعت الدراسات الديموغرافية المختصة إلى محاولة تقدير عدد أمهات المستقبل، وذلك عن طريق دراسة المواليد الإناث، بغية التعرف على عدد ما تنجبه الأنثى التي تجتاز فترة الحمل من إناث، تمثل كل واحدة منهن حلقة في سلسلة البقاء للجنس البشري. والمقياس المستخدم في ذلك هو معدل التكاثر الإجمالي، والذي يعبر عن عدد الإناث اللواتي تلدهن للمرأة الواحدة، في المدى العمري (15-49 سنة) وذلك بافتراض بقاء هذا العدد المولود حيا على قيد الحياة طوال مدة الإنجاب، وكذا بقاء معدل الخصوبة العمرية الخاصة ثابتا

[11]. د. مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص 126.
[12]. د. مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص 127.

كما هو عليه في سنة الأساس. وهو في ذلك يعتبر تطوير بسيط لمعدل الخصوبة الكلية، والتمييز الوحيد بينهما هو أن معدل التكاثر الإجمالي يخص المواليد الإناث بدلا من جملة المواليد، ويمكن حسابه بسهولة للإناث حسب فئات أعمارهن وبنفس طريقة معدل الخصوبة الكلي.

م. ت. إ= معدل الخصوبة الكلية/ نسبة النوع عند المولد (وهي نسبة الذكور إلى الإناث)

<u>مثال عن معدل التكاثر الإجمالي في مصر سنة 1992</u>: إذا افترضنا بأن معدل الخصوبة الكلية في تلك السنة قدر ب 3.8، ونسبة النوع تقدر منذ سنة 1986 ب 105 (أي 105 مولود ذكر مقابل كل 100 مولود من الإناث)، فإننا سوف نجد بأن: **م.ت.إ= 3.8/(105-100)= 1.5 مولودة.** أي أن كل امرأتين تجتازا فترة الحمل في مصر تنجبان حوالي 03 إناث، واللواتي يمكنهن مواصلة الإنجاب في المجتمع من بعدها، وهو معدل مرتفع إذا ما قورن بالبلاد المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أين يصل المعدل إلى حوالي نصف مثيله في مصر[13].

2.7. ***<u>نسبة الأطفال إلى النساء في سن الحمل</u>:*** وهو مقياس شائع الاستخدام، ويستخدم في حالة عدم وجود إحصاءات حيوية كاملة يمكن منها اشتقاق المعدلات السابقة، حيث نحصل عليه كالأتي:

عدد الأطفال الذين يقل عمرهم عن 05 سنوات/ عدد النساء في سن الإنجاب

ويرتبط هذا المقياس بالتعداد السكاني، ولذلك فإن الدقة في بيانات التعداد تؤثر تأثيرا كبيرا على دقة هذا المقياس، والذي نجد أن من أبرز عيوبه هو أن قيمة البسط، أي عدد الأطفال الذين هم دون سن الخامسة، يمثل الباقي على قيد الحياة، مجموع الذين تم إنجابهم خلال الخمس سنوات السابقة على التعداد، وعلى ذلك فإن النسبة بينهم وبين النساء في سن الحمل لن تنتج مقياسا دقيقا، وتكون دلالتها في الغالب غير مباشرة، وتستخدم في مقارنة مستويات الخصوبة بصفة عامة بين الأقاليم أو بين بعض الأقطار[14].

3. <u>العوامل المؤثرة في الخصوبة</u>: يختلف معدل الخصوبة داخل كل مجتمع من فئة اجتماعية إلى أخرى، وذلك تبعا لمجموعة من المعطيات أبرزها ما يلي:

أ. <u>حجم الأسرة</u>: وفق علماء الديموغرافيا الاجتماعية خلال العقود الأخيرة، في البرهنة على صحة الافتراض القائل بأن الأسرة الممتدة تشجع على الزواج المبكر وشيوع الزواج، مما يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة. ويفسر ذلك حسب **كينجزلي ديفز** بأن الملامح البنائية للأسر الممتدة (مثل التضامن السوسيواقتصادي)، تشجع على شيوع ظاهرة الزواج المبكر وكبر حجم الأسر، لتقوية الروابط الأسرية، وتخفيف أعباء تربية الأبناء ورعايتهم في كنف الوالدين، من خلال الإنجاب المبكر وارتفاع الخصوبة[15].

---

[13]. د. فتحي محمد ابو عيانة، المرجع السابق، ص 74.
[14]. د. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 82.
[15]. د. مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص 187.

ب.وسائل منع الحمل: تأثر وسائل منع الحمل على معدلات الخصوبة تأثير عكسيا، حيث تشير اليوم نتائج العديد من الدراسات، إلى أن إلمام الزوجات بوسائل منع الحمل، عملية تؤدي إلى انخفاض الخصوبة، ويبدو هذا التأثير بشكل أكثر وضوحا في الأسر الممتدة عنها في الأسر النووية.

لكن ذلك لا يشكل قاعدة عامة، أين يتم في بعض الأحيان لجوء الزوجات لاستعمال وسائل غير مأمونة لمنع الحمل، أو اللجوء لاستخدام وسائل تقليدية، أو عدم الاستعمال الصحيح لها، مما يضعف مقدرتها على التأثير العكسي على نسب الخصوبة.

ت. التركيب العمري: تختلف معدلات الخصوبة باختلاف عمر الزوج، حيث تشير اليوم بيانات العديد من الدراسات الحديثة، إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائيا بين هاذين المتغيرين، وذلك رغم أنها لا تبدو واضحة في الفئات العمرية الأولى، ثم سرعان ما تبدأ في البروز بعدها، وذلك ابتداء من الفئة العمرية 30-34 سنة.

أما بالنسبة للزوجة فالأمر مختلفا كلية عن الرجل، حيث تعرف العلاقة بين المتغيرين بأنها ذات طابع عكسي دال إحصائيا، إذ تصل الخصوبة مستوياتها الدنيا إذا تم الزواج في سن متأخرة والعكس صحيح، مما يعني أن الزواج المبكر يعد أحد العوامل الرئيسية المسئولة عن ارتفاع الخصوبة[16].

ث.التقدم في التحصيل العلمي: يميل العديد من الديموغرافيين إلى التسليم بالرأي القائل، بأن الأمية تمثل بيئة مشجعة على ارتفاع مستوى الخصوبة، وأن للتعليم تأثيرا مباشر في خفض معدلاتها، وذلك من خلال ما يأتي:

- يحد التعليم من عمل الأطفال داخل المنزل وخارجه.
- التعليم يجعل الأطفال مكلفين ماديا، بدلا من أن يكونوا منتجين.
- نظام التعليم يجعل الأطفال عبئا على الأسرة والمجتمع على حد سواء، لأن إعداد الفرد يعتبر من أولى واجبات الأسرة، لأنه عماد المستقبل بالنسبة للمجتمع الذي تشكل الأسرة أحد أعضائه.
- يعجل التعليم بحدوث التغير الاجتماعي والثقافي، ويمكن من خلق ثقافات جديدة تحل مكان الثقافات التقليدية في المجتمع.
- تتبع أغلب المجتمعات النامية اليوم، نظما تعليمية تدعو لتكريس القيم الغربية، بما في ذلك الدعوة إلى خفض معدلات الخصوبة. ويزداد تأثير التعليم بشكل أكبر في حالة تعليم الزوجة عنها في حالة تعليم الزوج، مما يعني أن تعليم الزوجة يكون أشد تأثيرا على الخصوبة من تعليم الزوج[17].

---

16. د. مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص 205-206.
17. د. مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص 205.

كما تختلف معدلات الخصوبة بين الأقطار أيضا، وذلك بفعل العديد من العوامل السوسيوثقافية والاقتصادية، ولا سيما ما يترتب عنها من أثار في مجال تحرر المرأة وخروجها للعمل، والقضاء على التقاليد والعادات البالية...

المحاضرة العاشرة: الوفيات

تمهيد: تمثل هدرا للمورد البشري في أي مجتمع إنساني، وهو ما يجعل منها عامل بالغ التأثير في تغيير التركيبة السكانية، كما أنها مؤشر مهم على عديد الظواهر التي يمكن في ضوئها التمييز بين مجموعة سكانية وأخرى، وبين مجتمع وأخر في أي مكان وزمان. فهي تعد حدث حيوي تتجمع وتسجل له الإحصاءات، وهي العوامل التي سنسعى إلى طرقها بالتفصيل في هذه المحاضرة.

1. *تعريف الوفاة*: مفرد كلمة وفيات، وتعرف في معاجم اللغة العربية بأنها المنية، والوفاة هي الموت، ويقال توفي فلان وتوفاه الله إذا قبض نفسه، وفي الصحاح إذا قبض روحه، وقيل أيضا توفي الميت إذا أستوفى مدته التي وفيت له وعدد أيامه وشهوره وأعوامه في الدنيا. أما في المنظور القانوني فهي انتهاء شخصية الفرد، وذلك يعني أن الموتى لا يعدون أشخاصا في نظر القانون المدني، ويتم إثبات واقعة الوفاة بالسجلات، كما يجوز الإثبات ببعض الطرق الأخرى كالشهود مثلا[1].

كما تعد الوفاة واقعة طبية أيضا، باعتبار أن الطبيب هو المعني الأول بتحديد هذه الواقعة، والتي تعرف لدى أهل هذا الاختصاص بأنها: "**انتهاء حياة إثر توقف الأجهزة الجسمية عن أداء مهامها، أو توقف مظاهر الحياة**" وهذا ما يسمى في العرف الطبي بالموت الجسدي، في يحين عرفها آخرون بأنها "**التوقف بدون عودة لجهازي التنفس والدوران**". وقد مكن تقدم الطب الحديث، وإمكانية التدخل ألاستعجالي من استمرارية عمل القلب والرئتين بوسائل اصطناعية، حيث توجد هناك أجهزة مختلفة تستطيع أن تعيد التنفس وضربات القلب حتى عند تلف الدماغ، وهو ما أدى إلى بروز ما بات يعرف بموت جذر الدماغ، والموت أيضا هو "**توقف الأجهزة الحيوية في الجسم**"، حيث يعتمد استمرار الأفعال الحيوية على سلامة الأجهزة الثلاثة في الجسم البشري، وهي الجهاز التنفسي، والدوران والجهاز العصبي، فإذا توقف عمل أحدها أختل عمل الآخرين، ثم توقف وأنتهي الأمر بالموت. في حين تعرفها **منظمة الصحة العالمية** بأنها "الانتهاء التام لجميع مظاهر الحياة في أي وقت بعد حدوث ولادة حية، أي توقف الوظائف الحيوية بعد الولادة دون القدرة على الحياة بعد الإغماء". وعليه فهي هنا لا تشمل وفاة الأجنة. وهو التعريف الذي يحظى باعتماد واسع من قبل الكثير من دول العالم.

أما ما يمكننا التسليم به في الأخير، فهو إن الوفاة بصورة عامة ضد الحياة، وهي ظاهرة حياتية (بيولوجية) اجتماعية، وهي تشير في التحليل الاجتماعي أو الديموغرافي إلى العدد التكراري لظاهرة الوفاة في أوساط السكان[2].

---

[1]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 77.

[2]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 77-79.

2. مقاييس احتساب الوفيات: يمكن الحكم على مستوى الوفيات السائد في أي مجتمع، عن طريق مجموعة من المقاييس المرتبطة به، والتي تتمثل عادة في معدل الوفيات العمري النوعي، معدل الوفيات الخام، ومعدل الوفيات الأطفال الرضع، ثم معدل الوفيات النسبي...

2.1. معدل الوفيات الخام: وهو أبسط المقاييس وأكثرها شيوعا، كونه يمثل مجموع الفئات العمرية والنوعية في سنة معينة إلى عدد السكان الكلي، وسمي بالخام لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الفروق في الوفاة حسب التركيب العمري والنوعي، ويكتب بالصيغة الرياضية التالية:

م. .و.خ= عدد الوفيات خلال سنة معينة x 100÷عدد السكان الكلي في منتصف السنة

وكمثال على ذلك، نذكر أن معدل الوفيات في سنة 1994 بمصر قدر ب: 414643*57.911.000/1000= 7.2 في الألف[3]. في حين قدر معدل الوفيات الخام **بتونس** في سنة 1999 ب: 56735x9455900/1000= 6%، وحيث أن معدل المواليد الخام في تونس في نفس السنة قدر ب 16.1% من السكان، فإن معدل الزيادة الطبيعية يصبح مساويا لحاصل الفرق الناجم عن العملية التالية: 16.1−6= 10.1[4].

ولهذا المعيار مزايا عديدة، من أهمها أنه يبين مستوى الوفاة لمجتمع بأكمله في سنة ما، إلا أن عملية مقارنة الوفيات بين المجتمعات المختلفة، أو مجموعات سكانية متنوعة على أساس المعدل الخام، تعتبر غير مفيدة جدا وغالبا ما تكون خادعة، إذا حاولنا أن نستنتج منها معلومات حول القيمة الخاصة بهذه الوفيات، وذلك لأن المعدل الخام هو عبارة عن وسط مرجح للعلاقات العمرية، وليس لمعاملات الترجيح أي علاقة مع الوفاة، لأن هذه المعاملات هي عدد الأفراد في مختلف المجموعات العمرية في المجتمع[5]، الأمر الذي يصعب من الوصول إلى تفاسير حقيقية على أساس دلالة المعدل الخام للوفاة فقط، ويجعل من الدراسات المتعمقة كثيرا ما تمتد إلى احتساب معدلات الأخرى، والتي تعتبر أكثر دقة وتفصيلا من معدل الوفيات الخام.

2.2. معدل الوفيات حسب العمر: وهو معدل خاص بكل فئة عمرية، حيث يتعامل مع عدد الوفيات في سنة معينة لأشخاص في سن معين، ويقسم على متوسط عدد السكان لنفس الفئة العمرية، وذلك لأن العمر يعتبر متغيرا هاما في تحليل بيانات الوفاة، والتي يجب أن تكون مبوبة حسب التركيب العمري، أين تعد الفئات العمرية ذات 05 سنوات الصورة الشائعة في حساب معدلات الوفيات الخاصة بالعمر، وتأخذ معادلته الصيغة الرياضية التالية:

معدل الوفيات في سن ما= العدد السنوي للوفيات بهذا العمر x 1000÷عدد السكان هذا العمر في منتصف السنة

---

[3]. د. فتحي أحمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 121.

[4]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 115.

[5]. رولان بريسا، مرجع سابق، ص 176.

ومن المفيد أن تحسب هذه المعدلات للذكور والإناث أيضا، حيث كثيرا ما تتأثر الوفيات بعامل السن والنوع، **وبذلك تصبح معدلات عمرية نوعية**، ويتم احتسابها حينئذ بالطريقة التالية:

معدل وفيات جنس معين= العدد السنوي لوفيات الجنس (ذ/إ)x 1000 ÷عدد الجنس (ذ/إ) في منتصف السنة[6]

ويفيدنا هذا المقياس كثيرا في مجال إحكام ودقة عقد المقارنة بين المجتمعات المختلفة، أو بين الفئات السكانية أو الطوائف المختلفة داخل المجتمع الواحد، كما يفيد أيضا في الإشارة إلى الدور الذي تلعبه متغيرات ديموغرافية متنوعة مثل (العمر، النوع، مدة المباعدة بين الولادات...) في تغير التأثير على هذا الحدث الحيوي.

2.3 *معدل وفيات الرضع:* يقيس هذا المعدل حالات وفاة الأطفال في السنة الأولى من ميلادهم، ويعرف اعتياديا بكونه النسبة في سنة معينة بين عدد وفيات الأطفال الأقل من سنة، على عدد المواليد الأحياء في ذات السنة، وهو الذي يكون مرتفعا دائما عن معدل الوفيات الخام، حيث قدر على المستوى الدولي حسب بيانات سنة 2006 ب 53.7 في كل ألف مولود، ويعكس مدى ما تقدمه الدولة من خدمات صحية لائقة لمواطنيها، ويكون انخفاضه أول خطوة في مسار انخفاض مستوى الوفيات في المجتمع ككل[7]، ويتم احتسابه بالصيغة الرياضية التالية:

عدد حالات وفاة الأطفال (أقل من سنة) 1000x ÷ عدد المواليد الأحياء خلال نفس السنة

وكمثال على ذلك، نذكر أن معدل وفيات الرضع ب فرنسا سنة 1954، قد قدرت ب 36.5 في الألف، وذلك بعد أن بلغت عدد حالات وفاة الأطفال الذين هم دون السنة ب 294892 حالة، في حين بلغ عدد المواليد الأحياء خلال نفس السنة 807208[8].

2.4. معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة: ويسمى أيضا بوفاة المواليد المبكرة، وذلك لأن جزء معتبر من وفيات الرضع يتأثر بظروف الميلاد التي تلي مباشرة لحظة الميلاد، والتي جرت العادة على قياسها بمعدلات الوفيات للشهر الأول من العمر، وهي التي يتم احتسابها بالصيغة التالية:

عدد الوفيات في الشهر الأول من الميلاد x 1000 ÷ عدد الأطفال المولودين خلال نفس الشهر

2.5. *<u>معدل الوفيات حسب السبب:</u>* وهي من المعدلات المستخدمة في دراسة الوفيات في المجتمعات المختلفة، حيث يبين مستوى الصحة العامة والأمراض السائدة وتفاوت دورها في الوفيات التي تحدث للأفراد. وتصنف الوفيات في الكثير من الأقطار حسب الأسباب التي أدت إليها، وتعد هذه المعدلات أساسا هاما لمقارنة الدول حسب مستواها الصحي السائد. وتحسب كما يلي:

---

[6]. فراس البياتي، مرجع سابق، ص 82.

[7]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 119.

[8]. رولان بريسا، مرجع سابق، ص 180.

العدد السنوي لوفيات سبب ما x 100000 ÷ مجموع السكان في منتصف تلك السنة

وكمثال على ذلك نجد أن معدل حالات الوفاة بأمراض الجهاز الدوري الدموي في فرنسا سنة 1992، قدرت ب120 حالة وفاة بين كل 100 ألف شخص، وذلك على أساس أن عدد المتوفين بأمراض الجهاز الدموي خلال تلك السنة قدر ب 69498 حالة في 100.000 نسمة في حين قدر المجموع الكلي لعدد سكان حينها ب 57.915.000 نسمة[9].

2.6. ***معدل الوفيات حسب المهنة والحالة الاجتماعية والاقتصادية:*** كما يمكن أيضا حساب معدل الوفيات الخاص بمجموعات سكانية محددة حسب نشاطها الاقتصادي أو حسب المهن التي يمارسها الأفراد، وذلك حسب الصيغة الرياضية التالية:

عدد وفيات مهنة معينة في سنة ما x 1000÷ عدد السكان في نفس المهنة ونفس السنة

وترجع أهمية معدل الوفيات المهني، إلى قدرته على تحديد مخاطر الوفاة المرتبطة بالمهن المتعددة التي يشملها النشاط الاقتصادي في المجتمع، فالتعدين والعمل في المحاجر والصناعات الكيماوية أكثر خطورة من العمل المكتبي، أو التجاري... مع التأكيد على أن هذا النوع من الوفيات المهنية ليست ناجمة بأكملها عن ظروف العمل المختلفة، بل ترتبط باختلاف المهنة، ومستوى الدخل، والحالة التعليمية، كما أن من الأمور الهامة في معدلات الوفيات المهنية أن تكون خاصة بالعمر والنوع، وذلك لاختلاف المهن اختلافا كبيرا في التركيب العمري النوعي للعاملين بها[10].

2.7. ***جداول الحياة:*** كما تعتمد كثيرا عملية دراسة الوفيات حسب العمر والنوع على ما يعرف بجداول الحياة، والتي تعتبر أدق من المعادلات التي سبق ذكرها[11]، والتي هي عبارة عن جداول إحصائية تنشأ على أساس الظروف السائدة للوفاة حيث يبين مستواها عند أي فئة عمرية خلال فترة أساس معينة وتوقع الحياة عند هذه الفئة أو ما يعرف بأمد الحياة، والغرض من هذه الجداول هو حساب عدد الوفيات لكل فئة عمرية، وعدد الباقين على قيد الحياة، ومتوسط عدد السنوات التي يحتمل ان يعيشها كل منهم، حيث تعتمد دقة هذه الجداول على الدقة في الإحصاءات الحيوية والتعدادات السكانية، ومن ثمة فإنه من السهل إنشاؤها في الدول المتقدمة، وبالرغم من ذلك فإن جانا كبيرا من تحليل الوفيات يتم دون الرجوع إليها[12].

3. ***الأسباب المفضية إلى الوفاة:*** تتعدد الأسباب المفضية إلى الوفيات لدى السكان بمختلف الأعمار، وذلك بغض النظر عن الجنس نورد ما يلي:

---

[9]. د. فتحي أحمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 125

[10]. د. فتحي أحمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 126

[11]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 147.

[12]. د. فتحي أحمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 120.

أ. ***الأمراض:*** وتعد مسبب رئيسي للوفاة في الكثير من الدول الفقيرة، لا سيما تلك التي تقع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي انخفض متوسط عمر السكان في العديد منها إلى ما دون 40 عاما، كما هو الحال في رواندا مثلا، وهي الأمراض التي يمكن تصنيفها إلى:

➢ **البيولوجية** وتسمى اصطلاحا بأمراض العصر، وتنجم عن تدهور بيولوجي يصيب مكونات الجسم، ومن أمثلتها نذكر: أمراض القلب والشرايين والذبحات الصدرية، السكري والسرطان، تشمع الكبد، قرحة المعدة والإثني عشر... وهي التي ترتفع معدلات الإصابة بها أكثر في الدول الصناعية المتقدمة كدول المجموعة الاقتصادية الأوربية، و.م.أ، اليابان... حيث تتسم في مجموعها بالديمومة، والتعديلات غير القابلة للاسترجاع، كما أنها تتطلب عناية فائقة.

➢ **المعدية:** وهي أمراض قابلة للانتقال من شخص إلى أخر، من خلال عمليات الاتصال التي تتم بين الناس، والتي من أبرزها نذكر: الكوليرا، الحصبة، الملاريا، الجدري، الايدز، أمراض اللفحة الصدرية، السعال الديكي، الدفتيريا، السحايا، التيفوئيد... وهي الأمراض التي تزيد معدلات الإصابة بها في الدول النامية مقارنة بالمتقدمة، جراء تردي الإطار البيئي والحياتي الذي تقطنه فيه قطاعات واسعة من سكان تلك البلاد، فضلا عن النقص المسجل في مجال الخدمات الصحية المتاح لهم[13].

➢ **الاجتماعية:** وتنتشر غالبا بين سكان الدول المتخلفة اقتصاديا، وتسمى كذلك بأمراض الفقراء، من شاكلة السل، الأمعاء وفقر الدم....

ب. ***الفقر:*** يؤثر سلبا على نوعية غذاء ملايين من البشر، وكذا نوعية السكن ونمطه وفرص التعليم... وقد أثبتت الدراسات الحديثة وجود ارتباط وثيق بين معدلات الوفيات ومتوسط الدخل الفردي، فكلما انخفض هذا الأخير زاد معدل الوفاة خاصة عند الأطفال.

ت. ***الحروب:*** وتعد أهم العوامل المباشرة للوفاة في الكثير من مناطق العالم، حيث تتسبب إلى جانب إزهاق أرواح عشرات الآلاف من سكان الدول المتصارعة، في نقص حاد في معدل الولادات أيضا، كما حدث إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث قدرت الخسائر البشرية في الأولى ب 22 مليون نسمة، ونقص في الولادات قدر بحوالي 9.10 مليون نسمة بالنسبة للاتحاد السوفيتي فقط، أما الحرب العالمية الثانية فقد سببت خسائر أعظم وأشد تأثيرا على الصعيد البشري. والشأن ذاته ينسحب كذلك على النزاعات الإقليمية الأخرى، حيث فقد العراق مثالا لوحده في نزاعه مع إيران ما بين (1980-1988) حوالي 01 مليون نسمة، وفقد مثلهم من جراء حرب الخليج الأولى (1990-1991)[14]، والأمر عينه أيضا يحدث في **أفغانستان** من سنة 1978 إلى غاية يومنا هذا، وفي **رواند** و**بورندي** في سنة 1994، و**البوسنة والهرسك** (1996-1998)، وفي مالي والكثير من مناطق العالم الأخرى...

---

[13]. د. منير عبد الله كرادشة، مرجع سابق، ص 140-141.

[14]. فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص 99-100.

ث. *الكوارث الطبيعية:* قدر عدد الكوارث الطبيعية على تنوع أصنافها (أعاصير، فيضانات، براكين، زلازال...إلخ)، التي تعرض لها المجتمع الإنساني على مدار الفترة الممتدة ما بين (1974-2003)، بأكثر من 6367 كارثة. حيث تزايد عددها من أقل من 100 كارثة قبل سنة 1975، إلى حوالي 550 كارثة في سنة 2000، مسجلة بذلك زيادة بنحو 04 أضعاف عما كانت عليه من قبل، مفضية إلى وفاة 02 مليون شخص عبر مختلف مناطق العالم[15].

ج. *الحوادث المرورية:* وباتت اليوم تعد عامل حاسم في إزهاق أرواح حياة الآلاف من الأفراد سواء في البلاد المتقدمة منها أو النامية على حد سواء[16]، وذلك جراء المعدلات القياسية التي باتت تسجلها سنويا في مختلف مناطق العالم، حيث تعتبر بيانات البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، أن حوادث الطرق تعد هي السبب الرئيسي الثاني للوفيات بين سكان العالم، بالنسبة للفئة العمرية الممتدة ما بين (5-29) سنوات، وهي السبب الثالث للوفيات في العالم، بالنسبة لمنتسبي المرحلة العمرية المتراوحة ما بين (30-44) سنة، حيث تؤدي بحياة 2.1 مليون شخص سنويا، ويتوقع أن تزيد نسبة الوفاة بها بحلول سنة 2020، بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط إلى حدود 80%. الأمر الذي دعا بالبعض إلى تصنيفها في خانة الحروب المدمرة التي تتعرض لها الكثير من المجتمعات الإنسانية[17]، مع فارق بسيط يكمن في كون الحرب تقوم لتنتهي في يوم ما، أم حوادث المرور فغير محدودة بآجال معينة لتنتهي فيها.

---

[15]. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **تعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية**، ترجمة: ديانا نغوي، عمان، ص 16.
[16]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 118.
[17]. أ.د عامر بن ناصر المطير، **حوادث المرور في الوطن العربي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2006، ص 09.

المحاضرة الحادية عشر: الهجـــرة

تمهيد: تعد الهجرة ظاهرة سوسيوجغرافية تميز بها السكان على مر العصور، ومثلت عاملا له فعاليته المباشرة في تغير معادلة التركيبة السكانية لأي مجتمع ما، الأمر الذي جعلها محط اهتمام مختلف الحقول المعرفية، والتي انتهت لاستخلاص عدد من الحقائق التي تلقي الضوء على: المقصود بها، عواملها، وتقديرها... كما سيتضح ضمن محاور هذه المحاضرة.

1. تعريف الهجرة: حظي مصطلح الهجرة بعدد كبير من التعاريف، جراء سعة استعماله من طرف العديد من التخصصات، والتي سعت جميعها إلى مقاربة المعنى الحقيقي المراد به، كما سنأتي على ذكرها فيما هو أتي.

1.1. لغة واصطلاحا: اشتقت كلمة الهجرة في اللغة العربية من الهجر، وهي ضد الوصل ومنها التهاجر أي التقاطع، ومنها أيضا جاءت مفردات (هجره، هجرا، وهجرانا) أي بمعنى صدمه وقطعه أي ضد وصله، وعلى ذلك فكلمة الهجرة من هجر والاسم من **(التهاجر)**، وهي الخروج من أرض إلى أخرى، والصفة هنا هي **(تهاجر)** والجمع هو **(مهاجرون)**. وقد ورد مفهوم الهجرة في الأحاديث النبوية الشريفة والقرآن الكريم بهذه المعاني السابقة، وذلك عندما التمس النبي صلى الله عليه وسلم أرضا جديدة تصلح للدعوة الكبرى التي نادى بها مبشرا ونذيرا، وثبت ذلك في قوله: ((**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه**)). وأيضا في قوله عز وجل: ((**... قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها**)) (سورة النساء 97)[1].

أما اصطلاحا، فيقصد به عملية انتقال السكان من مكان يسمى مكان الأصل، إلى مكان أخر يسمى مكان الوصول أو الاستقبال، شريطة أن يرافق ذلك تغير في محل السكن الدائم[2]. كما تعرف أيضا بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة ما من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد، أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد، حيث تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة، أو باضطرارهم إلى ذلك قصرا أو لهدف خططه المجتمع، كما قد تكون عملية الانتقال والتحول في المكان المعتاد للإقامة، من منطقة إلى أخرى على نحو دائم أو مؤقت وهكذا[3].

1.2. المعاني المرتبطة بمفهوم الهجرة: يختلف مفهوم الهجرة ضمنيا عن معاني الكثير من المصطلحات المشابهة له، والتي قد تتداخل معه في المعنى أحيانا والتي من بينها نذكر **المتنقلين**، ذلك أن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى، يختلف عن الذين يتنقلون

[1]. د. خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص 6.
[2]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 134
[3]. أ.د. علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 210

من بيت إلى أخر، حتى ولو اضطرهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة، يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها، أما الذي يتنقل بين مسكن وأخر فقد ظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول. وهذا معناه أن ليس كل انتقال يمكن تسميته بالهجرة، فالبدو الرحل وكذلك السواح والغجر والباعة المتجولون لا يمكن اعتبارهم بمهاجرين، وذلك على الرغم من انتقالهم المستمر والدائم من مكان إلى أخر، في ظل عدم امتلاكهم محل سكن دائم وبتالي فإن حركتهم[4].

كما أن هناك فارقا واضحا بين التنقل الجماعي والهجرة، حيث يعتبر هذا الأخير من قبيل تغيير المركز السوسيواقتصادي، وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع، وذلك من دون الحاجة للانتقال إلى منطقة أخرى، كما أن الهجرة باعتبارها عملية تغير جذري في حياة المهاجر، فهي تنطوي بين طياتها على عملية تنقل اجتماعي، وذلك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهاجر إليها مستوى من الحياة الاجتماعية يؤهله للارتقاء إلى بعض المراكز، ويتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية لم تكن له في المنطقة التي انتقل منها وهجرها هكذا[5].

2. *العوامل المؤثرة في الهجرة*: يخضع اتخاذ القرار المتعلق بعملية الهجرة، إلى مجموعة من والظروف العوامل المباشرة والغير مباشرة المتعلقة بحياة الأفراد والجماعات، وقد سمح توسع نطاق الدراسات الديموغرافية المتعلقة بموضوع الهجرة، وتباين محلات إسقاطها وكذا فتراتها الزمنية من حقبة إلى أخرى، من حصر جملة من العوامل التي من تلعب دور العامل المحرك في بعث حركة الهجرة. ورغم ميل الكثير من الباحثين إلى التمييز ما بين العوامل التي تصنع حركة الهجرة الداخلية عن الخارجية، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون مقتضيات لمسائل منهجية تحكم أي عمل، حيث سترد في هذه المحاضرة مشتركة، مع وجوب التأكيد على مراعاة نقطتين أساسيتين، وهما الأثر النسبي لكل عامل ليس بين الشعوب فقط، بل حتى بين الجماعات السكانية داخل الإقليم الواحد أيضا، إلى جانب عدم التسليم بالاستقلالية المطلقة لكل عامل على حدا، وهي التي تتمحور عموما حول ما يلي:

2.1. <u>عوامل سوسيوثقافية ونفسية</u>: وتظهر في كتابات عديد الباحثين يتقدمهم **جيرماني**، والذين ذهبوا إلى أنها ليست مجرد تعبير عن ضغوط اقتصادية يقبع فيها سكان الأرياف، ولكنها أيضا تعبير عن تغير عقلي وحالة نفسية يتطلع إليه الكثيرون من سكانه، جراء ما يلي:

أ. تفادي الوقوع ضحايا لقضايا الثأر العائلي وانتقام الخصوم، والتي تتفشى عادة في الكثير من الأقاليم الريفية والداخلية، أو حتى من اضطهاد ذوي النفوذ ونظم الحكم في بلدانهم، جراء معارضتهم لتوجهاتها والأساليب التي تتبعها في إدارة دفة الحكم.

---
[4]. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 134.
[5]. أ.د. علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 210.

ب. الرغبة في التحرر من سطوة الأعراف والعادات والتقاليد البالية، والتي تهيمن بشكل مطلق على تفاصيل حياتهم، والسعي لتغيير شكل حياتهم والسير بها نحو أفاق أخرى[6].

ت. تشكل رمز التصميم على تجاوز ظروف الماضي وإرهاصاته، وهي الحالة التي تتغذى من شعورهم بوجود فجوة بين ما يملكونه وبين ما يعتقدون أنهم يستحقون الحصول عليه[7].

2.2. العوامل اقتصادية: ويعد من أهم العوامل المفضية لظهور الحراك السكاني، وذلك من خلال فرضه على سكان الأرياف والأقاليم الداخلية ظروف قاسية لا يستطيعون تحملها، وهو ما كان يتم تصحيحه عن طريق الهجرة إلى المدن أو خارج الحدود مباشرة، وذلك في ضوء ما يلي:

أ. طبيعة الملكية الزراعية: ظلت ملكية الأراضي طيلة عقود طويلة، تتمركز في يد قلة من الملاك، في الوقت الذي لم تمتلك فيه الغالبية الساحقة من الفلاحين سوى قوت عملها، حيث تشير البيانات التي تيسر جمعها عن أوضاع الكثير من هذه البلاد، إلى أنه كان في مصر قبل سنة 1952 حوالي 1.7% من السكان يملكون 66% من الأراضي، وفي إيران سيطر 2% من السكان على 85% من الأراضي، في مقابل هيمنة ذات النسبة على 75% في الهند... ما يؤدي لتحول غالبية السكان إلى مستأجرين للأراضي، حيث قدرت هذه النسبة في الهند مثلا بحوالي 50%، وفي الأرجنتين 60% وفي إيران 65%... كما يشمل أيضا مصادر المياه والمراعي، وأدوات الإنتاج كأدوات الحصاد[8]...

ب. ضعف الإنتاجية الزراعية: وذلك بسبب طبيعة العمل الزراعي الموسمي الذي يطغى على نشاط هذا القطاع، مضافا إليه ضخامة الالتزامات المالية المترتبة عليهم، سواء تجاه مموليهم بالبذور والأسمدة، أو ما شابهها من صور الضرائب والرسوم المختلفة، ما يجعل المستخلص من الأرباح إن توفر غير كافي لإشباع متطلبات صغار المزارعين، فما بالك بتعزيز حجم الاستثمارات الكائنة.

ت. تفشي البطالة: بفعل تنامي أعداد اليد العاملة في ظل ثبات حجم المساحات المزروعة، مما يترتب عليه انخفاض فرص التوظيف، لا سيما في ظل اقترن ذلك بنمو التكنولوجية الحديثة، وإدخال الميكنة في المجال الزراعي، وهو ما جعل قدرته على احتواء المزيد من طالبي العمل محدودة، الأمر الذي تسبب في تزايد حدة البطالة، وتحولها إلى خطر داهم يتهدد استمرار حياة الكثيرين، أمام الغياب الشبه التام لأية مداخيل بديلة يمكن الاسترزاق منها[9].

2.3. أللاستقرار السياسي والأمني: تسجل النزاعات السياسية والاضطرابات الأمنيـة، المتقـدة شرارتها في الكثير من الأقاليم الدولية، حضورها كمعطى مؤثر بشكل مباشر في الصيغ والتراكيب النهائية، المفضية إلى بعث حركة هجرة الأفراد والجماعات من مناطق الصراع،

---

6. د. خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص 137.
7. د. السيد الحسيني، المدينة: **دراسة في علم الاجتماع الحضري**، القاهرة، ط 03، دار المعارف، 1985، ص 172.
8. د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص 297-303.
9. د. خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص 136.

وتعزيز التواجد السكاني في أقاليم أخرى، كما هو الشأن بالنسبة للنزاع العربي الإسرائيلي، والذي تسبب في هجرة حوالي 190 ألف فلسطيني، إلى مختلف أنحاء العالم العربي لا سيما القريبة منها[10]، يضاف إليهم أولئك المهاجرين من سكان البلاد ذاتها من أراضيهم نتيجة الحرب، كما حصل في الجولان وخليج العقبة... وذلك إلى جانب الانقلابات العسكرية، والتي كثيرا ما تكون المدخل السهل لتغيير نظم الحكم في البلاد النامية، حتى باتت تشكل عقيدة ثابتة تقوم عليها مجريات العملية السياسية، أخرها ما شهدته كل من ساحل العاج في سنة 2011 ومالي في سنة 2012، بما يعنيه ذلك من انفلات امني ومواجهات مسلحة بين أطراف النزاع، مما يؤدي إلى خلق حركات تهجير إجباري داخل الحدود الإقليمية للبلاد أو حتى الامتداد خارجها.

2.4 الكوارث الطبيعية: كالزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير... والتي تتسبب في تدمير المساكن وترك الملايين بلا مأوى، في وقت يظل فيه مسار إعادة التأهيل عملية بطيئة وصعبة، تقف أمامها السلطات الرسمية عاجزة عن تداركها، وإعادة بعث الحياة الطبيعية بها، مما يجعلها مضطرة للنزوح صوب الأقاليم الأكثر أمانا داخلية كانت أو خارجية، حيث تشير البيانات مركز رصد النزوح الداخلي، إلى أن سنة 2010 شهدت نزوح أكثر من 42 مليون نسمة، جراء تعرضهم لكوارث طبيعية مباغتة، وذلك بزيادة قدرها 17 مليون نسمة عن السنة التي سبقتها، حيث تعدى حجم النازحين في باكستان والصين لوحدهما حاجز 26 مليون نسمة[11].

3.*تصنيف الهجرة*: للهجرة أنماط متعددة، ويتميز كل منها بخصائص ديموغرافية مختلفة عما سواها، وأبرزها الأتي:

3.1 حسب المقصد: ويقصد بها الوجهة التي يطرقها المهاجرين، وذلك أثناء عمليات تنقلهم من الموطن الأصلي إلى محل إقامة جديد، وتنقسم الهجرة حسب هذا المعيار إلى قسمين رئيسيين، وهما:

3.1.1.***الهجرة الداخلية***: وتشير إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات السكانية، من منطقة إلى أخرى داخل الحدود السياسية والإدارية للمجتمع نفسه، حيث يترتب عن هذا الحراك تغير محل السكن الدائم، وهي تشغل اليوم حسب البيانات الدولية حجم أكبر مقارنة بالهجرة الخارجية، وذلك بفعل جملة المميزات التي تكتنفها، والتي من أبرزها أنها لا تعرض القائمين بها إلى التعقيدات الإدارية، والتي تصاحب عادة عمليات الدخول والخروج، كما أنها قليلة التكاليف، فضلا على أن الاستعداد النفسي للهجرة الداخلية، يكون أكبر منه بالنسبة للهجرة الخارجية، وذلك إلى جانب أن اللغة لا تمثل مشكلة في القيام بها، بعكس ما يحدث للمهاجرين المتنقلين من دولة لأخرى مختلفة في لغتها عنهم[12].

---

[10]. د. السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 259.
[11]. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، **معالجة الحواجز التنظيمية التي تعوق توفير مأوى الطوارئ والمأوى الانتقالي**، جنيف، 2011، ص 3-6.
[12]. د. طارق السيد، مرجع سابق، ص 211.

وتنقسم الهجرة الداخلية إلى نوعين وهما:

أ. *هجرة الموجة القصيرة*: ويعتبر العالم الانجليزي **دبلوكية** أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة **برمنجهام**، أول من كان له الفضل في استخدام هذا المصطلح، وذلك في توصيفه لحركة تنقل السكان لمسافات قصيرة، كالانتقال من القرى والأرياف إلى المدن المجاورة لها أو العكس، بغرض البحث عن فرص العمل والكسب المادي، أو التمتع بالخدمات المتوفرة في المدينة...

ب. *هجرة الموجة الطويلة*: وتعني عملية انتقال السكان لمسافات طويلة نسبيا، داخل الحدود السياسية للبلد موطن الانتماء، بحيث يجب لا تقل المسافة المقطوعة بحسب الكثير من المتخصصين عن حد 300 كم[13].

3.1.2. الهجرة الدولية: يشمل هذا النوع عملية تنقل السكان عبر حدود الدول، ليس فقط نحو الدول المجاورة بل أيضا من قارة إلى أخرى، دون أن يكون للمسافات المقطوعة اعتبار كبير في تعريف هذا النوع من الهجرة، حيث أن المسافات المقطوعة من قبل سكان بعض الأقاليم، في الدول ذات المساحات الشاسعة كالصين، روسيا، الجزائر... من أجل الانتقال للعمل في أقاليم أخرى داخل البلد نفسه، تعد أكبر من المسافة التي يقطعها أحد مهاجري دول الاتحاد الأوربي بغرض العمل في دولة أخرى من دوله (بولندا –فرنسا مثلا، أو فرنسا –ألمانيا...).

ويتفرع هذا النوع من الهجرة بحسب الكثير من الدارسين، إلى نوعين أخرين وهما:

أ. *هجرة خارجية دائمة*: وفيها يقرر المهاجر الاستقرار في بلد الوصول، حيث يبادر لقطع روابط التواصل كليا أو جزئيا مع بلده الأصلي ليندمج في مجتمعه الجديد، كما حدث مع الأوربيين الذين هاجروا إلى العالم الجديد في الأمريكيتين، وأستراليا، والأفارقة والأسيويين الذين هاجروا إلى الدول الأوربية.

ب. *هجرة خارجية مؤقتة*: وهي الهجرة التي يقوم بها البعض بشكل مؤقت، إما طلبا للدراسة أو العلاج أو النقاهة أو العمل والتجارة، ليعودوا فيها المهاجرون بعد حصولهم على مبتغاهم كما في هجرة الطلبة العرب إلى الدول الأوربية وأمريكا، وهجرة العمال الهنود والباكستانيين والفلبينيين إلى دول الخليج العربي[14]...

3.2. **حسب إرادة القائمين بها:** كما يمكن تصنيف الهجرة كذلك، بحسب مدى رغبة وإقبال القائمين بها، ورغبتهم واستعدادهم للقيام بذلك من عدمه، من وفي هذه الحالة يمكن التمييز بين نوعين وهما:

3.2.1. ***الهجرة الإرادية***: وتشمل الهجرة بشقيها الداخلية منها والخارجية، وتنبع من رغبة حرة في التنقل من مكان إلى أخر، وتغيير محل الإقامة دون ضغط أو إجبار رسمي، سواء كان صادرا من قبل هيئات أو أشخاص أو أية ظروف قهرية أخرى.

---

13. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 134.
14. د. عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 140.

3.2.2. ***الهجرة الاضطرارية***: ونعني بها كل عمليات النقل أو التنقل الإجباري، الذي يتعرض له السكان المقيمين في محلات إقامتهم الأصلية ويدفعهم إلى التوجه نحو أماكن أخرى، سواء كان بتدبير من طرف السلطات لإجبارهم على النزوح نحو أماكن جديدة، وذلك خشية تعرضهم للمهالك الناجمة عن الكوارث الطبيعية كالزلزال أو الفيضانات... أو الأمنية كالحروب والنزاعات المسلحة. ويدخل في هذا الإطار كل ما يشير إليه مفهوم التهجير، وأمثلة ذلك على المستويين الدولي والمحلي كثيرة ولا حصر لها، منها هجرة اليهود من ألمانيا في أعقاب الحركة النازية، وكذا هجرة[15].

3.3. <u>حسب الزمن الذي تستغرقه</u>: وهو معيار أخر في تصنيف الهجرة، ويقصد به طول فترة الإقامة، أو المجال الزمني الذي سوف يستغرق من قبل المهاجرين في المواطن التي حلوا بها، وهي على ذلك تنقسم إلى قسمين وهما:

3.3.1. ***الهجرة الدائمة***: وتتمثل في مغادرة موطن الإقامة الأصلي، وعدم العودة إليه نهائيا تحت أي ظرفا كان، مع ما يصاحب ذلك من تغير جذري في كامل الظروف المحيطة بحياة المهاجرين.

3.3.2. ***الهجرة الدورية***: كما تسمى بالهجرة المؤقتة، وتعني انتقال السكان نحو مناطق أخرى بغرض الاستقرار والإقامة لفترة محدودة، ثم ما يلبثوا أن يعودوا أدراجهم إلى مواطنهم الأصلية.

هذا النوع يندرج تحته ضمنيا كل من الهجرة الدولية والداخلية، مثل هجرة الأيدي العاملة من دولة لأخرى لفترات محددة، وتعرف بهجرة عمال الأهداف كما هو شأن دول إفريقيا المدارية بالنسبة للأولى، وكذا انتقال الأيدي العاملة من إقليم لأخر داخل الدولة الواحدة، أو هجرة الجماعات السكانية إلى مسالك محددة وأماكن مألوفة لديهم، كالانتقال من مناطق الحشائش الفقيرة إلى المناطق الغنية بمراعيها بالنسبة للثانية، أو من المناطق الحارة إلى المناطق الباردة صيفا[16].

ولا تمثل هذه التصنيفات مجموع ما خلصت إليه الدراسات المختصة في هذا الشأن، حيث توجد العديد من التصنيفات الأخرى، والتي لا يتسع المجال للتطرق إليها جميعا هنا، من أبرزها: الهجرة الفردية والهجرة الجماعية، الهجرة الطبيعية (بيئية)، الهجرة السرية والهجرة غير الشرعية، الهجرة النظرية، الهجرة المجددة، الهجرة المرتدة... إلخ. والتي تبقى الميزة المشتركة بينها، أنها تنتهي في كل الحالات بتغيير الموطن الأصلي والاستقرار في إقليم المهجر سواء كان محليا أو خارجيا.

4. <u>مقاييس احتساب الهجرة الداخلية</u>: يمكن حسب العديد من الدارسين من تقدير معدلات الهجرة الداخلية انطلاقا من مجموعة المقاييس التالية:

---

[15]. أ.د. علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 214.
[16]. د. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 148-149

ر = م/ك x 1000

أ. **نسبة الهجرة لإجمالي السكان:** وتحتسب بقسمة مجموع المهاجرين للداخل والخارج (م) على إجمالي السكان المعرضين للهجرة في منتصف الفترة (ك) مضروبا في الألف، والذي يمكن التعبير عنه رياضيا بالقانون التالي:

ب. **معدل الهجرة الوافدة والمغادرة:** تعبر الهجرة الوافدة عن حاصل قسمة مجموع المهاجرين إلى منطقة ما، على مجموع عدد سكان تلك المنطقة مضروبا في الألف. أما معدل الهجرة المغادرة فتمثل عدد المهاجرين من المنطقة على جملة عدد سكان المنطقة في الألف.

ت. **معدل الهجرة الصافية:** وتمثل الحاصل الناجم عن طرح عدد المهاجرين إلى المنطقة من عدد المهاجرين من المنطقة، على مجموع عدد السكان المنطقة، والتي يعبر عنها بالصيغة الرياضية التالية:

ص= ك ن– ك. –(و–ف)

وبمعنى أخر فهو يمثل الفرق بين المعدلين الأول والثاني، ويوضح مدى ما كسبته المنطقة من المهاجرين إذا كان الفرق موجبا، ومدى ما خسرته إذا كان سالبا. وأهميته تكمن في توضيح الفروق الإقليمية بين مناطق الجذب ومناطق الطرد داخل حدود الدولة الواحدة، حيث تبدو مناطق الجذب ذات هجرة صافية موجبة، بينما تبدو مناطق الطرد ذات هجرة صافية سالبة، أما الحالات التي تتعادل فيها الهجرة الوافدة مع الهجرة المغادرة، فهي تمثل مناطق استقرار سكاني[17].

ث. **نسبة الهجرة الصافية:** وتستخرج بقسمة صافي الهجرة (الوافدة–النازحة)، على إجمالي السكان مضروبا في الألف، والتي تترجم رياضيا كالأتي:

رص= ل–ج/ك 1000x

ج. **نسبة الهجرة الصافية من الإجمالية:** ويعبر عنها اصطلاحا ب (رم)، وهي تحتسب بقسمة صافي الهجرة (الحاصل الناجم عن الفرق بين الهجرة الوافدة والنازحة) على الهجرة الإجمالية (أي مجموع الوافدين والنازحين معا)، وهو ما يمكن التعبير عنه رياضيا كالأتي:

رم= ل–ج / ك+ج 1000 x

ويعكس ارتفاع هذه النسبة، وجود هجرة قوية من الداخل إلى الخارج أو العكس، أما انخفاضها فيعني أن عدد الوافدين يقترب من عدد النازحين، أي أن حركة الهجرة متعادلة تقريبا[18].

كما توجد هناك، معدلات نوعية ترتبط بأعمار المهاجرين ونوعهم، وتعرف بالمعدلات العمرية النوعية، ويتم حسابها على أساس قسمة عدد المهاجرين في فئة عمرية معينة، على جملة عدد السكان في هذه الفئة، وذلك سواء بالنسبة للذكور أو الإناث لكن كل على حدا.

[17]. د. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 173.
[18]. د.عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 148.

5. الآثار الناجمة عن الهجرة: يترتب عن اشتداد حركة الهجرة، جملة من الآثار المباشرة والغير مباشرة، سواء بالنسبة للبلاد المرسلة للمهاجرين أو المستقبلة لهم، وذلك على أكثر من صعيد كما سيتم إيضاحه في التفصيل الآن.

5.1. أثار الهجرة الخارجية: يمكن اختصارها في النقاط التالية:

أ. على الصعيد الاقتصادي: تؤثر الهجرة الدولية في مجال استثمار الموارد الطبيعية في البلاد المستقبلة للمهاجرين، حيث تجعلها تكتسب أيدي عاملة جديدة، لأن المهاجرين يكونون في الغالب من الذكور الذين يقعون في سن الإنتاج والعمل، ومن أبرز شواهد ذلك أنه كان من نتائج الهجرات الدولية إلى كل من **الأمريكيتين** و**استراليا**، أن تغيرت خارطة الاقتصاد العالمي، حيث كان المهاجرين إلى الأقاليم سالفة الذكر، دور بارز في استثمار مواردها وإضافة إمكانيات بشرية إليها، ونمو موارد الثروة والاقتصاد العالمي، مما ضاعف إنتاج السلع وأدى إلى نمو الإنتاج.

ب. على صعيد التركيب السكاني: كما تطال أثار الهجرة الدولية التركيب السكاني، خاصة فيما يتعلق بسمات النوع والعمر والعنصر، إذ أنه غالبا ما يكون المهاجرون من الذكور، الأمر الذي تزيد معه هذه النسبة في البلاد الحاضنة للمهاجرين، وتنخفض في بلدانهم الأصلية عما هي عليه. أما بالنسبة للسن، فقد لا حظ علماء الديموغرافيا أن ذلك يسبب ارتفاع في فئة متوسطي العمر، في مقابل انخفاض نسبة صغار السن وتراجع معدلات الخصوبة بها، كما حدث في **فرنسا** من جراء نتيجة الهجرات المختلفة التي استقبلتها في الفترة ما بين الحربين العالميتين، وبلاد أخرى كثيرة من بعدها.

والأثر الثالث المترتب عن هذا الحراك السكاني الخارجي، يتعلق بعدم انسجام التركيب السكاني وقدرته على التعايش، وذلك بفعل الاختلاف الحاصل بين السكان على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والدينية، الأمر الذي يترتب عنه نشوء الأقليات الاثنية والعرقية، وبروز مؤشرات خطيرة تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي، وهو الوضع الذي تكابد ويلاته اليوم كل من: فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية[19]...

5.2. أثار الهجرة الداخلية: مكنت عمومية ظاهرة الحراك السكاني، وعدم انحصارها في أقاليم معينة، من سرعة استخلاص الأثر المترتبة عنها من قبل عديد الدارسين، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ. تضخم المدن: تقطن نسبة هائلة من سكان مختلف أقطار العالم اليوم في مدن عملاقة، تزداد حدة مشكلاتها يوم بعد الأخر مع تزايد معدلات الازدحام فيها، حيث تزايد عدد سكان المدن منذ عام 1950 إلى 03 أضعاف ما كانت عليه تقريبا، ليصبح بحلول سنة 2000 أصبح يعيش نحو 75% من سكان أمريكا اللاتينية ونحو 42% من سكان إفريقيا و37% من سكان أسيا في المدن، ومن المتوقع أن تواصل هذه المعدلات ارتفاعها مستقبلا كذلك، حيث سيصل عددهم في

[19]. أ.د. علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 227-228.

الهند مثلا إلى 660م/ن بحلول عام 2025، والشأن ذاته كذلك بالنسبة لأندونسيا ونيجريا... أين سيصل إلى 130م/ن بالنسبة للأولى، و150م/ن بالنسبة للثانية خلال نفس الفترة.

وقد بدأت السلطات المحلية في الكثير من مناطق العالم، بإعلان حالة الطوارئ واتخاذ إجراءات عاجلة للحد من ظاهرة النزوح إليها، نتيجة عجزها عن التحكم والسيطرة على إدارة المدن على النحو المطلوب.

ب.استنزاف العقار الفلاحي والعمالة الزراعية: ومن بين المخاطر المترتبة عن أي عملية حراك السكاني، أن جانب معتبر منها يقوم بابتلاع العقار ألفلاحي المحاذي للمدن بعد تجريفه، على ما يشكله ذلك من تهديد حقيقي لاستقرار الاقتصاد الزراعي للكثير من الدول النامية، حيث تنخفض الإنتاجية الزراعية بسبب استنزافها المستمر، وهي التي قدر المتوسط اليومي لامتداد العمران على حسابها ب 2م²، في حين توصل الأمر مع نهاية القرن العشرين، إلى أن يلتهم الامتداد المدني 60 مليون/هكتار من الأراضي، التي كان من المفروض أن تكون مزروعة، قبل أن تتحول إلى ما يعرف بالمنشآت التلقائية[20]. كما تؤدي الهجرة الريفية أيضا لاختلال التوازن بين مختلف فروع الإنتاج، وعدم التناسق بين القوى التي تعمل على تطوير المجتمع، حيث تتسبب في تحول نسبة معتبرة من المزارعين نحو أنشطة أخرى، بما يعنيه ذلك من نقص في حجم العمالة المؤهلة في الأرياف، وارتفاع أجور العمالة الزراعية[21].

ت. أزمة السكن: وتعد إحدى نواتج عملية الهجرة، حيث تفيد النتائج التي خلصت لها هيئة الأمم المتحدة سنة 2001 حول "**حالة المدن في العالم**"، عن وجود حوالي 01 مليار نسمة في العالم يعيشون في مساكن غير مناسبة، فضلا على أن أكثر من 100 مليون نسمة يعيشون في ظل شروط مصنفة كوضعية بدون مأوى[22]، وهو ما يمثل 6/1 سكان العالم أجمع، ومن دون أن يشكل ذلك هو الوضع النهائي والمستقر العام لها، حيث أن مسار تنامي هذه الظاهرة لم يتوقف عند هذا الحد، ذلك أنه ومنذ التصديق على إعلان الألفية في سنة 2000، ازداد عدد سكان الأحياء الفقيرة في ظرف وجيز لا يتعدى 05 سنوات، انطلاقا من تاريخ انعقاد مؤتمر الإسكان الثاني بنحو 75 مليون نسمة[23]، وهو ما يعد مؤشر بالغ الدلالة على قوة وسرعة انتشار هذه الظاهرة، وتتأكد صدقيته أكثر في ضوء التقديرات التي تضمنها تقرير حالة مدن العالم 2010/2009، والتي تشير لاستمرار اطراد نسبة المنتسبين لهذه المستوطنات[24]، دون أن تشكل هذه المعطيات حقيقة الظاهرة، باعتبار أن الأرقام تبقى دائما أقل من الواقع

---

[20]. برنارد قرانوتيه، **السكن الحضري في العالم الثالث: دراسات إقليمية**، ترجمة فاضل محمد بهجت، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 82.

[21]. د. مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص 192.

[22]. د. عزيزة محمد علي البدر، الإسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر: خصائصه والياته ومشكلاته" ورقة بحث قدمت في ندوة حول: **أوضاع الطفل في المناطق العشوائية، القاهرة**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 30-31 مايو 1999، ص 07.

[23]. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير المرحلي، الدورة 20، نيروبي، 4-8 أبريل 2005، ص 5.

[24]. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **العالم الحضري**، ترجمة. ديانا نغوي، عمان، أكتوبر 2010، ص 02.

ث. التلوث البيئي: تشهد مدن اليوم ارتفاع مستوى تلوثها البيئي بكل أشكاله، وهو الإشكال الذي يعزى في جانب كبير منه إلى ازدياد الكثافة السكانية، حيث أصبح منذ سنة 1950 التلوث الناجم عن المواد الصلبة، مشكلة أكبر حدة مما كان عليه في أي وقت أخرى، جراء التزايد الهائل المسجل في كمية النفايات الصلبة، والتي تتسم بكونها أقصر عمرا، حيث تستعمل لظرف وجيز ثم ترمى في البيئة. كما يساهم النمو المطرد للسكان في تلوث المياه، نتيجة المغالاة في استخدام التقنية المعاصرة، حيث كانت الجماعات السكانية وإلى عهد قريب تعيش بشكل مبعثر، بدرجة تكفي لتمكين الناس من طرح نفاياتهم في المجاري المائية كالأنهار، أما اليوم فإن حجم الكثافة السكانية يفوق قدرة العمليات الطبيعية على تحليل ما يطرح من نفايات، الأمر الذي يتسبب في تعرض الكثير من السكان للأوبئة والأمراض المتنقلة عن طريق المياه. إلى جانب ما تسجله من تلوث هوائي ناجم عن نفايات المصانع والمعامل المنتشرة داخل كبرى الحواضر، ودخان وسائل النقل على تنوعها.

ج. التغير المناخي: يؤثر اكتظاظ المدن بشكل مباشر على المناخ المحلي، باعتبار أنها تتحول إلى مصائد حرارية، تمتص الإشعاع الشمسي عبر سطوح مبانيها، كما تنتج الحرارة التي تنطلق من الآلات التي تحتويها. حيث تتصف حرارة المدن الواقعة في العروض المعتدلة، بأنها أعلى نسبيا من درجة حرارة المناطق الريفية المحيطة بها، بما يتراوح ما بين 06-08 درجات مئوية، بينما تكون الرطوبة فيها أقل بما نسبته 6%. ونظرا للتلوث الهوائي بالجسيمات الصلبة يكون التغير أعلى بنسبة 10%، والضباب أكثر تكرارا وحدوثا بما نسبته ما بين 30-100%، أما التساقط فيقدر ب 10%، وسطوع الشمس أقل بنحو 15%، والإشعاع فوق البنفسجي أقل بما يتراوح ما بين 05-30%.[25]

ح. الهامشية الحضرية: كما أن هجرة قطاع واسع من سكان الأقاليم الريفية، تحت وطأة الفقر الشديد الذي يسود بيئاتهم، يجعل منهم عبئا ثقيلا على المناطق المستقبلة لهم، والتي تعجز عن توفير فرص العمل المناسبة لهم بالحجم والسرعة المطلوبتين، حيث تشير التقديرات الدولية اليوم، إلى أن نسبة الحاصلين على فرص عمل لا يتعدى حاجز 3.8%، أي ما يعادل 548 مليون/فرد من أصل 1.1 مليار/ن من الشباب في الفئات العمرية ما بين 15-24 عاما في جميع أنحاء العالم[26]. مما يجعلهم يقبعون في مستويات معيشية متدنية، ليصبح بذلك القطاع غير الرسمي الخيار الوحيد المتاح أمامهم، في ظل افتقادهم لأية مؤهلات فنية أو مهنية مناسبة، والتي تستوجبها عادة الأنشطة الاقتصادية التي تسود في المدن، حيث يرتسم ذلك عبر منحيين، أحدهما فردي ذا صبغة تجارية بسيطة، كالبيع على الأرصفة، أو التجارة المتجولة، والثاني عبر الانتساب إلى أنشطة مؤسساتية غير مصرح بها.

---

[25]. علي سالم أحميدان الشواورة، **علم السكان وتضخم المدن**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 406.

[26]. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **حالة مدن العالم: المدن المنسجمة**، ترجمة: ديانا نغوي، عمان، 2009، ص86.

خ. إشكالية عدم التكيف: ويتم على أساس مدى قابلية المهاجرين الريفيين، لاستساغة ما تزخر به البيئة الحضرية التي وفدوا إليها من عناصر سوسيوثقافية، وتوفقهم انطلاقا مما يحوزونه لديهم من عادات وتقاليد وأنماط سلوكية للتفاعل معها إيجابا معها، وهو التوافق الذي حددت مقوماته في ضوء: القدرة على التعاطف مع الآخرين، درجة التدين، مستوى المشاركة في الحياة الحضرية، مواصلة البنت لدراستها، خروج المرأة للعمل... وغيرها من العناصر التي تتبني عليها منظومة قيم البيئة الحضرية، والتي سوف يؤدي عجزهم عن تمثلها إلى جنوحهم للارتباط بموروثهم الثقافي والمحافظة عليه أكثر من ذي قبل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا. الكتب

1. أبو شاور منير إسماعيل، وأمجد عبد المهدي مساعدة، **دراسات في الجغرافيا الديمغرافية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

2. البدو خليل عبد الهادي، **علم الاجتماع السكاني**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

3. بن ناصر المطير عامر، **حوادث المرور في الوطن العربي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2006.

4. جلبي علي عبد الرزاق، **علم اجتماع السكان**، دار المسيرة، عمان، 2011.

5. حمادة مصطفى عمر، **الأنثروبولوجيا والتنمية السكانية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2012.

6. خواجة خالد زهدي، **إسقاطات السكان حسب العمر والنوع**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الكويت، 2001.

7. رافائيل سالاس، **المساعدات السكانية العالمية: العشر سنوات الأولى**، ترجمة عاكف أبادير النحال، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1981.

8. رمزي زكي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984، الكويت.

9. رولان بريسا، **التحليل السكاني: المفاهيم والطرق والنتائج**، ترجمة محمد رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

10. سالم أحميدان الشواورة علي، **علم السكان وتضخم المدن**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

11. السيد الحسيني، **المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري**، القاهرة، ط 03، دار المعارف، 1985.

12. السيد طارق، **علم اجتماع السكان**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

13. الشبول فاروق، **النمو السكاني والتنمية: من منظور الاقتصاد الإسلامي**، دار عماد الدين للنشر، عمان، 2008.

14. الشمري عماد مطير، **الجغرافيا السكانية: أسس وتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

15. عبد الجواد مصطفى خلف، **علم اجتماع السكان**، دار المسيرة، عمان، 2009.

16. فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.

17. فراس البياتي، **مورفولوجيا السكان: موضوعات في الديموغرافيا**، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009.

18. فراس عباس فاضل البياتي، **الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

19. قرانوتيه برنارد، **السكن الحضري في العالم الثالث: دراسات إقليمية**، ترجمة فاضل محمد بهجت، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987.

20. كرادشة منير عبد الله، **علم السكان: الدجيموغرافيا الاجتماعية**، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2009.

21. يونس حمادي علي، **مبادئ علم الديموغرافيا**، دار وائل للنشر، 2010، عمان.

ثانيا. المقالات العلمية:

22. حنان عبد الخضر هاشم، **المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: رؤى نظرية وجدل قائم**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 08.

23. طافر زهير، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع: دراسة مقارنة، **مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 10، جامعة بشار، سبتمبر 2010.

ثالثا. الملتقيات

24. عزيزة محمد علي البدر، الإسكان الحضري غير الرسمي في مصر: خصائصه والياته ومشكلاته"، ورقة بحث قدمت في ندوة حول: **أوضاع الطفل في المناطق العشوائية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 30-31 مايو 1999.

رابعا. التقارير

25. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، **معالجة الحواجز التنظيمية التي تعوق توفير مأوى الطوارئ والمأوى الانتقالي**، جنيف، 2011.

26. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **تعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية**، ترجمة: ديانا نغوي، عمان.

27. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **العالم الحضري**، ترجمة: ديانا نغوي، عمان، أكتوبر.

28. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **حالة مدن العالم: المدن المنسجمة**، ترجمة: ديانا نغوي، عمان، 2009.

29. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: التقرير المرحلي**، الدورة 20، نيروبي، 4-8 أبريل 2005.